

دكتور عبد الصبور شاهين

المنهج الصوتي للبنية العربية

رؤية جديدة في الصرف العربي

مؤسسة الرسالة

دكتور عبد الصبور شاهين

المنهج الصوتي للبنية العربية

رؤية جديدة في الصرف العربي

مؤسسة الرسالة

جميع الحقوق محفوظة

١٤٠٠هـ - ١٩٨٠م

مؤسسة الرسالة بيروت - شارع سوريا - بناية صمدي وصالحه
هاتف: ٢٩٥٥٠١ - ٢٤١٦٩٢ ص.ب: ٧٤٦٠ بريقاً : بيوشران



الاهـداء

أستأذى الدكتور ابراهيم أنيس
الى روحك فى الرفيق الأعلى
تحقيقاً لأمل طالما تمنيته
ووفاء ممن علمته ورعيتـه
وعليك سلام الله ورحمته وبركاته ،،

عبد الصبور شاهين

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

مقدمة

حققت الإنسانية في العقود الأخيرة قفزات هائلة في ميادين العلوم الطبيعية ، والإنسانية ، حتى إن بعض هذه العلوم قد شهد انقلاباً في مادته ، وفي مناهجه ، وانعكس أثر ذلك على معاهد التعليم بمختلف مستوياتها ، فعكف رجالها على الأفكار الجديدة ، والاتجاهات الحديثة يحاولون أن يواكبوها ، وأن يغذوا معارفهم وخبراتهم بمعطياتها .

ولعل في مقدمة هذه العلوم علم الرياضيات ، الذي أصبح يتخذ عنواناً له : « الرياضيات الحديثة » ، تميزاً لها عن الرياضيات القديمة ، التي أودعت تقريباً أدراج المتاحف ، تذكيراً لمرحلة خلت ، كانت ولا شك مقدمة لعلوم الرياضة التي غزت الفضاء ، وحققت أروع المنجزات التقنية .

ويلحق بالرياضيات في هذا التطور الجذري علوم الفيزياء والكيمياء والطب ، والفلك ، والفضاء ، والتطبيقات الصناعية لهذه العلوم التجريبية .

أما مجال العلوم الإنسانية فقد شهد تطورات أقل سرعة ، وإن كانت ذات مغزى عميق ، فوجدنا كثيراً من النظريات يظهر ، في مقابل كثير آخر يختفي وقد كان من المسلمات . ولعل مجال تعليم اللغات كان من أكثر العلوم الإنسانية تأثراً بالتطورات العلمية وتجاربها ، فقد أصبح المختبر اللغوي جزءاً لاغنى عنه في أية محاولة لتدريس أصوات اللغة ، وأنظمتها المختلفة ، ولكن هذا يحدث في المجالات التي لا تعتبر (الأمر الواقع) قوة ملزمة ، تفرض نفسها على العقول ، وتلغى كل مبادرة لتغييرها ، أو تطويرها .

ظهر مثلاً في مجال تعليم اللغة الإنجليزية اتجاه إلى تسمية الحروف بأصواتها ، أى : (بقيمها الصوتية) ، لا بألقابها ، فالرمز (h) هو (هـ) وليس (اتش) ، والرمز (W) هو (و) وليس (دبليو) ، وهكذا . وسرعان ما تلقى مدرسو اللغة هذا الاتجاه ، ولقنوه للتلاميذ ، فاستطاع هؤلاء المدرسون أن يثبتوا قدرتهم على تغيير الواقع بمجرد الاقتناع بضرورة تغيير المنهج ، وتحسين الطريقة ، وتلك مرونة يحسدون عليها .

إن المهم دائماً هو الوصول إلى الحقيقة ، ولكن وسيلة الوصول تختلف من عصر إلى عصر ، ولقد كانت للأقدمين وسائلهم المناسبة لبلوغ ما طنبوا من الحقيقة . ثم مضوا إلى مستقرهم تاركين بصماتهم على ما خلفوا من آثار ودراسات ، فيها وصف لما عرفوا من الحقيقة ، من وجهة نظرهم .

وجاء بعد ذلك دورنا في محاولة الوصول إلى الحقيقة ، بوسائلنا لابوسائلهم ، ومن وجهة نظرنا ، لامن وجهة نظرهم ، ولكن عوامل التقليد تقف دائماً دون هذه المحاولة ، في ميدان الدراسات العربية ، ولا سيما النحو و الصرف .

والتقليد هنا يشبه ما يسمى بسياسة فرض (الأمر الواقع) على أنه حقيقة يستحيل تغييرها ، وليس في معارف البشرية ما يمكن أن يكون قد بلغ الكمال ، حتى يستحيل تغييره ، مادام مصدره هو العقل الإنساني ، فهذا العقل يؤكد في كل لحظة نقصه ، بسعيه الدائب نحو كشف المجهول .

والنحو والصرف من علوم اللغة ، يزعم أصحابها أنهما قد نضجا حتى احترقا ، والواقع أنهما لم ينضجا ولم يحترقا ، بل مازالا يطالبان المزيد من البحث والدرس ، لتجديد شبابهما ، وتصحيح مفاهيمهما ، وما أكثر ما يجد المرء في أنظمتيها القديمة من اختلاف وتناقض .

وعيب المحاولات النقدية المحددة في ميدان النحو مثلاً أن أصحابها يطلقون دعوى التجديد، اعتماداً على أنهم وجدوا مثلاً من الخطأ غير المقصود لدى

أحد النحاة ، أو بضعه أمثلة ، فيتوهمون أن تصحيح تفسير هذه الأمثلة هو حسبهم من التجديد ، والهوض بأمانته ، وهذا قصور .

ولم تقدم المحاولات التي بذلت في هذا الاتجاه حتى الآن سوى بضعة أمثلة . أو بضعة مصطلحات ، أو تعديلات لطائفة أو أكثر من المسائل النحوية ، أو كتباً على ورق صقيل .

أما المنهج العام ، الذي يبدأ من أبسط أحوال المادة اللغوية ، ليصل إلى أعقد تراكيبها ، المنهج المتكامل الذي يتعرض لكل مسائل العلم ، ويتصدى لحلها على الأساس الجديد المقترح ، إن وجد ، فذلك شيء لم يظهر بعد .

وعيب المتشبهين بالقديم في النحو والصرف أنهم يتصورون أن محاولات التجديد هي محاولات هدم ، لا أكثر ، وأن الدنيا سوف تخرب لو أتيح لهذه المحاولات أن تحقق نجاحاً ، أو تبلغ هدفاً ، وما أشبه القديم في هذا المضمار بما رد عملاق يقف على سابقين من حطب ، ويوشك أن يتهاوى من أول أول لمسة . ولذلك وضع أرباب القديم أصابعهم في آذانهم ، وأغضوا أعينهم عن كل جديد .

وهكذا تهدر وظيفة البحث الجامعي بين قصور المجددين ، وتصور المتمسكين ، على حين كان المفروض أن تحدث الجامعات العربية ثورة لغوية ، في دراسة مادة اللغة ، وفي اشتراع مناهجها ، وبخاصة في مجالي النحو والصرف ، باعتبارها أساس معرفة العربية .

وكان المفروض أيضاً أن تشارك الجامعات الرائدة في توجيه عملية التعليم في المدارس طبقاً لأحدث المناهج المقترحة ، وأن تكون معاهد العلم بمجالات تجريبية لبحوث العربية ، قبل أن تكون حقول تجارب للعلوم الأخرى ، كالرياضيات واللغات الأجنبية ، والفيزياء .

هل يمكن أن نتهم إخواننا مدرسي اللغة العربية بالحمول ، في حين ينشط غيرهم ؟

كلا . . فإن إخواننا العاملين في مجالات التربية يتنسمون رائحة الجديد ليبشروا به في مجامعهم وندواتهم . وهم يتمنون أن تنعقد بينهم وبين الدراسات المحددة في الجامعة أواصر متينة ، يطلعون من خلالها على بحوث الأساتذة ، وعلى اتجاهاتهم العملية النافعة . وكثيراً ما يسألوننا عن مشكلات تتطلب حلولاً جديدة مقنعة ، بدلا من القديم غير المقنع ، فإذا ظفروا بشيء مما يطلبون ملأوا بذكره كل مجال .

لقد عشنا زمنا ، كانت الإشاعات فيه تتحكم في قيمة العمل الجيد ، بل وفي حياته . .

كان من الممكن أن يقول أحدهم عن الكتاب الفلاني : (إنه هدام ، أو نافه) . . . ليصد الناس عنه ، ويصادر حركتهم إليه ، بمجرد إشاعة ، يتبرع بها ، ولا يشعر بمسئوليته ..

لقد مضى هذا الزمن إلى غير رجعة .

أصبح وصف كتاب علمي بأنه (هدام) مثيراً لفضول المثقفين كى يقبلوا عليه ، ويقرأوا مافيه ، وبخاصة إذا كان موضوعه يهم جماهيرهم ، ويسهم في تكوين عقليتهم .

وليس كالنحو والصرف موضوعين يرافقان المثقف منذ يدلف إلى المدرسة ، ويدب في حجرها ، إلى أن يبدأ رحلة الحياة العملية بعد التخرج ، بل إنهما يصحبانه في كل ما تقع حواسه عليه من حرف يقرأ ، أو يسمع ، أو يلمس .

وما أكثر ما يستحق إعادة النظر ، بل الهدم ، في مجال هذين العلمين ، مما يبغضهما إلى الناشئة ، ويغرس في أنفسها مشاعر اللامبالاة بدرسهما . وما أحوج الأجيال القادمة إلى منهج جديد تتناولهما به ، قبل أن تلقى بهما هذه اللامبالاة في زوايا الإهمال .

وأول ما يفرض هذا التجديد أن اللغة التي نستعملها بوصفها (الفصحى) ليست تلك التي قعد لها النحاة والصرفيون ، فلقد تغيرت مادتها تغيراً

كبيراً ، وهى دائمة التغير على ألسنة الأجيال ، ولامناص من الربط بين النحو والصرف وبين اللغة الجديدة ، المتجددة ، وإلا فلسوف نفتح أعيننا ذات صباح على مشهد الفرقة بين نحو الأقدمين ولغة العصريين ، وهو مشهد يعد له منذ بعيد دعاة العامية وسدنتها . وفى الأجيال القادمة رقة دين ، ووهن إيمان بالتراث ، وميل إلى التسلس من قيوده ، أكثر مما فى جيلنا على ما فيه .

وثانى ما يفرض التجديد هو الحاجة إلى وضع منهج متكامل للدرس اللغوى ، ابتداء من الأصوات ، إلى الصيغ ، إلى التراكيب ، ومروراً بكل مستويات البحث ، بدلا من الوضع الراهن ، الذى يجعل من كل مادة مجالا مستقلا قائما بذاته ، ولاعلاقة له بغيره من المجالات .

إن من النادر أن نجد فى كتب النحو القديمة من يشير إلى الارتباط بين ظاهرة نحوية ، وأخرى صوتية ، مع أن الكثير من ظواهر النحو لا يمكن تفسيره إلا على أساسى صوتى .

وكذلك الصرف ، بل هو أشد التصاقا من النحو بالأصوات ونظرياتها ونظمها ، وعجيب أن نجد بعد ذلك من يتصدى لتدريس الصرف العربى دون اعتماد على أفكار علم الأصوات اللغوية . بل مع التجاهل التام لهذا الأساس العلمى ، اكتفاء بالمحفوظ والمشهور من الصيغ والقواعد التقليدية ، ورضا أن يبذل ولو قليلا من الجهد لتحصيل شىء جديد ، أو على الأقل وجهة نظر أخرى ، والعلم يزكو باختلاف وجهات النظر ، وتواردها ، وتكاملها أو تضاربها .

وإذا كان الأقدمون لم يعرفوا تشابك العلاقة بين الأصوات والنحو والصرف فلقد كانوا معذورين ، وهم - مع ذلك - بذلوا غاية إخلاصهم فى تقعيد أحوال الكلمة والتركيب العربى ، وورثونا علومنا ذات كيان مترابط من وجهة نظرهم ، فلهم منا غاية التقدير والتبجيل .

ومع ذلك فإن منهم من اهتم بدراسة الأصوات . وفى مقدمتهم سيبويه ، والفارسى ، وابن جنى ، ولكنهم درسوا هذا العلم منفصلا عن دراسة النظام

الصرفي ، فنشأ عندهم فيه ما يتنافى مع معطيات علم الأصوات . وهو امر سوف يتضح كثيراً خلال هذا البحث .

وكان أحد مصادر الخلل في النظام الصرفي الذي وضعه السلف هو الربط بينه وبين الكتابة ، فتداخل بذلك ما هو من اهتمامات علم الرسم (الإملاء) فيما هو من ظواهر النطق ، وخصائص التصريف .

وكان السبب في هذا الخلط الاعتقاد بأن اللغة هي ما تحتويه رموز الكتابة من حروف ، وكلمات وتراكيب ، ربما لأنهم كانوا يهتمون أساساً بما تلقوا من نصوص الماضي ، لا بما كانوا ينطقون فعلاً .

وفرق عظيم بين ما ينطقه المتكلم ، وما تسجله الكتابة من نطقه ، عامياً كان أوفصيحاً ، فإن الكتابة في أية لغة تعجز بطبيعتها عن تسجيل جملة من الظواهر ، والوظائف النطقية العامة ، كالنبر ، والتنغيم في حالات الاستفهام والنفي ، والإنكار ، والتعجب ، والتحسر ، وهي وظائف ذات دلالة مباشرة في الحدث اللغوي . ودعك من الظواهر اللهجية ، كالكشكشة والكسكسة وغيرهما .

يقول أنطوان ميه (في مناهج البحث الأدبي واللغوي — ترجمة الدكتور محمد مندور) : « إن معظم الاختلافات في النطق ، التي تتميز بها اللهجات المختلفة ، والطبقات الاجتماعية المتباينة لا تظهر في الكتابة والكتابة لا تملك ما يملكه المتكلمون من مناسبة ، وحركات ، ونغمة في الصوت ، توضح الكلام الملفوظ . . . ونحن نكون فكرة خاطئة عن لغة ملفوظة عندما نحكم عليها بصيغتها المكتوبة فقط . . . فاللغة المكتوبة كثيراً ما تكون لغة خاصة لا علاقة لها باللغة المنطوقة . . . الخ . . . » .

فهذا عن نظم الكتابة عموماً ، لا تكاد تؤدي في أية لغة أكثر من نصف الواقع اللغوي الملفوظ ، فإذا جئنا إلى نظام الكتابة العربية وجدناه يستغنى عن جزء هام من الأصوات المنطوقة ، وهو الحركات ، وهو سلوك عام في اللغات السامية .

ثم إنه لم يضع رمزاً لكل صوت ينطق في اللسان العربي ، بل جعل للرمز الواحد أحياناً قيمتين صوتيتين : فرمز الواو : (و) يدل على الواو في : (وعد) ، وفي : (يقول) . مع اختلاف قيمتهما الصوتية والصرفية ، وكذلك رمز الياء : (ي) .

وإذا كان من القواعد المحددة لتمييز الفونيم phonème ارتباط المعنى بالصوت ، ثباتاً وتغيراً ، بحيث إذا تغير الصوت في موقعه من الكلمة مع ثبات بقية أصواتها - تغير المعنى ، فإن بعض أحوال الكلمة العربية ينقض هذا التحديد العلمي للوحدة الصوتية. فرمز الصاد مثلاً (ص) يدل على وحدة صوتية مستقلة عن رمز السين (س) . ومن ثم اختلف المعنى ما بين (سار) و (صار) لاختلاف الكلمتين في الفونيم الأول منهما .

ولكن السين والصاد يتحدان ، كفونيم واحد في مثل : (صراط وسراط) ، حيث لا يتغير المعنى باختلافهما ، وبذلك يكون الرمز دالاً على وحدة صوتية مستقلة حيناً ، وعلى جزء من وحدة حيناً آخر . وهو اختلاف ينعكس أثره على نظام الكتابة ، ودقة أدائها ، وهو اضطراب ناشئ عن الخلط بين الفصحى ولهجاتها .

ومع ذلك كله فإننا نسلم دائماً لنظام الكتابة بخصائصه ، ولا نعترض على مخالفتها للعادات النطقية ، وعلى هذا الأساس نرى الرسم المصحفي لكلمات مثل : (الصلوة ، والزكوة ، ومشكوة) بالواو ، مع أننا ننطق هذه الواو فتحة طويلة (ألفا) ، ولا نجد في ذلك غرابة ، فالأداء القرآني بخاصة سنة متبعة ، ورواية تتلى مشافهة ، مع التسليم للرسم العثماني بأحكامه التاريخية الثابتة .

أجل ، لامناص من التشبث بنظام الكتابة العربي ، لأنه تاريخنا وحياتنا اللغوية ، وقد حمل إلينا اللغة بكل أمانة ، رغم كل ما يقال عنه ، ولا يستطيع أحد أن يزعم أنه كان عقبة في سبيل تقدم العربية ، كلغة علم وحضارة ، وفن وأدب . وقد أضنى هذا النظام من مهابته على لغات الشعوب الإسلامية ، في

الهند ، وفارس ، وأفغانستان ، وتركيا قبل أتاتورك ، ما جعلها تثبت على استعماله ، رغم عهود طويلة من التعرض لتأثير الاستعمار اللاتيني .

بل إن تجربة تركيا حين تخلت عنه إلى الحروف اللاتينية كانت أبلغ درس في هذا الصدد ، فلم تصبح تركيا أوربية بالكتابة اللاتينية ، ولم تبقى على طابعها الإسلامي ، بل كان شأنها كمن رققت على السلم . . . ها هي ذه تركيا أكثر بلاد أوربا تخلفاً ، وكانت من قبل في مقعد الصدارة في إطار الإسلام والكتابة العربية ، يوم كانت جيوشها تدق أبواب فينا ، وتحكم نصف أوربا .

ولعل أمانة الأداء - التي أشرنا إليها - في الخط العربي ، هي التي خيبت محاولات كثيرة لهجرته إلى الكتابة اللاتينية ، التي بدأها حملة من المستشرقين والمستشارين الإنجليز ، في مصر ، ومن لف لفهم من أعداء العروبة كسلامة موسى . فهم جميعاً كانوا يدركون شدة الارتباط بين العربية الفصحى وكتابتها . فركزوا جهودهم للتهوين من قيمة هذه الفصحى ، ودعوا الشعوب العربية إلى استخدام لهجاتها المحلية (العامية) ، واتخاذ الحروف اللاتينية رموزاً لكتابتها . والهدف من وراء ذلك معروف مفضوح .

إن القرآن - فيما يشعرون - شوكة في حلوقهم ، وهو يوحد تحت رايته مسلمي العالم أجمع .

وإن اللغة الفصحى هي الرباط الذي يوحد بين أوطان العروبة ، ويربطها بالقرآن مع سائر أوطان الإسلام في آن .

إذن ، فلتشن الحرب على هذين الهدفين لتحطيمهما : القرآن والعربية من أجل القضاء على كل أمل في الوحدة العربية ، أو الإسلامية .

ولقد مضى سلامة موسى وأشياعه وأرباب نعمته إلى حيث ألفت فما أجدت جهودهم للنيل من لغة القرآن ، حديثاً ، وكتابة .

فجاء من بعدهم ، في لبنان ، من يأتنف الرسالة ، بتنظيم أدق ، وبوسائل أفعل ، داعية إلى تمزيق الأمة العربية ، وشرذمة كيائها إلى طوائف ولغيات

تستخدم الكتابة اللاتينية ، كما فعلت التركية من قبل ، وكما لم تفعل الفارسية أو الأردنية .

هناك في لبنان مجلس سعيد عقل ، ليدبر مؤسسة ضخمة للطباعة والنشر بأحرف جديدة لاتينية ، والأيدى العدو تمده بالأموال اللازمة ، وتشجع ما يخرج من كتب بالعامية اللبنانية ، لتعميق الهوة بين لبنان وما حوله ، ولتصل المؤامرة في النهاية إلى فصله عن كيان الأمة العربية ، ووصله بالكيان الصهيوني الذي يعمل له ، ويحارب في صفه ! !

أى أن المؤامرة قد تجاوزت مرحلة الدعوة الفردية ، وبلغت مرحلة المؤسسات التنفيذية ، ولا يبعد أن تحاول إنشاء فروع لها في مواطن الضعف المنتشرة في أنحاء الوطن العربي ، فالخطط جاهز ، والمراحل محددة ، وأصحاب اللغة في سبات عميق .

ومن عجيب أن يزعم سعيد عقل ، (فيما نشرته مجلة المصور المصرية في عددها الصادر في ٧ يوليو ١٩٧٢) : أنه يريد أن يطابق بين الكلمة المنطوقة والرمز المكتوب ، ولذلك فهو يستنكر العربية الفصحى ، ولا يعترف بها ، بل يرى أنها لغة ميتة ، ثم ينقل عنه كاتب المقال (رجاء النقاش) جملة مما يراه عيوباً في الكتابة العربية يريد تلافياها باللجوء إلى نظام جديد من الحروف اللاتينية .

ودعوى سعيد عقل بأن اللغة الفصحى لغة ميتة ، هي دعوى سخيفة ، لا يدل على سخفها إلا سلوكه هو ، حين يقول الشعر بها !! فكيف يسوغ له أن يستعمل لغة الأموات ؟ ولماذا لم يتجه إلى العامية اللبنانية ليزجل بها ، وليحشر في عداد الرجالين بلغة الأحياء ! !

وأما إرادته أن يطابق بين المنطوق والمكتوب فهي مشروع غير علمي ، خفي خلله عن ذكائه ، وخاب فيه تصوره . لأن النطق متغير دائماً من جيل إلى جيل ، فإذا طابق اليوم منطوق جيله برموز معينة ، كان حتماً أن يحاول أخلافه هذه المطابقة في الجيل التالي على نحو مختلف ، وهكذا .

وبذلك تصبح الكتابة (موضة) متغيرة مع كل جيل ، فيكون عندنا كتابة (ميني ، وميكرو ، وماكسي) ، تماماً كأثواب النساء ! ! .. وإلا فإن نظام كتابته سوف يتخلف قطعاً بعد عدة أجيال ! ! .

ألم يفكر سعيد عقل في هذا الاحتمال ؟ ! أم تراه جالساً الآن في بزة المتفلسف المتفهب ، في جماعات العاملين معه ، يتخيل نفسه ضمن رواد النهضة التلينية (أى : التى لتنت لبنان) لا قدر الله . . . ؟ ! . . .

ألا . . . ما أسوأ أن يتحدث امرؤ فيما لا يفهم ، أو أن يتعرض لما لا يعلم ، وتلك هى الآفة التى أصابت الشاعر فتصور نفسه مصلحاً لغوياً . وإن كان رغم ذلك يعرف حق المعرفة أن وجود مستوى الفصحى طبعى فى كل لغة إلى جانب عاميات الجماهير ، ولا يمكن استثناء العربية من هذا الحكم بإجراء صناعى .

إننا لا ننزه الكتابة العربية عن النقص ، بل على العكس ، قد تعرضنا لنقد نظامها الإضافى ، فى مبحث (مشكلة الكتابة العربية) ، الأمر الذى دعانا إلى أن نستخدم رموز الكتابة الاستشرافية ، كوسيلة علمية أشبه بالرموز الرياضية ، لتسهيل عمليات التحليل اللغوى ، وهى رموز تستخدمها كل اللغات الحية فى العالم . فلا حرج علينا أن نستعين بها ، كما نستعين بالوسائل العملية .

ولقد يظن البعض أن الكتابة العربية تفردت بالعيوب دون نظم الكتابة الأخرى ، وهذا خطأ. لأن العربية من أقل اللغات فى هذا الباب شذوذاً، وأكثرها قياسية .

وحسبنا ان ننقل هنا حديث اللغوى أو تو جسر سن عن الكتابة الإنجليزية فى كتابه :

Essential of Eng. grammar (نقلاً عن بحث للدكتور داود السيد عن المعجم الإنجليزى) ، قال :

« إن الطريقة التقليدية لكتابة اللغة الإنجليزية أبعد ما تكون عن الاتساق والثبات . فمعرفةنا بأصوات الكلمة لا تساعد على تهجينها ، والعكس صحيح ،

إذا لا نستطيع نطق الكلمة إذا عرفنا هجاءها ، ويضرب لذلك الأمثلة الآتية

(٢)	(١)
though	low
through	true
plough	now
cough	off
enough	cuff

تشارك كلمات المجموعة الثانية فى الحروف الأربعة الأخيرة من كل منها ، ولكن هذه الحروف تنطق فى كل منها بطريقة مختلفة تماماً ، فالحرفان الأخيران (gh) فى الكلمات الثلاثة الأولى — لا ينطقان ، أما فى الكلمتين الأخيرتين فينطقان كما ينطق الحرف الصامت (F) .

أما المصوتان (ou) فإنهما ينطقان فى كل كلمة بطريقة مختلفة ، تشبه طريقة نطقهما فى الكلمة المقابلة فى المجموعة الأولى .

ويرجع جسر سن أسباب هذه الفوضى الصوتية والإملائية إلى عوامل تاريخية ، كما يرجعه إلى تغير الأشكال الصوتية المستمر للكلمات ، ويعنى بذلك بقاء الأشكال المكتوبة للكلمات المنقرضة صوتياً ، بعد موتها بزمان طويل .

ومن هنا كان من الضرورى دائماً الفصل بين التحليل الصوتى للكلمة وبين كتابتها . فإن للكتابة من جانب آخر ميزة تنفرد بها عن النطق ، هى أنها لا ترسم التفاعلات الصوتية فى الغالب الكثير ، وهى من أكثر العوامل تأثيراً فى بنية الكلمة ونطقها . فكأن الكتابة تؤدى لنا اللغة فى شكلها المثالى ، على حين نسمعها من أفواه الناطقين بها صورة حية متفاعلة .

هذا الاعتبار هو الذى دفعنى إلى أن أحاول وضع منهج للصرف العربى على أساس الدراسات الصوتية الحديثة . مع ملاحظة أساسية هى أنه لا يفصل الصرف عن النحو خط عريض . بل خط رفيع جداً ، بحيث تتداخل أحياناً الظواهر النحوية والصرفية فى إطار الظاهرة الصوتية التى ينبنيان عليها .

ومن الأمثلة على تداخل الظاهرة الصوتية في مجالى النحو والصرف معا أن
نعتبر - بحق - أصوات المد في أحوالها الثلاثة (الألف والواو والياء في مثل :
قال - يقول - يبيع) - حركات طويلة ، مهما يكن موقعها . فهذا اعتبار
صوتى خالص .

ولكنه يؤثر في الصرف حين نعتبرها مجرد حركات طويلة لاتمثل أصلا
من أصول الكلمة ، على خلاف ما يرى القدماء .

ويؤثر في النحو حين نعتبر (ألف الاثنين وواو الجماعة وياء المخاطبة) -
صمائر حركية ، لا يصح أن يقال : إنها مبنية على السكون ، فالحركة لا يمكن
تصور خلوها في ذاتها منها .

بيد أنى لم أحاول أن أستطرد في معالجة المسائل النحوية إلا في الحدود
التي يحتملها المقام ، حرصاً على تركيز المنهج ، ومتابعة تطبيقه على ما يصلح
له من أبواب .

لقد سبقنى إلى بعض الخطوط في هذا المنهج العالم اللغوى الدكتور هنرى
فليش ، وقد كنت ترجمت له كتابه (العربية الفصحى) ، كما أنى بسبيل
إنجاز ترجمة لكتابيه الكبير *Traité de phil. arabe* ، وفى كلا
الكتابين لمحة من استخدام المنهج الصوتى في تحليل الصيغ .

ولكن هذه المحاولة تأتى هنا أصيلة في تفسيرها للهمز ، وفى تطبيقها
لكل المعطيات الصوتية الحديثة على أبواب الصرف كله ، وبخاصة في
مشكلات الإعلال والإبدال ، وهو أمر لم أجد فيه لأحد كلمة ، فكان
ما أسفر عنه المنهج من الكشف عن دور الإيقاع في بنية الكلمة العربية
والحفاظ على صيغتها .

وطببعى أن بناء هذا المنهج لم يأت في الذهن دفعة واحدة ، فلقد عشت
جانبا منه في رسالتى للدكتوراه ، وخرجت فيها بنظرية الهمز في العربية ،
ثم عشت جانبا آخر حين اضطلعت بتدريس مادة الصرف أربع سنوات
في قسم اللغة العربية بجامعة الكويت . وكنت كلما عاجلت مسألة صرفية

وجدت لها تصوراً آخر أقرب إلى العلم ، وأكثر قبولاً في ذهن الطالب ، فأكد ذلك في نفسى ضرورة إعادة النظر في هذا العلم على الأساس الذى شرحتة من قبل .

لقد أسفر المنهج الذى أقدمه اليوم إلى قراء العربية عن نتائج كثيرة ، تتغير بها مفاهيم كثيرة ، وتتصادم مع أفكار مقررة من قبل ، ولذلك أثرت دائماً أن أعرض الفكرة القديمة أولاً ، ثم أثنى بنقدها ، وتقديم البديل عنها ، ومتابعة تطبيقها في معارضها .

وليس من الضروري أن يختلف المنهج القديم مع هذا المنهج في كل جزئية ، فهناك نقاط لا تحتمل اختلافاً ، ذكرتها كما جاءت في الكتب القديمة .

وليس من الضروري أيضاً أن يكون هذا المنهج أيسر من سابقه ، فالمهم هو أن نبلغ الصواب في فهم مسائل اللغة ، مهما كلفنا ذلك من جهد ومشقة ، فإن المعاناة في سبيل الصواب أفضل من النوم على أشواك الخطأ .

ومن المؤكد أن جانباً من صعوبة المنهج الجديد يرجع إلى ما ترسب في الأذهان من قواعد قديمة لا يراد لها أن تزحزح ، وقد يرجع تاريخها في ذهن المثقف إلى عهد الطفولة الأولى ! ! .

ولإنها مهمة عسيرة أن تقنع الكثيرين من دارسى العربية ومدرسيها بالفرق بين الحركة القصيرة والطويلة ، بما يترتب على ذلك من فصل بين مفهوم رمزى (و - ي) ، كحرفى علة ، أو كحركات طويلة ، كلٌّ في سياقه .

وهى مهمة أعسر أن تقنع هؤلاء الكثيرين بأن الصوت الصامت (الساكن) يتحرك حيناً بحركة قصيرة ، ترسم برموز إضافية ، فوقه أو تحته ، ويتحرك حيناً آخر بحركة طويلة تأخذ صورة (الألف والواء والياء) ! ! .

إنهم حينئذ يتساءلون : وأين تذهب - مثلاً - فتحة القاف في : (قال) وضمتها في : (يقول) ، وكسرتها في : (قيل) ، إذا كانت أصوات المد هي حركاتها ؟ ! .

ولا يدرون أن توهم وجود فتحة قبل الألف ، أو ضمة قبل الواو ، أو كسرة قبل الياء - ليس إلا من خداع الكتابة ، وأن القدماء ، وقعوا في هذا الوهم ، وانخدعوا به ، منذ أن استعملت الكتابة العربية رموز الضبط الإضافية على عهد الحجاج الثقفي ، ومضى النحاة والصرفيون مع الوهم يضعون قواعد ، مازالت تعشش في الكتب والمناهج والأذهان ! ! .

ولعل من نتائج تطبيق مفهوم قصر الحركة وطولها ، المذكور آنفا ، نظرتنا إلى الفعل المعتل الآخر ، وهو المنتهى بحركة طويلة ، في مثل : (يسعى - يدعو - يرمى) ، فهو في رأى النحاة يرفع بحركة مقدرة ، وينصب بتقديرها على الألف ، مع ظهورها في الواو والياء ، ولكنه في حالة الجزم يحذف الألف (والفتحة قبلها دليل عليها) ، أو الواو (والضمة قبلها دليل عليها) ، أو الياء (والكسرة قبلها دليل عليها) .

ونرى نحن أن عين الفعل في الأمثلة الثلاثة السابقة لا تتحمل أية حركة قبل أصوات العلة في أواخرها ، بل إن أصوات العلة هي حركات عين الفعل ، وكل ما حدث في حالة الجزم هو اختصار الحركة الطويلة إلى قصيرة ، ليس إلا ، تماما كما تحذف الحركة القصيرة من آخر الفعل الصحيح ، فعلامة الجزم في الصحيح والمعتل هي حذف حركة قصيرة من آخره . وانظر إلى النماذج الآتية :

الفعل مرفوعا	مجزوما	المحذوف
يكتبُ Yaktub - u	(لم يكتبْ) yaktub-	u
يسعى yas 'a - a	(لم يسعْ) Yas 'a-	a
يدعو yad 'u - u	(لم يدعْ) yad 'u-	u
يرمى yarmi-i	(لم يرمِ) yarmi-	i

ويحذف حركة قصيرة من آخر الفعل الصحيح انتهى بصوت الباء ، ولكنه في الأفعال الثلاثة الأخرى انتهى بالنصف الثاني من الحركة الطويلة ،

وهو يمثل في منهجنا حركة العين ، ولا علاقة للمحذوف او المتبقى بلام الكلمة ،
فهى في منهجنا ثنائية البنية في هذا الاستعمال .

أما في حالة نصب الفعل فقد يتكشف الأمر عن حقيقة أخرى :

الفعل منصوباً	الفعل مرفوعاً
Yaktub - a (لن يكتب)	yaktub - u يكتب
yas'a - a (لن يسعى)	Yas'a - a يسعى
yad'u - a (لن يدعو)	yad'u - u يدعو
yarmi - a (لن يرمى)	yarmi - i يرمى

والحقيقة التى نراها من هذا التحليل هى أن نصب المعتل بالواو أو الياء
كشف عن أن حركة الإعراب (الفتحة) قد أعقبت حركة العين فى
شكل (u - a) - (i - a) ، وهو التابع الذى ينشئ المزدوج ، بالمعنى
الصحيح ، فينطق المتكلم واوا أو ياء فى آخر الفعل ، سرعان ما تختفى
كلاهما فى حالة الجزم ، على ما سبق ، حين تسقط الحركة الأخيرة ،
فيختفى الازدواج تماماً ، ويقول أصحاب الصرف : إن حرف العلة قد حذف
بتأثير الجازم . ونقول نحن : لقد سقطت الحركة القصيرة من آخر الفعل ،
فاختفى على أثر ذلك الازدواج ، وزال معه وجود الواو أو الياء الطارئتين

ولو أننا نظرنا إلى هذه الأفعال مسندة إلى ألف الاثنين مثلاً لتأكدت
هذه الحقيقة :

الفعل للمثنى	الفعل للمفرد
yaktub—aani	yaktub—u
Yas'a—y-aani < Yas'a—aani	Yas'a—a
yad' u—aani	yad'u—u
yarmi-aani	yarmi—i

فالفعل المعتل عند الإسناد إلى ألف الاثنين فى هذه الأمثلة يكتب بحركة
العين القصيرة ، التى تكون مع الفتحة الطويلة بعدها ، وهى (ألف الاثنين)

— مزدوجا ينشئء الواو أو الياء ، ويحمل عليهما المعتل بالألف طردا للباب على وتيرة واحدة ، نظراً إلى صعوبة النطق بثلاث فتحات متوالية . وهكذا في بقية حالات الإسناد ، التي سوف تتضح كثيراً في بابها .

ولا ريب أن لامات هذه الأفعال المعتلة ذات علاقة بأصلها اللغوي (يائية أو واوية) ، ولكننا لا نتعامل في اللغة المنطوقة التي نعالجها صرفياً ، مع هذا الأصل ، بل نعالج في الواقع كمية من الأصوات التي نريد تشويقها ، ووزنها كما هي ، ناقصة معتلة ، فالمنطوق شيء ، والأصل شيء آخر .

فهذه هي الصورة الواقعية لسلوك اللغة ، كشف عنها التحليل ، وكشف في الوقت نفسه عن الوهم الذي عاشته الأجيال طيلة القرون ، تحفظ صيغ الإعراب ، دون أن تعبر عن الواقع .

ومن ثم كانت ضرورة الفصل بين مبحث الصرف وشكل الكتابة ، فالكتابة موضوع علم الرسم (الإملاء) ، واللغة المنطوقة في صيغها هي موضوع علم الصرف . وليس ذلك بناف ما بين الصرف والإملاء من علاقة واتصال ، بحكم كونهما للغة واحدة .

ومن المؤكد أيضاً أن جانباً آخر من الصعوبة في المنهج الجديد يرجع إلى مدى الاستعداد لدى المثقفين لتقبل الجديد ، حتى يؤلف ، وتصلقه الأذهان والألسن .

ولذلك أرجو أن يثير هذا المنهج حفيظة الغيورين على اللغة والتراث ، فيتجهوا إليه بما يملكون من نقد بناء ، يقوم معوجه ، ويقترحوا ما يرون من تعديل أو إضافة في التحليل ، أو في التصور . ولسوف أكون سعيداً جداً حين يهدي إلى أحدهم أخطائي .

ولكني أؤكد لهم ، بعد أن عانيت في تأليف هذا المنهج أن النظام القديم محشو بالأخطاء ، وأن محاولة الدفاع عنه ليست إلا من قبيل الإبقاء على جثة مخنطة ، مآلها التحلل . ولسنا — معشر اللغويين — هواة متحفيات ، بل كل همنا هو اللغة الحية الفصحى ، من حيث هي استمرار ونظام .

وحسبي أن أقول هنا : حقاً لقد ورثنا أسلافنا تراثاً عظيماً ، نهض بتفسير
ظواهر اللغة طيلة القرون الماضية ، فما أحقهم بالشناء ، وما أجدرهم بالعرفان .

ولكن . .

ماذا ستقول الأجيال القادمة عنا ، حين تجدنا مقلدين للسلف ، حتى في
الخطأ ؟ بل حين تجدنا قد اعتنقنا هذا الخطأ مذهباً ندود عنه ؟ !

قليلاً من التدبر في هذه القضية المصيرية ، حفاظاً على أجيالنا القادمة ،
وحرصاً على تجديد لغة القرآن الحالدة .

عبد الصبور شاهين

القاهرة ١٣٩٧ هـ - ١٩٧٧ م .

تحديد المصطلحات

(الصرف والتصريف في اللغة : التغيير ، قال تعالى : « وتصريف الرياح » أى : تغييرها) .

بهذه العبارة يبدأ أى كتاب في الصرف العربى ، على الرغم من أن معنى المصدر المجرد الثلاثى (الصرف) يختلف عادة عن معنى المصدر المزيد الرباعى (التصريف) ، ولكن القدماء أدمجوا اللفظين في دلالة واحدة ، بحيث يتوهم الدارس أنهما دالان لمعنى واحد لا يختلف ، وهما مختلفان لغة . واصطلاحاً .

فالصرف . كما يعرفونه : (علم بأصول يعرف بها أحوال أبنية الكلمة التى ليست بإعراب) . وهذا هو أيضاً المراد بالتصريف عندهم بالمعنى العلمى . أما المقصود بالمصطلحين بالمعنى العلمى فهو (تحويل الأصل الواحد إلى أمثلة مختلفة ، لمعان مقصودة لا تحصل إلا بها) (١) .

ونحن نرى أن المقصود بالمعنى العلمى هو مدلول (الصرف) . والمقصود بالمعنى العلمى هو مدلول (التصريف) ، ومن ثم يتخصص كل من المصطلحين لدلالة واحدة .

وبذلك يقترب معنى (الصرف) من معنى مصطلح (المورفولوجيا) في الدراسة اللغوية الحديثة .

ولكى نتصور ما يقصد في درسنا هذا بكلمة (الصرف) ينبغى أن نتبع عناصر النطق اللغوى ، ابتداء من الصوت المجرد الذى يقوم بدراسته (علم الأصوات العام) – Phonétique . ثم الصوت ، وخصائصه السياقية ، وما ينشأ عن مجاورته لغيره من تأثير ، يغير من صفاته ، وإن لم يغير من دلالاته ، فتكوّن مجموعة أشكال الصوت الواحد ، على اختلاف السياقات

واللهجات ما يعرف بالفونيم Phonème ، أو الوحدة الصوتية ، وما ينشأ عن اتصال الصوامت أو (السواكن) بالحركات من نظام مقطعي - كل ذلك داخل في نطاق (علم الأصوات التشكيلي) - phonologie

يلي ذلك علم المورفولوجيا morphologie ، وهو الذى يتولى دراسة بنية الكلمة . وقد وضعت الدراسات العربية تحت عنوان (علم الصرف) أو (علم التصريف) ، وأريد به معرفة أحوال البنية التى ليست بإعراب، وهى فى الواقع طرق اشتقاق الكلمة العربية بالمعنى الواسع ، الذى يضم إلى جانب استخراج المشتقات معرفة معانى الصيغ ، واستخدام الزوائد فى صوغ الجموع وغيرها .

والواقع أن تعريف دو سوسور وتحديد له لوظيفة (المورفولوجيا) فى نطاق علم اللغة لم تخرج عن هذا المفهوم العربى ، إلا بما تفرضه طبيعة اللغات التى كان يدرسها، فهو يقول فى كتابه (ص ١٨٥ cours de Linguistique générale) : « يعالج علم المورفولوجيا مختلف طوائف الكلمات (الأفعال ، والأسماء ، والصفات ، والضمائر . . . الخ) ، كما يعالج مختلف أشكال التحول والتغير فيها ، من (تصريف conjugaison ، وإعراب declinaison) . ولكى نميز هذه الدراسة عن علم التركيب syntaxe . فقد رأتى أن يكون موضوع هذا الأخير الوظائف المتصلة بالأحداث اللغوية . على حين لا يتناول علم المورفولوجيا سوى الأشكال ، فهو يكتفى مثلاً بالقول بأن مجرور الكلمة الإغريقية phúlax (gardien) هو : phúlakos ، ثم يتولى علم التركيب دراسة استعمال هاتين الصيغتين .

بيد أن هذه التفرقة وهمية ، لأن مجموعة الأشكال لا تصبح صيغاً متغيرة إلا بمقارنة وظائفها مع الأشكال المختلفة » .

وينخلص دو سوسور إلى أنه لا يمكن فصل المجالين ، أحدهما عن الآخر، لأنها متكاملان . ولكن الدراسات اللغوية الحديثة قد جرت على الفصل بينهما ، كضرورة منهجية ، وتعليمية .

وعلى ذلك نستطيع أن نرى صواب استعمال (علم الصرف) بمعنى (علم المورفولوجيا) .

ويأتى بعد ذلك دور المعنى ، وقد يكون معجمياً ، يهتم بتسجيله علم المعاجم Lexicographie ، وقد يكون اجتماعياً فيهتم بدراسته علم الدلالة Sémantique .

فاذا انتهى دور دراسة الكلمة جاء دور دراسة التركيب ، ويتناوله (علم النحو) بالمعنى العام ، الذى يشمل معرفة أحوال أواخر الكلم المختلفة باختلاف العوامل الملفوظة ، أو المقدرة ، ومعرفة طريقة اللغة فى التعبير ، باستخدام الكلمات والأدوات المختلفة فى وظائف ومواقع محددة ، تتميز بها عبقريتها؛ على غيرها من اللغات ، وقد أطلق علم اللغة على هذا الفرع (علم التركيب - syntaxe) . ومضى فى كلام دو سوسور تحديد بعض مجالاته .

هذه الفروع التى عرفتھا الدراسات الحديثة لم تخف عن علم أسلافنا ، ولم يهملوا جوانبها ، بل إن منها ما أنضجته محاولاتهم ، إلى حد معقول كالنحو ، وإن توزع مضمونه ما بين دراسة مشكلات ضبط أواخر الكلم ، وما بين خصائص التراكيب التى تناولتها بحوث علم المعانى ، كالفصل والوصل والخبر والإنشاء ، وضروب الإنشاء ، وتحول الدلالة من حقيقة إلى مجاز الخ . . الخ . .

وليس هناك مانع ، بل هو ضرورى ، أن نتناول علم (الصرف) بالمفهوم الحديث ، وبالمنهج الحديث الذى يربط بين فروع علم اللغة ، فليس من الممكن دراسة بنية الكلمة ، دون دراسة أصواتها ، ومقاطعها ، وعلاقة الصوامت (السواكن) بالحركات ، لأن كل تغير تتعرض له هذه البنية ينشأ عن تفاعل عناصرها الصوتية فى الممارسة الكلامية ، على مستوى الأفراد الناطقين باللغة . ولذلك نبدأ بدراسة الكلمة فى عناصرها الأولية .

الأصوات والمقاطع

من المعروف أن الكلمة تنتهى فى أبسط عناصرها إلى الصوت اللغوى .
ووصف الصوت بأنه لغوى ، حتى لا يختلط بالأصوات غير اللغوية ،
التي تصدر عن الكائنات غير الإنسان . فما يسمى بمواء القطط ، ونباح
الكلاب ، وعواء الذئب ، وصهيل الخيل . . . ليس من اللغة فى شيء ،
وإن اعتبر من بعض النواحي لغة حيوانية .
وكذلك ما يصدر من الأصوات عن الأشياء ، كصرير الأقلام ، وخرير
المياه ، وهدير الأمواج ، وهزيم الرعود .
فالكلمة إذن لا تتكون إلا من أصوات لغوية بالمعنى المصطلح عليه ،
وهذا الاصطلاح هو الذى يفرق بين لغة ولغة ، فكل قوم اصطلاحوا على
مجموعة من الأصوات ، يعبرون بتأليفها عن أغراضهم .

والأصوات التي تتكون منها الكلمة تنقسم بالضرورة إلى نوعين :

١ - نوع الصوامت .

٢ - نوع الحركات .

ووصف الصوت بأنه صامت يعنى أن طبيعته صامتة ، وهو ما يسمى
بالفرنسية : *consonne* ، بخلاف وصفه بأنه حركة ، وهى فى الفرنسية :
voyelle .

ومن الأهمية القصوى ملاحظة اختلاف معنى (الصامت) بهذا المفهوم عن
معنى مصطلح (ساكن) عند القدماء ، فهم يطلقون وصف (الساكن) على
ما ليس بمتحرك ، أى : على ما لم تعقبه حركة ، فقد راعوا إطلاق الوصف
على الصوت ، لا باعتبار ذاته ، بل بحسب ما بعده .

أما بحثنا فيستعمل وصف (الصوامت) لنوع الأصوات التي كانت تسمى قديماً : الحروف . فالصوت من هذا النوع : صامت في ذاته ، وهو متحرك إذا وليته حركة . من ضم أو فتح أو كسر . وهو غير متحرك إذا وليه صامت مثله ، أو بعبارة أخرى : إذا لم تعقبه حركة .

وتختلف الصوامت عن الحركات في أمر جوهري هو طريقة إنتاجها ، فالصوت ينتج أساساً من اندفاع هواء الرئتين ، بضغط الحجاب الحاجز ، فيسر في طريقه بالحنجرة والفم إلى الخارج ، وهو ما يسمى بعملية الزفير .

وقد يتحرك الوتران الصوتيان عند مرور الهواء بهما ، في صورة ذبذبة ، فينتج الصوت المجهور ، وقد لا يتحرك الوتران ، فينتج الصوت المهموس . والجهر والهمس صفتان تشترك فيهما الصوامت والحركات على سواء ، على الرغم من دقة ملاحظة الهمس في الحركات .

ولكن الصوت بعد مروره من الحنجرة يأخذ طريقه في الفم إلى خارجه ، وفي الفم تتحقق تفرقة أخرى بين النوعين ، فإذا اعترض طريق الهواء الخارج من الحنجرة ، جزءاً من أجزاء الفم ، نتج الصامت ، وإذا لم يحدث هذا الاعتراض نتجت الحركة . ويحدث الاعتراض في الفصحى القديمة هكذا :

١ - أن يتصل جزء من أسفل الفم : (اللسان أو الشفة السفلى) ، بما يقابله من أعلى الفم ، بحيث يغلق طريق الهواء ، ويحبسه حبساً تاماً ، فإذا سمح له بالخروج ، سمعت للصوت فرقة أو انفجار ، وبهذه الطريقة تنتج الأصوات الانفجارية أو الشديدة ، وهي في العربية : (الهمزة ، والباء ، والتاء ، والجيم ، والdal ، والطاء ، والقاف ، والكاف) .

٢ - أن يكون اتصال الأسفل بالأعلى محكماً ، لا يسمح للهواء بالخروج من الفم ، فيأخذ طريقه في الأنف ، وبذلك تنتج الميم والنون بأشكالهما .

٣ - أن يكون الاعتراض في صورة تردد اللسان بين أسفل وأعلى ، فتكون الراء المكررة ، حين تكون ذبذبة اللسان أكثر من مرة (وذلك في

حال إسكانها) وتكون راء لمسية حين تكون مرة واحدة ، (وذلك في حال الراء المتحركة) .

٤ - أن يكون الاعتراض محكماً ، ولكن يسمح للهواء بالمرور من جانبي اللسان ، وذلك صوت اللام .

٥ - أن يكون الإعتراض غير محكم ، وحينئذ يسمع للهواء عند مروره من مخرجه الضيق صوت احتكاك ، ومنه تنتج أصوات : (الثاء ، والحاء ، والحاء ، والذال ، والزاي ، والسين ، والشين ، والصاد ، والضاد ، والطاء ، والعين ، والغين ، والفاء ، والهاء) .

ولا بد من ملاحظة تتعلق بصوتين من هذه الأصوات ، أحدهما الهمزة ، والآخر الهاء ، والاعتراض في الأول كما عرفنا محكم ، ينتج عنه انفجار ، وفي الثاني غير محكم ينشأ عنه احتكاك ،

والملاحظة التي نريدها هنا هي أن مكان الاعتراض الذي ينشئهما ليس في الفم ، ولكن في الحنجرة ذاتها .

في الهمزة ينغلق الوتران الصوتيان ، بصورة محكمة ، ثم ينفتحان بصورة خاطئة ، فيكون الانفجار المسمى بالهمزة ، وهو انفجار لا يترتب عليه أي تذبذب في الأوتار الصوتية ، ومن ثم كانت الهمزة صوتاً مهموساً انفجارياً .

وفي الهاء يكون الإعتراض بتضييق مجرى الهواء حتى يسمع (هفيف) الهاء - إن صحت الكلمة ، فهي صوت احتكاكي مهموس .

فهذه هي أشكال الاعتراض على الهواء الخارج من الرئتين ، وبها تنتج مجموعة الأصوات الصامتة في العربية الفصحى ، وإن كان لنا تحفظ فيما يتعلق بصوت الهمزة ، سوف نورده في موضعه إن شاء الله (١) .

أما إذا لم يحدث اعتراض في الفم فإن الصوت ينطأ إلى خارجه مكوناً ما يعرف بالحركات .

(١) حدث أيضاً تطور في الفصحى الحديثة أدى إلى اعتبار صوت الضاد انفجارياً ، كما حدث تطور في صوتي الطاء والقاف ، فصارا مهموسين ، بعد أن كانا مجهورين .

والحركات أصوات انطلاقية تحدث من ذبذبة الأوتار الصوتية عند مرور الهواء بها ، وليس للفم من دور في إنتاجها سوى اتخاذها شكلاً معيناً ، باعتباره غرفة رنين تعطى الصوت المار بها طابعاً خاصاً .

وقد عرفت العربية الفصحى أربع حركات هي : —

١ — الفتحة المفخمة (بعد الأصوات المفخمة : الصاد ، والضاد ، والطاء والظاء ، والقاف ، والغين ، والحاء ، والراء ، ولام لفظ الجلالة ، إن سبقت بفتح أو ضم) .

٢ — الفتحة المرققة مع بقية الصوامت .

٣ — الكسرة الضيقة الأمامية ، وقد تتسع قليلاً فتنتطق كالفتحة المائلة في المقطع المقفل مثل : طر ، وبع — أمرين من طار وباع ، وذلك ملحوظ في النطق الحديث .

٤ — الضمة الضيقة الخلفية وقد تتسع قليلاً فتنتطق مثل (O) في الإنجليزية ، في المقطع المقفل مثل : قم ، و صم — أمرين من قام وصام ، وهو شائع أيضاً حديثاً .

بيد أن التسميات التي وضعت لهذه الحركات كانت ثلاثة ، بإدماج حركتي الفتحة (مفخمة و مرققة) في تسمية واحدة ، من حيث كان اختلافهما لا أثر له من الناحية الصرفية .

ولهذه الحركات الثلاث الأصلية حالتان : —

١ — حالة القصر ، وقد وضع لها القدماء ألقاب :

الفتحة والكسرة والضمة .

٢ — حالة الطول ، وقد وضعوا لها ألقاب :

الألف ، والواو والياء .

وإذا كنا نوافق على ألقاب الحالة الأولى ، فإننا لا نوافق على ألقاب الحالة الثانية ، نظراً لاضطراب دلالة الياء والواو ، على ما سيتضح مما يأتي ، بحيث نرى استبدال الألقاب الثلاثة بعبارات : —

الافتحة الطويلة	بدلا من	الألف
الكسرة الطويلة	بدلا من	الياء
الضمة الطويلة	بدلا من	الواو

فالحرركات إذن تكون قصيرة ، وتكون طويلة .

ويبقى من أصوات الهجاء التي عرفت في العربية صوتان هما : —

الواو والياء ، أو حرفا العلة ، كما يقال ، وهما من الناحية الصوتية نتيجة تتابع الحركات المختلفة ، طويلة أو قصيرة . فإذا تتابعت حركتا الفتحة والكسرة هكذا : —

$$\underbrace{a + i}_Y$$
 نتج صوت الياء .

وإذا تتابعت حركتا الفتحة والضمة هكذا : —

$$\underbrace{a + u}_w$$
 نتج صوت الواو .

أى أن الانزلاق بين الحركتين المختلفتين هو في الحقيقة ما يسمى بالياء أو الواو .

وإذا لم يحدث هذا الانزلاق ، نتيجة الفصل بين الحركتين بسكتة مثلا — لم تنتج الواو أو الياء .

وكذلك إذا تعاقبت حركتان متماثلتان ، فإن نتيجة تعاقبهما لا تكون انزلاقا بل مجرد طول ، لا يزيد في أية حال عن فتحة طويلة ، أو كسرة طويلة ، أو ضمة طويلة .

ولكى تتأكد للدارس هذه الحقيقة عن الواو والياء ، وأن طبيعتها انتقالية محضة — يمكنه أن يحاول نطق واو بلا حركة قبلها ، أو بعدها ، ولن يتسنى له ذلك ، لأن الحركة جزؤها ، أو شطرها ، ولا وجود لشيء ضاع شطره الأبسasy . على حين أن نطقنا لأي صامت من الصوامت المستقلة بلا حركة أمر في غاية السهولة ، مثل : ب — د — ك .

ومثل : ز - س - ظ - . . . الخ . .

وإننا لنؤكد هذه الخاصة الانتقالية لصوتى الواو والياء، أى : أنهما صوتان غير مستقلين ، على الرغم من أنهما قد عوملا معاملة الصوامت فى كتب الصرف القديم .

كما نؤكد خاصة الإنزلاق التى تبرز وجود الواو والياء، فإذا لم يكن الإنزلاق وجب اعتبارهما غير موجودتين فى نسيج الكلمة .

وإذا كانت الواو أو الياء - هى الإنزلاق بين الحركتين ، فمن البدهى أنها ليست حركة كاملة ، بل هى صوت بينى - أطلق عليه المحدثون : نصف حركة .

وعلى هذا نستطيع أن نقرر أننا سنعامل هذين الصوتين باعتبارين . -

الأول : أنهما نصف حركة من الناحية الصوتية .

والثانى : أنهما نصف صامت من الناحية الموقعية ، حين يقع الإنزلاق موقع الصوت الصامت ، فيعطى حكمه ، وبخاصة من حيث وزن الكلمة، أى : أنهما حينئذ صامتان اعتباريان .

والواقع أن كونهما من الصوامت ليس مجرد اعتبار لا يسنده التحليل الصوتى ، فقد أثبتت البحوث الصوتية أن الإنزلاق بين الحركتين يصاحبه نوع من الاحتكاك لا يكاد يقع تحت ملاحظة الأذن ، وهو ما لم ينف عنهما صفة الانطلاق .

أضف إلى ذلك أننا نفرق بين حالتين تقع فيهما كل من الواو والياء .

الأولى : أن يكون الإنزلاق نهاية مقطع مقفل مثل : بيت bay/tun وقوم qaw/mun .

والثانية : أن يكون بداية المقطع مثل : واعد waa/'id وياسر yaa/sir

فالحالة الأولى : تؤكد الخاصة الحركية للصوتين ، وهى ما يسمى بالمقطع

الهابط

والحالة الثانية : تبرز الخاصة الصامتية لهما ، وهى ما يسمى بالمقطع الصاعد ، وقد يأتى لذلك تفصيل فيما بعد .

وخلاصة القول أن ما يمكن أن يوصف بالاعتلال فى أصوات العربية اثنان هما : الواو والياء ، الانتقاليتان . أما الألف فليست حرف علة ، بل هى فتحة طويلة ، كما أن الياء المدية كسرة طويلة ، والواو المدية ضمة طويلة ، وقد جاء التباسهما بالواو والياء المعتلتين نتيجة التماثل فى الرمز الكتابى .

وعلى هذا ينبغى أن نعتبر أصوات المد حركات ، لا حروفاً صامتة أو معتلة ساكنة ، كما يرى ذلك الصرفيون والعروضيون ، ولا فرق فى الواقع بين الضميرين فى جملتى : (ضَرَبْنَا ، وضَرْبْنَا) سوى فى كمية الحركة التالية للنون ، فالأولى مبنية على فتحة قصيرة ، والثانية مبنية على فتحة طويلة ، وإن اختلف المدلول بينهما ، وكلاهما من ضمائر الرفع المتحركة .

ولا ريب أن للاعتبار الجديد أثراً خطيراً فى الصرف والنحو العربى ، ذلك أن ضميراً مثل (واو الجماعة) فى جملة : (كتبوا) — لا يصح أن يقال : إنه ضمير مبنى على السكون ، أو إنه من ضمائر الرفع الساكنة ، بل هو ضمة طويلة أصيلة فى حركيتها ، وما علاقتها بالسكون سوى مجرد اعتبار نحوى متوارث ، لا سند له سوى عدم الرغبة لدى بعضهم فى التخلّى عنه .

وكذلك الحال فى ألف الاثنين ، وياء المخاطبة ، فهذه كلها حركات دوال على الفاعل ، فهى فى نظرنا ضمائر حركية ، سواء اعتبرت حروفاً مفردة كما هى فى الواقع ، أم أسماء ذات كيان اعتبارى محض . ويستطيع الدارس أن يتأمل الفرق الصوتى بين نهايتى جزئى الجملة التالية : —

(المسلمون يصلون) — وسيجد أن النهايتين شئ واحد مكون من ضمة طويلة ونون مفتوحة ، هذا من الناحية الصوتية ، ومن الناحية الدلالية ، تدل كلتا الواوين على معنى الجماعة ، سواء فى الاسم أم فى الفعل ، والنون فى كلا الموقعين واحدة ، وإن اختلفت معاملتها نحوياً ما بين موقع وآخر .

بقيت الناحية الاعتبارية ، وهى التى ترى أن الواو الأولى مجرد علامة

تدل على رفع الكلمة ، وأن النون بعدها عوض عن التنوين في الاسم المفرد ، وترى أن الواو الثانية ضمير ، يمثل ركنا في الجملة ، وهو مبنى على السكون ، والنون بعده هي علامة الرفع في الكلمة .

لقد صح تصور النحاة للواو الأولى والنون بعدها ، واتفق تصورهم مع الواقع الصوتي ، ولكنهم في الواو الثانية غلبهم الجانب الاعتباري ، ربما لغاية تنظيمية ، وليس ما يمنع من احترام هذا الاعتبار بشرط أن يكون الجانب الوصفي ماثلاً للأعين ، واضحاً للأذهان .

فمن هذا النقاش نستخرج نتيجة هامة هي : أن ضمائر الرفع المتصلة نوعان :

١ - ضمائر الرفع المتحركة ، وهي : (التاء ، ونا ، ونون النسوة) .

٢ - ضمائر الرفع الحركية وهي : (ألف الاثنين ، وواو الجماعة ، وياء

المخاطبة) .

وهي نتيجة ترتبت على التفرقة بين الأصوات المعتلة ، والطويلة ، ولست أعتقد أن القدماء بعد هذا الوضوح التحليلي يرفضون هذا الاستنتاج ، لأنهم كانوا شجعاناً في تبني ما يرون بعقولهم أنه الحق والصواب .

مشكلة الكتابة العربية

تقتصر الكتابة العربية في إثباتها للرموز الصوتية على (الصوامت) ، وما عومل معاملتها ، وهو الواو والياء ، وكذا سائر الكتابات السامية .

أما الحركات فلا حظ لها في الكتابة العربية بخاصة ، والسامية بوجه عام ، فكلمة مثل : كتب - تتكون في الحقيقية من ستة أصوات (Kataba) ، ولكنها تكتب ثلاثة رموز فقط ، اعتماداً على أن الذهن يكمل النقص ، ويبرزه في النطق بحسب السياق .

ولقد كان هذا الوضع مقبولا في عصور الجاهلية ، حين لم تكن الكتابة مهنة أو مهارة يدوية ، أو وسيلة تسجيل للمعارف ، فقد كان الاهتمام بها آنذاك نادراً ، والعارفون بها قليلا في الجزيرة العربية .

أما بعد انتشار الإسلام ، وتكاثر المهتمين بصناعة الكتابة فقد برزت عيوب اقتصار الكتابة على الصوامت ، حين كان يصعب على الأطفال نطق الكلمات صحيحة ، لعجزهم عن إدراك ما يمليه السياق ، وحين كانوا يعجزون عن قراءة القرآن على النهج الفصيح الذي يريده لهم معلموهم وشيوخهم .

ومن ثم حاول أبو الأسود الدؤلي وضع رموز للحركات ، ووضع لها ألقابها على أساس عضوى خالص ، قال لکاتبه : -

إن وجدتني فتحت شفتي فضع نقطة فوق الحرف .

وإن وجدتني ضمنت في فضع نقطة بين يدي الحرف .

وإن وجدتني كسرت في فضع نقطة أسفل الحرف .

ولذلك تعتبر ألقاب الحركات من أكثر ألقاب الأصوات توفيقاً .

ولكن بقيت رموز هذه الحركات رموزاً إضافية محضة ، يحرص الكاتب على استعمالها عند اللزوم ، ويستغنى عنها عند الإمكان .

وهذا هو منشأ الجدل الذي ثار بين القدماء ، وأورده ابن جني في

كتابه (سر صناعة الإعراب) حول موقع الحركة ، أهو قبل الحرف ؟ ، أم بعده ؟ ، أم معه ؟

وعلى الرغم من أن ابن جنى قد انتهى إلى أن الحركة بعد الحرف ، وهو الواقع ، فقد شاب تصور القدماء أمران هما سبب كل خلط في هذا الباب :

الأول : أنهم كانوا يرون أن الحرف يقتضى حركته ، لأنها لازمة له لزوماً مطلقاً ، ولاصقة به لصوقاً تاماً ، فلا حرف بلا حركة ، أى: أنها ليست مستقلة كعنصر من عناصر الكلام ، ولا يمكن النطق بها منفصلة عن الحرف الصامت ، وكذلك الصامت ، غير أنه أصل ، والحركة تابعة له ، فهى ذات قيمة ثانوية . وقد ساعد على ذلك ما جرت عليه الكتابة العربية من وضع الحركات فوق الحروف ، فقد استقرت الفتحة والضمة فوق الحرف ، وجاءت الكسرة تحته ، على حين أن أبا الأسود قد خالف بين مواضعها جميعاً .

والثانى : — مذهبوا إليه فى معاملة الألف والواو والياء المدية ، من أنها غير الحركات القصيرة ، على الرغم من أن رجلاً كابن جنى قد قرر (أن الحركات أبعاض حروف المد) ، ولكن هذه الملاحظة لم تؤت أثرها فى مسلك القدماء حيال هذه الأصوات الطويلة وأجزائها ، فالقاف من (قال) والميم من (رمى) — كلا الحرفين متحمل لحركة تسبق الألف ، وهو خلط لا تقبله الدراسة الحديثة ، لأن القاف متحركة بالفتحة الطويلة بعدها ، وكذلك الميم .

وإذا كانت الفتحة الطويلة التى أخذت هنا صورة الألف تساوى فتحتين قصيرتين ، فليس بمعقول أن تسبقها فتحة ثالثة ، لأننا ننطق فى الواقع فتحتين اثنتين لا غير .

والدراسات الحديثة تقرر استقلال كل من الصامت والحركة بحيث يمكن أداء أحدهما مستقلاً عن الآخر ، على نحو من التجريد الكامل . وعلى ذلك فلا بد من احترام وجود الحركة فى أى نظام للكتابة ، يراد به تصوير الحقيقة العلمية كما هى .

وليس بوسع الرموز المستعملة الآن في الكتابة العربية أن تفي بهذا الغرض نظراً لتماثل رمزي الفتحة والكسرة على صورة خط صغير (-) ، واتحاد موقع الفتحة والضمة فوق الصامت ، كما مر ، ومع ملاحظة عدم التوازن في الحجم بين الصامت وحركته . ، هذا من ناحية .

ومن ناحية أخرى تستغنى الكتابة العربية عن رموز الحركات في أكثر الأحيان ، مع التزامها بالكتابة المتشابكة ؛ بحيث يعتبر أفراد الحروف دون ضبط - كتابة لرموز لاتكون كلمات مقروءة .

ومن العيوب البارزة في الكتابة العربية أن الرموز الإضافية التي وضعت للتعبير عن ظاهرة التنوين لاتصلح للدلالة عليه من الناحية الصوتية .

فمن المعروف أن الحركة غير المنونة يرمز لها بعلامة واحدة (فتحة أو كسرة أو ضمة) ، وأن الحركة المنونة يرمز لها بعلامتين (فتحتين أو كسرتين أو ضمتين) ، وهذا الوضع الأخير هو الخلط بعينه ، فإن تكرار الرمز لا يعنى سوى تكرار الصوت ، أى أنه حينئذ مضاعف ، فالفتحة القصيرة تضير فتحتين ، أى : فتحة طويلة ، وكذلك الكسرة والضمة ، فأما أن يعنى تكرار الرمز إشارة إلى وجود نون ساكنة بعد الحركة ، هى التنوين ، فذلك ما لا يستقيم أبداً .

وقد كان الأولى ، بدل أن يكتب الاسم المنون هكذا : « رجل » - رجلاً - رجلٍ) - أن يكتب على صورة (حركة ونون صغيرة) بجوارها هكذا : رجل .. الخ .. ، وفى ذلك من دقة الرمز وضوابه ما كان يجنب الكتابة العربية قصورها فى هذا الباب ، إلى جانب أنه يقرب ما بين صورة التنوين فى المفرد من ناحية ، وصورته فى المثنى وجمع المذكر السالم من ناحية أخرى ، حيث يرسم التنوين فيهما نونا كبيرة ، قيل : إنها عوض عن التنوين فى الاسم المفرد ، وما هى إلا التنوين بكل خصائصه وملامحه ، لا عوض عنه .

وللتنوين فيما نرى أهمية كبيرة فى بناء الكلمة العربية ، نرجو أن تتاح لنا فرصة الكشف عنها فى موضع آخر إن شاء الله .

من أجل هذا تعتمد محاولتنا على الرموز الصوتية الاستشرافية في كتابة الأمثلة ، وإجراء كل تحليل للصيغ ، تيسيرا للعمل ، وقصدا إلى الإفهام بقدر الإمكان ، وتسجيلا لكل العناصر النطقية ، كما هي في الواقع .

وهذه هي الرموز المقابلة للرموز العربية : —

أولا : الصوامت			
d	ض	'	ء
t	ط	b	ب
<u>d</u>	ظ	t	ت
'	ع	<u>t</u>	ث
<u>g</u>	غ	J	ج
f	ف	h	ح
q	ق	h	خ
k	ك	d	د
l	ل	<u>d</u>	ذ
m	م	r	ر
n	ن	z	ز
h	هـ	s	س
w	و	š	ش
y	ي	š	ص

ثانيا : الحركات

aa	طويلة	a	فتحة قصيرة
ii	طويلة	i	كسرة قصيرة
uu	طويلة	u	ضمة قصيرة

(وقد يستخدم رمز الطول هكذا : a :

i :

u :

وبذلك يكون لكل قيمة صوتية رمز مستقل يمنع الالتباس .

المقطع العربي

إذا كانت الأصوات التي سبق الحديث عنها - هي العناصر البسيطة التي تتكون منها الكلمة العربية ، فإن بين الصوت المفرد ، والكلمة المركبة من عدة أصوات مرحلة وسيطة هي مرحلة المقطع .

والمقطع كما يجب أن نتصوره هو : « مزيج من صامت وحركة ، يتفق مع طريقة اللغة في تأليف بنيتها ، ويعتمد على الإيقاع التنفسي » . فكل ضغطة من الحجاب الحاجز على هواء الرئتين يمكن أن تنتج إيقاعاً يعبر عنه مقطع مؤلف في أقل الأحوال من صامت وحركة (ص + ح) .

فكلمة مثل : كتب Ka/ta/ba مكونة من ثلاثة مقاطع من هذا الشكل البسيط .
ص + ح / ص + ح / ص + ح .

ولعلنا نتذكر بهذا التقسيم الطريقة التي تعلمنا بها القراءة في المدرسة الأولى ، فقد كانت في الواقع قراءة مقطعية على هذا النحو الفطري .

من هذا المقطع القصير وحده يمكن أن نجد كلمات لغوية ذات معنى ، أو بالحرى ، ذات وظيفة ، ومن ذلك حروف الجر كالباء ، والكاف ، واللام ، والواو ، وهي كلها ذوات وظائف متعددة تؤديها في الجملة . فالباء قد تفيد التبعية ، أو الاستعانة أو الإلصاق ، أو الشمول ، والكاف للتشبيه ، واللام للملك أو الاختصاص ، والواو للعطف ، أو للقسم ، وهذه كلها وظائف ذات أهمية في تكوين الجملة العربية ، أو في تأليف الكلام العربي .

ولا حظ أننا وصفنا هذا المقطع بأنه قصير : قصير

ونضيف أنه قد يوصف أيضاً بأنه : مفتوح

فهو قصير لأنه مكون من : ص + ح - فقط

وهو مفتوح لأنه قد انتهى بحركة : ح

لكن كلمات اللغة العربية لا تتكون من هذا المقطع وحده ، فهناك أشكال أخرى للمقطع العربي تستوفي عدة إمكانات نطقية ، ومن ذلك مثلاً كلمتا : من min : و بَل bal ، وكل منهما تتكون من مقطع واحد مؤلف من : ص - ح - ص .

هذا الشكل المقطعي يختلف عن سابقه بأنه مكون من ثلاثة أصوات ، وبأن الصوت الثالث صامت ، وعلى ذلك يمكن أن يوصف بأنه مقطع طويل مقفل .

وإذا استطرَدنا في تتبع الأشكال المقطعية الأخرى وجدنا أمامنا كلمات مثل : ما maa - ها haa ، وكلتاها مقطع مؤلف من ص - ح - ح ، أى من ثلاثة أصوات ، فهو إذن طويل كسابقه ، ولكنه مفتوح ، لانتهائه بحركة ، كالأولى .

وهذه هي الأشكال المقطعية الثلاثة التي تتكون منها كلمات اللغة في حالتى الوصل والوقف ، بحيث لا يمكن أن يطرأ من الضرورة ما يخل ببناء واحد منها .

وقد عرفت العربية شكلين آخرين من أشكال المقطع ، يتكون كل منهما من أربعة أصوات على النحو التالى : -

(ص + ح + ح + ص) فى مثل كان Kaan وراح raah -
(ص + ح + ص + ض) فى مثل كرب Krab وفضل fadl --
ويطلق على هذا النوع وصف المقطع المديد . وكلاهما مقفل ، من حيث انتهاؤه بصامت .

ولكن وجود أى من هذين المقطعين مرتبط بحالة الوقف ، فإذا اتصل الكلام انقسم الأول إلى مقطعين هكذا : -

كانَ هُنَا Kaa/na/hunaa

وانقسم الثانى إلى مقطعين أيضاً - هكذا :

كرب، شديد Kar/bun/šadiid

على أن هناك حالتين استثنائيتين بقى فيهما المقطع المديد ، دون انقسام فى حالة الوصل .

إحداهما : عندما يؤكد المضارع المسند إلى ضمير التثنية الحركى بالنون الثقيلة ، فإن الصيغة تصبح : ينصرَّانَ yan/su/raan/ni ، وقد أساغته اللغة خوف الالتباس بحالة توكيد الفعل المسند للمفرد .

والثانية : فى مثل : شَابَة — šaab/bah ، فقد بقى المقطع الأول :
ص — ح — ح — ص — كما هو فى حالة الوصل ، دون انقسام .
وفى تصغير شابة على شَوَيْبَة šu/wayb/bah ، وكذلك دابة —
بقى المقطع الثانى : ص + ح + ص + ص ، كما هو دون انقسام .
ويكثر وجود هذا الشكل الأخير فى اللغة العربية فى حالة ما سُمى
بالإدغام الكبير ، فى مثل : بَعْدَ ذَلِكَ ba'd/daa/lik ، وهو قياس جرت
عليه قراءة أبى عمرو بن العلاء ، أخذاً عن نطق قريش ، فيما روى عن
النبي صلى الله عليه وسلم من قوله : نَعَمَّا المال الصالح للرجل الصالح .
غير أن هذا الاستثناء لم يفش فى اللسان العربى ، وبقى مقتصرأ على حالة
التوكيد السالفة ، وحالة (شابة) ، وتصغيرها .

إذن فقد تحصل لدينا للمقطع العربى ثلاثة أشكال أساسية هى : —

- | | |
|---------------------------|-----------------|
| ١ — المقطع القصير المفتوح | ص + ح . |
| ٢ — المقطع الطويل المقفل | ص + ح + ص . |
| ٣ — المقطع الطويل المفتوح | ص + ح + ح + ص . |

وشكلان مرتبطان بالوقف هما :

- | | |
|----------------------------------|-----------------|
| ٤ — المقطع المديد المقفل بصامت | ص + ح + ح + ص . |
| ٥ — المقطع المديد المقفل بصامتين | ص + ح + ص + ص . |

إن أهم شىء فى تصنيف الكلمة العربية هو إدراك نظامها المقطعى على
النحو السابق ، فالواقع أن هذا النظام هو الذى يفرق بين الاسم والفعل فيها .
وحسبك أن تعلم أن مادة الكلمة واحدة فى كل من الاسم والفعل ، ولكن
الذى يفرق بينهما هو اختلاف الحركات ، الذى يؤدى إلى اختلاف النظام
المقطعى .

وكل تغيير يحدث فى الكلمة العربية سوف يكون نتيجة تصادم وضعها
الأصلى مع طبيعة النظام المقطعى فى اللغة ، فيلزم تعديلها خضوعاً لضرورة
النظام ، وسنرى ذلك فى أكثر ما نتعرض له من أبواب .

خصائص النظام المقطعي ومحاذيره

يتضح مما سبق أن المقطع العربي لا بد أن يبدأ بصامت ، وأن يثنى بحركة ، أى : أنه لا بد أن يبدأ بمتحرك : (ص + ح) ، وهو الأساس . وقد يقتصر فى حجمه على هذا المتحرك . فهو المقطع القصير المفتوح . وقد يزيد حجمه بعنصر ثالث صامت : (ص + ح + ص) ، فهو المقطع الطويل المقفل .

أو بعنصر ثالث حركة : (ص + ح + ح) فهو المقطع الطويل المفتوح . وقد ازداد حجمه فى الشكل الرابع بعنصرين هما (ص + ح) فصار (ص + ح + ح + ص) وفى الشكل الخامس زاد حجمه بعنصرين هما (ص + ص) ، فصار : (ص + ح + ص + ص) . وهكذا نجد أن المتحرك الأول فى المقطع هو نواته الأساسية التى يتكون منها وحدها ، أو منها مع زيادة تعطيه شكلا آخر .



وإذن فالمقطع العربى لا يبدأ بحركة ، مهما يكن موقعه من الكلمة (١) بعكس المقطع فى الإنجليزية أو الفرنسية حيث يمكن أن يبدأ بحركة فى مثل : in و on .

ولو جاز أن يبدأ بحركة فى العربية لوجب أن ينقسم المقطع الرابع المديد إلى مقطعين هكذا : (ص + ح / ح + ص) ، فى حالة الوقف ، وهو ما لا يمكن إلا فى حالة الوصل على ما رأينا .

وكذلك لا يبدأ المقطع العربى بصامتين متواليتين : (ص + ص) ، ولا يتكون منهما ، بعكس المقطع الإنجليزية والفرنسية ، فى مثل : bravo -- بل لقد تبدأ الكلمة بثلاثة صوامت ، فى مثل : street ، بل لقد يجتمع

(١) قد يستثنى من ذلك علامات الاعراب والتأنيث ، وهى لواحق للكلمات تندمج فى بنيتها المقطعية ، ولا تستقل بنفسها .

في الكلمة أربعة صوامت متجاورة ، في مثل : *monstre* ، وهذا كله غير جائز في العربية .

ومن تطبيقات هذه الخاصة في المقطع العربي أن أخذ الأمر من المضارع في مثل يكتب *yaktub* - يكون بحذف حرف المضارعة ، وحينئذ يبقى الأمر في صورة *ktub* ، حيث يتوالى صامتان في بدء الكلمة ، وهو ما لا يجوز في العربية ، فإذا جيء بحركة ، قيل الكاف *uktub* ، وقع محذور آخر ، وهو بدء المقطع بحركة ، فزيدت همزة وصل : اكتب - *'uktub* وأصبح الفعل بها مقطعين طويلين مقفلين ، كما نرى . -

لكن هذه الهمزة المساعدة لا تثبت إلا ابتداء ، فهي تسقط في درج الكلام في مثل ، قال اكتب *qaala-ktub* ، وهذا هو شأن همزة الوصل دائماً .

على أن تتابع صامتين في وسط الكلمة أو آخرها هو مما قبله اللسان العربي ، ففي مثل : *yaktub* تجاوزت الكاف والتاء ، وترجع استساغة هذا التتابع إلى أن أول الصامتين هو نهاية المقطع الأول ، وثانيهما بداية المقطع الثاني ، فلم يقع بذلك محذور في تأليف مقاطع الكلمة .

وفي حالة المقطع الخامس : (ص + ح + ص + ص) تتابع صامتان في نهايته ، ولكن ذلك مقتصر على حالة الوقف ، كما علمنا .

ولم تعرف العربية مقطعا يتكون من صوت واحد ، صامت أو حركة وقد عرفت الفرنسية مقطعا مؤلفا من حركة طويلة مثل : *ou, - au, - à* وهو ما لم تعرفه العربية .

وكما تكره العربية تتابع الصوامت على نحو ما سلفت الإشارة إليه في الإنجليزية والفرنسية فإنها كذلك تكره تتابع الحركات ، وبخاصة الحركات الطويلة ، فإذا توالى ، كما في بعض حالات الإسناد إلى المعتل فإنها تختصر الحركة الأولى في أغلب الأحيان ، ومن ذلك إسناد الفعل : سعى *sa, aa* إلى ضمير الجماعة الحركي ، إذ يصبح عندنا حركتان طويلتان ، هكذا : *sa, aa + uu* وحينئذ تختصر الأولى ، ويتم الانزلاق بين فتحة قصيرة وضممة طويلة :

$$sa, aa + uu > sa, a + uu > sa, aw$$

بناء الكلمة العربية

تحدثنا فيما مضى عن الصوامت ، والحركات ، ودورهما في بناء المقطع في اللغة العربية . وقلنا : إن المقطع قد يؤلف بذاته كلمة مستقلة ، وقد يكون جزءا من كلمة .

والواقع أن نظرتنا إلى بناء الكلمة العربية تدلنا على أن فيها عنصرا ثابتا ، وآخر متغيرا .

فأما الثابت فهو مجموعة الصوامت التي تؤلف هيكل الكلمة ، وأما المتغير فهو مجموعة الحركات التي تحدد صيغتها ، وتمنحها معناها ، وبذلك تزداد في نظرنا قيمة الحركات باعتبارها العامل الحاسم في خلق الكلمة العربية .

وحسبنا أن نأخذ ثلاثة صوامت تكون مادة معينة ، ثم نرى ما تفعله الحركات بها ، فالصوامت الثلاثة : ك ت ب : (k t b) تعتبر مادة لمجموعة من الصيغ التي تؤخذ منها ، ولكن هذه الصيغ لا تتحقق إلا بوساطة الحركات :

فالفعل الماضي	k a t a b	مبني للمعلوم
والفعل	k u t i b	مبني للمجهول
والنكر	k i t a a b	
والجمع	k u t u b	
والتوصف	k a a t i b	الخ . . . الخ . .

وهكذا نجد أن الصوامت الثلاثة ثابتة ، وأن استعمال المتكلم للحركات هو الذي يعطى مجموعة الصيغ الممكنة ، وهو ما يطلق عليه عملية (التحول الداخلي) ، ومن الواضح أن الصوامت وحدها لا تكون مقاطع ، وإنما يكونها دخول الحركات عليها ، وارتباطها بها .

هذه الخاصة تتميز بها اللغة العربية على لغات كثيرة ، ولا سيما اللغات الأوربية ، تلك التى تعتمد على إلصاق زوائد الصيغ بأول الأصل الثابت أو بآخره ، دون أن يحدث أى تغيير فى داخله .

ومع ذلك إن العربية لم تجهل طريقة الإلصاق هذه ، فلديها مجموعة من السوابق الخاصة باسم المفعول ، وأسماء الزمان والمكان والمصدر الميمى وغيرها .

والديها مجموعة من الواحق الخاصة بالدلالة على المثنى والجمع المذكر والمؤنث ، والديها مجموعة من الزوائد الوسطية التى تأتى فى بعض صيغ الفعل ، كثناء الافتعال ، وتسمى : الحشو .

وإذا تصورنا الأمر على هذا النحو وجب أن نعتبر هذه المادة من الصوامت هى أصل الاشتقاق ، وهى التى يشتق منها المصدر والفعل بأنواعه ، وسائر المشتقات ، بخلاف ما ذهب إليه البصريون من أن المصدر هو أصل المشتقات ، حيث نجد أن هذا المصدر مكون من صوامت ثابتة ، وحركات متغيرة ، ثم إنه قد يزيد فى عدد حروفه عن الفعل المشتق منه ، نحو : سلم سلامة ، وخرج خروجاً .

وبخلاف ما ذهب إليه الكوفيون من أن الفعل هو أصل المشتقات ، فإن الفعل مركب من حدث وزمن ، والأولى أن يؤخذ المركب من البسيط .

والمادة كما بينا هى أبسط صورة توجد فيها (خامة) الكلمة ، وهى تحتوى بالقوة على جميع الصور الاشتقاقية . وكل صورة ذات نظام مقطعى خاص بها ، على ما سيأتى .

ولعل أفضل ما يصور علاقة الصوامت بالحركات فى بنية الكلمة أن نقول

إن الصوامت وهى مادة الكلمة الثابتة ، تحمل المعنى الأصلي ، الذى تدل عليه بمجموعها ، وإن الحركات تشخص المعنى ، حين تبرزه فى وضع معين ، فهى التى تستقل بتوجيه الدلالة إلى حيث يريد المتكلم ، فإذا أراد وصفا للفاعل استخدم من الحركات ما يؤدى معناه ، وإذا أراد اسم مفعول فإن له حركاته الخاصة ، وهكذا . . .

وهذا هو معنى الاشتقاق الذى حدده القدماء بأنه : أخذ كلمة من أخرى بنوع تغير مع التناسب فى المعنى .

ونرى نحن أنه : استخدام العنصر المتغير — أساسا — وهو الحركات ، لتشخيص معنى المادة فى صيغة مرادة .

وقد سبق أن قلنا : إن طريقة العربية فى صوغ صيغها لا تقتصر على هذا التحول الداخلى ، بل هناك طريقة الإلصاق . فإلى جانب استخدام الحركات فى صوغ المشتقات ، نجد مجموعة من الزوائد اللازمة لبعض المشتقات ، كاسم المفعول ، واسم التفضيل ، واسمى الزمان والمكان .

وقد تعتمد العربية إلى نقص الكلمة كما فى الأمر من (وعد) : (وعدٌ) . وهذا التصرف فى الكلمة بالنقص هو أدنى وسائل اللغة أدمية ، بالقياس إلى وسيلتى التحول الداخلى والإلصاق .

والمشتقات هى :

المصدر ، والفعل الماضى ، والمضارع ، والأمر ، واسم الفاعل ، واسم المفعول ، والصفة المشبهة ، وفعل التعجب ، وأفعل التفضيل ، واسما الزمان والمكان ، واسم المرة ، والهيئة ، والمصدر الميمى ، واسم الآلة .

أشكال المادة ووزنها

مادة الكلمة ، التى هى حروفها الأصلية ؛ لاتكون فى العربية أقل من ثلاثة أحرف ، ولا أكثر من خمسة .

وقد قرر الصرفيون أن المادة التى يبنى منها الاسم قد تكون ثلاثية ، أو رباعية ، أو خماسية .

ولكن المادة التى يبنى منها الفعل لا تكون إلا ثلاثية أو رباعية .

ولما كان أكثر أحوال المادة فى الأسماء والأفعال ثلاثية فقد اصطلح على وضع ميزان لها تقابل أصواته أصواتها ، واختيرت كلمة (فعل) ، على أساس أن الفاء تقابل أول هذه الأصول الثلاثة ، ويسمى فاء الكلمة ، والعين تقابل ثانى هذه الأصول ، ويسمى عين الكلمة ، واللام تقابل ثالثها ، ويسمى لام الكلمة ، فكلمة : (ضرب) بزنة (فعل) ، على أساس أن الموزون ستة أصوات ، وكذلك الميزان .

فإذا كنا أمام أصل رباعى زدنا لاما فى آخر الميزان ، تقابل رابع هذه الأصول ، فكلمة (دحرج) بزنة (فعلل) : الموزون سبعة أصوات ، وكذلك الميزان .

وإذا كنا أمام أصل خماسى زدنا لا ما ثالثة لتقابل خامس الأصول ، فكلمة (سفرجل) بزنة (فعللل) وتكتب (فعلل) ، اختصاراً ، لأن الكتابة العربية تتجنب فى هذه الحالة رسم ثلاثة لامات منطوقة ، ومع ملاحظة أن الموزون عشرة أصوات ، وكذلك الميزان .

على أن الكلمات ذوات الأصول الخمسة قليلة العدد فى العربية ، فأكثر أصول اللغة ثلاثى ، يليه فى الكثرة الرباعى .

ومما ينبغى ملاحظته أن أصول الكلمة لا تتغير من صيغة لأخرى ، لأنها حروف المادة الثابتة ، وإنما الذى يتغير هو الحركات فى أكثر الأحيان ، فكل تغير يحدث فى الموزون من هذا القبيل يحدث نظيره فى الميزان :

فكلمة	ضَرْبَ	بزنة	فَعَلَّ
وكلمة	جَمَلْ	بزنة	فَعَلْ
وكلمة	كَبِدْ	بزنة	فَعِلْ وهكذا

وما زيد في الكلمة يزداد نظيره في الميزان ، فكلمة : ضارب - بزنة :
فَاعِل ، وكلمة : أجمال - بزنة : أفعال ، وكلمة أكبد - بزنة أفعُل .

وما نقص من الموزون ينقص نظيره في الميزان ، فكلمة : قاض -
وزنها : قاع ، وأصلها : قاضِي - على : فاعل .

وكلمة : عدة بزنة : علة ، وأصلها من : وعد .

وكذلك لو طرأ على متحرك العين حذف حركتها فإننا نزنه مع حذف
الحركة ، فكلمة : رَجُل - بزنة فَعُل ، وأصلها : رَجُل ، أسكن وسطها
على لغة تميم ، فوزنت كما نطقت .

وكذلك الفعل : (مَدَّ - شَدَّ) ، بزنة : فَعَّلَ ، لأننا ننطقه : شَدُدْ ،
بإسكان العين ، كما أننا لو أسكنا فعلا مثل : (عِلِمَ) ، فقلنا : عِلِمَ - كان
وزنه : فَعَّلَ ، لأن مهمة الوزن تقدير عناصر الكلمة ، عل ما هي عليه
في الواقع النطقي ، وتصوير كل تغيير في أصواتها ، أو في مواقعها .

وإذا كانت الزيادة بتكرير أصل من أصول الكلمة كررنا ما يقابله في
الميزان ، فكلمة : (قَدَّمَ) وزنها : فَعَّلَ . وكذلك توزن (جَلَبَبَ) على :
فَعَّلَ ، لتكرير اللام ، كما سبق .

وإذا حدث قلب في الموزون حدث مثله في الميزان ، ويسوق الصرفيون
أمثلة على هذا القلب بكلمات : (ناء ، وحادي ، وجاه) ؛ أصل الأولى :
نأى ، وأصل الثانية : واحد ، وأصل الثالثة : وجه .

وإذا تذكرنا هنا ما قلناه بشأن الواو والياء ، من أنهما يتجسدان في عملية
الانزلاق بين الحركات المتخالفة ، وحينئذ يعاملان معاملة الصوامت ،
فمكونان فاء ، أو عينا ، أولا ما للكلمة ، وإذا لم تتوال حركات متخالفة لم
يحدث الانزلاق ، ومن ثم لا تنتج الواو أو الياء =

= إذا تذكرنا هذا ، ثم تأملنا في ضوئه هذه الكلمات المقلوبة ، لو جدناها على النحو التالى :

الأصل	وزنه	المقلوب	وزنه
ناى — na'aa	فعا — fa'aa	ناء — naa'a	فاع — Faa'a
واحد — waahid	فاعل — faa'il	حادى — haadii	عالى — 'aalii
وجه — waJh	فعل — fa'l	جاه — Jaah	عال — 'aal

والكلمة الأولى: (ناء) هى عند تحليل أصلها أيضاً: ناءى — na'aya يوزن: كـفعل ، ولكن الانزلاق سقط ، (وهو الياء) ، نظراً للصعوبة المقطعية ، ففقدت الكلمة بذلك لامها ، وصارت بوزن « فعا » ، كما رأينا . وعلى ذلك قياس بقية الأمثلة وأشباهاها ، والمهم أن ننظر في الكلمة المقلوبة لما حدث فعلا ، ولا نعتمد على ملاحظة انقلاب الميزان . كما يقول الصرفيون .

بقى أن نعرف أن رأينا أن نزن الكلمة على ما هى عليه فعلا ، لا على ما كانت عليه أصلا — هذا رأى ليس بدعة غير مسبوقة ، فقد سبق برأى في هذا الاتجاه الإمام عبد القاهر الجرجاني ، حيث أجاز الوزن على البدل فيقال في (قال) : قال ، وفي (رمى) : فعا . ولكن ينبغي أن يلاحظ القارئ الفرق بين رأيه ورأينا : فهو يرى أن الألف في (قال) بدل من الواو في الأصل : (قول) ، ولذلك رأى جواز الوزن على الأصل . وعلى البدل ، مع أن البدل والمبدل منه كالشيء الواحد ، على ما رأى القدماء .

ونحن لانرى صحة هذا الأساس الذى بنى عليه الجواز ، فلا إبدال في الكلمة ، ولكنه في الواقع سقوط عينها أصلا ، فيجب أن توزن على ما تبقى من عناصرها . وهو ما سيتضح في دراستنا للإعلال والإبدال .

الوزن الصوتى - الوزن الإيقاعى

ولعل من تنمة القول فى هذا الباب أن نشير إلى ما لاحظناه من أن الصرفيين ينظرون إلى وزن الكلمة باعتبارين :

الأول : اعتبار أصواتها . والثانى : اعتبار إيقاعها .

فأما اعتبار أصوات الكلمة فإن مهمة الوزن أن يقابل بين أصوات الموزون وأصوات الميزان ، فأول أصول الكلمة يقابل بالفاء ، وثانيها يقابل بالعين ، وثالثها باللام .

كما أنه يقابل الحركة بحركة مثلها دون أدنى مخالفة :

كَتَبَ	kataba	بوزن	fa'ala
كُتِبَ	kutiba	بوزن	fu'ila
قال	qaala	بوزن	faala وهكذا .

وهذا يدل على أن أصوات الميزان الصرفى منقسمة إلى مجموعتين : مجموعة الصواست (ف ع ل) ، وهى مادة الوزن ، ومجموعة الحركات ، ويؤتى بها من الموزون ، كيفما كانت .

ووزن الكلمة باعتبار أصواتها يقتضى منتهى الدقة فى محاذاة الأصول بالأصول ، والزوائد بالزوائد ، كما رأينا فى وزن المقلوبات ، وكما هو مذهبنا فى معاملة أقسام الكلمة المعتلة .

وأما اعتبار الإيقاع فهو مرتبط ، بنوع المقطع ، وتوزيعه داخل الصيغة الموزونة ، ولذلك لا ينظر فيه إلى المحاذاة اللازمة فى الوزن الصوتى ، بل إلى محاذاة أخرى ، هى مقابلة المقطع القصير بقصير مثله ، والطويل المقفل بمثله ، والمفتوح بنظيره فى الميزان ، دون نظر إلى عناصر المقطع الواحد ، من الأصول أو من الزوائد .

ومن الطبيعى أن تشترك عدة أوزان صوتية فى إيقاع واحد ، يضمها فى مجموعة واحدة .

ومن الأمثلة على ذلك صيغ التصغير ، فهي للثلاثي المزيد بحرف ، أو للرباعي -
على وزن (فَعْيَعِل) ، فإذا أردنا وزن المصغر من كلمة : (أحمد) : أفعل - قلنا :
أَحْيَمْد ، بوزن : فُعْيَعِل ، وهو وزن إيقاعي لا ينظر إلى نسق الأصوات .
بل إلى نظام المقاطع ، وكذلك : (مَسْجِد) : مَفْعِل ، تصغر على مُسَيِّجِد :
فُعْيَعِل ، لا : مُفْيَعِل .

ولن يمنع هذا الاعتبار أن يتطابق الوزن الصوتي مع الوزن الإيقاعي
في بعض الكلمات ، مثل جمع (مسجد) : مفعِل - على (مساجد) ، ووزنها
على الاعتبارين : مفاعل .

هذا الوزن الإيقاعي هو الذي يشير إليه الصرفيون أحيانا بعبارة مثل :
(الجمع على مثال مفاعل) ، وينضوى تحت إيقاع مثال (مفاعل) أوزان
صوتية عديدة ، مثل : فعائل ، وفواعل ، وفعاول وفياعل ، وفعالي
وفعائل ، وأفاعِل ، مضافا إليها الصيغة المثالية (مفاعل) ، التي هي عنوان الباب .

امكانات المقطع ، وبنية الكلمة

وضح لنا إذن أن إمكانات المقطع العربي ثلاثة ، وأن هذه الأشكال الثلاثة هي التي قام عليها بناء اللغة كلها ، غير أنه من الضروري أن نفرق بين بناء استعمل ، وبناء لم يستعمل ، أى : أنه إذا كانت اللغة عرفت كلمات وحيدة المقطع ، فليس كل الأصوات بصالح في العربية ليستخدم في بناء هذا النوع من الكلمات . ومثال ذلك : أنه إذا كانت اللغة قد استعملت أم ات (الباء ، والتاء ، والسين ، والفاء ، والكاف ، واللام ، والواو) في صوغ أدوات مستعملة من مقطع قصير --- فإن هذه الكلمات قليلة العدد ، محدودة بهذه الأحرف . وهي لا تمثل سوى حروف يظهر معناها حين تاتصق بغيرها من الكلمات ، فتدخل هذه الكلمات وحيدة المقطع على الأسماء والأفعال ، وحينئذ يظهر معناها .

ومن النادر أن نجد كلمات من ذوات المقطع القصير تعطي معنى في ذاتها . اللهم إلا حينما نصوغ فعل أمر من اللفيف ، كما في الفعل (وفي) مثلا ، فنقول : ف - fi ، وهي حالة استثنائية استدركتها اللغة بإقفال المقطع بهاء السكت ، فيقال : رفه fih ، ليصبح المقطع طويلا مقفلا في حال الوقف .

أما الشكلاان الآخران للمقطع ، وهما شكلا المقطع الطويل ، مفتوحا ومقفلا - فقد صاغت اللغة من كليهما كلمات أكثر عددا ، وأكثر تحملا للمعنى ، ومنهما كانت أدوات كثيرة ، وضائير شخصية ، إشارية وموصولة ، واستفهامية ، وتعجبية .

ومثل هذه الكلمات ثابتة الصورة ، لا تتغير صوامتها ، ولا حركاتها ، لأنها وحيدة المقطع ، فأى تغيير في عناصرها الصوتية يلغى معناها الأصلي ، ولا يؤدي معنى جديدا تعرفه اللغة ، ولذلك يقال : إنها جامدة لا تقبل تصرفا ، وغاية ما يجب على المتعلم حيالها أن يحفظها ، ويتقن استعمالاتها المختلفة ، ويتفهم شروط أدائها لمعانيها .

أما أكثر كلمات اللغة فيتكون من مقطعين على الأقل ، في حال الوصل ، فإن كان استعماله استعمال الأداة أو الضمير فهو جامد لا يتصرف . وإن كان استعماله ليؤدي معنى مستقلاً ، يستفاد منه ، دون حاجة إلى غيره فهو قابل للتصرف . ومن هذا النوع تأتي الأسماء والأفعال .

فالاسم يدل على ذات المسمى . والفعل يدل على حدث مرتبط بزمن . وكلاهما لا تقل أصوله عن ثلاثة أصوات ، أحدها على الأقل صحيح . أى : أن الاسم أو الفعل قد تتكون مادته من ثلاثة أحرف صحاح مثل : (زرع - Zr' ، أو من صحيحين وحرف علة ، مثل : (ق ض ي - qdy ، أو من صحيح ومعتلين مثل : (و ف ي wfy) . وليس عسيراً تكوين أسماء وأفعال من هذه المواد ، وإجراء تقسيمها المقطعي .

على أن الكلمة قد تكون ثلاثية الأصل ، ثنائية المنطوق ، في مثل : قال - والأصل : قول ، وفي مثل : يد ، والأصل : يدى ، ودم ، والأصل : دمو .

ومن ثم قرر الصرفيون بحق أن أصول الكلمة العربية ثلاثة (واقعاً أو افتراضاً) .

أما الكلمات غير المتصرفة فمنها أدوات تدخل في باب الأسماء ، وأدوات تسمى الحروف ، وهذه الأدوات ليست من موضوعات (علم الصرف) ، بل يدرسها (علم النحو) لمعرفة آثارها في شكل الكلمة ، والجملة .

وتبلغ كمية الاسم المجرد ، من الصوامت ، في أقل الحالات ثلاثة ، تضاف إليها حركاتها ، وتبلغ في أقصى حالاتها خمسة غير الحركات . وتبلغ كمية الفعل في أقل حالاته ثلاثة أحرف تضاف إليها حركاتها . وتبلغ في أقصى الحالات أربعة غير الحركات .

(التكوين المقطعي لأبنية الاسم المجرد)

١ : الثلاثي . -

قرر الصرفيون أن للاسم الثلاثي المجرد عشرة أبنية ، يمكن ضبطها على الوجه التالي :

- مفتوح الفاء يأتي : معه مفتوحُ العين مثل ، قَمَرٌ وَجَمَلٌ .
- ومضمومُ العين مثل : رَجُلٌ وَعَضُدٌ .
- ومكسورُ العين مثل : كَتِيفٌ وَفَخِذٌ .
- وساكنُ العين مثل : قَلْبٌ وَشَمْسٌ .
- ومكسورُ الفاء يأتي معه مفتوحُ العين مثل : ضِلَعٌ وَعَنْبٌ .
- ومكسورُ العين مثل : إِبِلٌ وَبِلِيزٌ .
- وساكنُ العين مثل : حِمْلٌ وَجِذْعٌ .
- ومضمومُ الفاء يأتي معه مفتوحُ العين مثل : رُطَبٌ وَصُرَدٌ .
- ومضمومُ العين مثل : عُنُقٌ ، وَدُبُرٌ .
- وساكنُ العين مثل : قُفْلٌ وَحُلُوٌ .

ويلاحظ أن مفتوح الفاء جاء معه لإمكانات الأربعة ، أما مكسور الفاء فلم يأت معه ضم العين (فِعْلٌ) ، وكذلك مضموم الفاء لم يأت معه مكسور العين (فِعِلٌ) . وربما شذت عن هذه القاعدة أمثلة ذكرها الصرفيون ، ولكن هذا هو الشائع في أوزان الاسم الثلاثي المجرد .

والواقع أن اللغة تستثقل دائماً أن تتوالى في النطق ضمة وكسرة ، أو كسرة وضمة ، والسبب في ذلك واضح من الناحية العضوية . لأن الكسرة هي أضيق الحركات وأكثرها تقدماً ، والضمة أضيق الحركات وأكثرها تراجعاً ، والناطق يصعب عليه أن ينقل لسانه من وضع معين إلى نقيضه تماماً ، مع التزام السرعة العادية في الأداء . ولذلك تجنب العربي أن يعاني هذه الصعوبة في الأبنية الثابتة ، أما بناء الفعل للمفعول فهو حالة عارضة

تعبّر عن وظيفة لغوية يقصد إليها المتكلم ، فهو يعتمد إلى التابع الصعب في هذه الحالة وحدها .

(ب) الرباعى :

واللرباعى المحرد ستة أبنية . هى : —

فَعَلَّلَ	مثل : جَعَفَرَ وَثَعَلَبَ .
فِعْلِلَ	مثل : قِرْمِزَ وَزُبِرَجَ .
فُعْلُلَ	مثل : بُرْثُنَ وَقَنَّفُدَ .
فُعْلَلَ	مثل : طُحَلَبَ وَجُخْدَبَ .
فِعْلَلَّ	مثل : دِرْهَمَ وَزَيْبَقَ .
فِعَلَّ	مثل : قِمَطَرَ وَهَزَبَرَ .

(ج) الخماسى :

واللخماسى المحرد أربعة أبنية هى : —

فَعَلَّلَ	مثل : فَرَزْدَقَ وَسَفَرَجَلَ .
فُعْلَلَّ	مثل : قُدَّ عَمِلَ وَخَبَعَشِنَ .
فِعْلَلَّ	مثل : قِرْشَبَّ وَجِرْدَحَلَ .
فَعْلَلِلَ	مثل : جَعَجَمِرَشَ وَقَهَبَلِسَ .

(ملاحظات على هذه الأبنية)

١ - يلاحظ أن أوزان هذه الأبنية عشرون ، وهى أوزان صوتية ، تقوم على مقابلة الصامت بالصامت ، والحركة بمثلها .

كذلك يلاحظ أن الثلاثي قد ظفر بنصف هذه الأوزان ، وللرباعي ستة ، وللخماسي أربعة ، ولعل السبب فى ذلك أن أصل الكلمة العربية أن تكون ثلاثية ، ولذلك كثرت أوزان الثلاثي وتنوعت . وجاء الرباعي أقل من الثلاثي ، على حين جاء الخماسي فقير الأوزان ، شحيح الأمثلة ، كما يلاحظ بصفة عامة أن كلمات الرباعي والخماسي قليلة الشيوخ ، غريبة على الألسنة .

٢ - ويتفق هذا الاتجاه مع ما أثبتته الإحصاءات اللغوية لجذور مفردات اللغة العربية طبقاً لمادة معجم (تاج العروس) . فقد أسفرت عن أن فى العربية :

من الثلاثي	٧٥٩٧	جذرا
ومن الرباعي	٤٠٨١	جذرا
ومن الخماسي	٣٠٠	جذر (١)

٣ - على أن النظرة إلى البنية المقطعية لهذه الأوزان تكشف عن أن اللغة لم تستعمل فى بناء الاسم المجرد سوى شكلين مقطعيين (فى حالة الوصل) هما : المقطع القصير ، والمقطع الطويل المقفل ، دون المقطع الطويل المفتوح ، وأما فى (حالة الوقف) فيضاف إليهما المقطع المديد المقفل بصامتين .

٤ - وإذا تأملنا الوزن الإيقاعى لهذه البنيات المختلفة فسنجد أن الأمر بالعكس ، إذ تقتصر أوزان الثلاثي على وزنين إيقاعيين ، يحتويان الأوزان

(١) انظر كتابنا (دراسة احصائية لجذور معجم تاج العروس باستخدام الكمبيوتر) طبع جامعة الكويت .

الصوتية العشرة : فكل ثلاثي (في حالة الوصل) لا يخرج عن أن يكون مكونا من :

- (أ) مقطع قصير + مقطع قصير + مقطع طويل مقفل : (رجل)
(ب) مقطع طويل مقفل + مقطع طويل مقفل : (بحر)
وهذان الإيقاعان (في حالة الوقف) يتحولان إلى :

- (أ) مقطع قصير + طويل مقفل : (رجل)
(ب) مديد مقفل بصامتين : (بحر)

٥ - وكذلك تنحصر أوزان الرباعي الصوتية الستة في وزنين إيقاعيين (في الوصل) هما :

- (أ) طويل مقفل + قصير + طويل مقفل : (جعفر)
(ب) قصير + طويل مقفل + طويل مقفل : (قطر)
وهما يتحولان (في الوقف) إلى :

- (أ) طويل مقفل + طويل مقفل : (جعفر)
(ب) قصير + مديد مقفل بصامتين : (قطر)

٦ - أما الحماسي فله ثلاثة أوزان إيقاعية (في حالة الوصل) هي :

- (أ) قصير + طويل مقفل + قصير + طويل مقفل : (سفرجل)
(ب) طويل مقفل + طويل مقفل + طويل مقفل : (جردحل)
(ج) طويل مقفل + قصير + قصير + طويل مقفل : (جحمرش)

وتتحول هذه الأوزان (في الوقف) إلى :

- (أ) قصير + طويل مقفل + طويل مقفل : (سفرجل)
(ب) طويل مقفل + مديد مقفل بصامتين : (جردحل)
(ج) طويل مقفل + قصير + طويل مقفل : (جحمرش)

٧ — وبذلك يتضح أن الأوزان الإيقاعية تختصر كثرة الأوزان الصوتية بصورة واضحة . كما يظهر أن حالة الوقف تغير أحيانا البنية المقطعية ، وبخاصة في نهاية الكلمة ، وهي تختصر عدد المقاطع في جميع الحالات ، نتيجة عدم وجود التنوين ، الذي يعتبر ذا تأثير خاص في التكوين المقطعي للكلمة العربية .

٨ — وأهم هذه الملاحظات ينصب على دور المقطع الطويل المفتوح (ص ح ح) ، الذي اختفى تماما من بنية الأسماء المجردة في جميع أشكالها ، وصلا ووقفا . وهو أمر يدعونا إلى أن نتساءل عن دوره الذي يؤديه داخل البنية ؟

وقد انحصر هذا الدور في أنه يأتي زائدا في الكلمات المزيدة ، أو في الصيغ الاشتقاقية ، إلى جانب أنه يأتي في الكلمة نتيجة إعلال وقع في بعض أصواتها ، وبذلك يتحدد مجال ظهور هذا المقطع .

٩ — هذه البنية المجردة إنما تأتي في الكلمات العربية أو المعربة ، التي التزم في تعريبها أن تكون على وزن عربي ، كما في (درهم) ، و (سحيت) بوزن (رِعْدِيد) ، وهو الشديد المؤكد .

وقد دخلت اللغة كلمات لم يلتزم في أكثرها وزن عربي ، بلغت عدتها في إحصاءات (تاج العروس) تسعا وخمسين كلمة ، ومنها : جوزاهنج . ونوبندجان ، وأسفيدبان ، وفطراساليون . . الخ . . ولا شك أن قواعد الأصالة والزيادة لا تنطبق على مثل هذه الكلمات الفارسية إلا توها ، لحملها على بعض الأوزان ، ومهما يكن من أمر فإن عددها محدود ، وهي غير شائعة في لغتنا المعاصرة .

الأفعال

الفعل باعتبار الزمن

ينقسم الفعل باعتبار ارتباطه بالزمن إلى ثلاثة أنواع :

ماضٍ ومضارع وأمر

وبرغم أن هذه الألقاب الثلاثة للفعل قد استقرت في ثقافتنا اللغوية — لا نرى بأساً في أن نورد هنا اعتراضاً منهجياً وجه إلى الأساس الذي وضعت عليه هذه الألقاب .

فلقب (الماضى) يعنى ما دل على حدث وقع في زمن مضى .

ولقب (المضارع) يعنى ما مضارع في حركاته وسكناته الاسم .

أى : أن الاعتبار الذى وضع به لقب (الماضى) اعتبار زمنى ، وهو في المضارع اعتبار شكلى . وهذا خطأ منهجى .

ولقب (الأمر) يعنى الطلب ، وهو لا يكون إلا في المستقبل ، أى : أن الدلالة الزمنية في لقب الأمر التزامية ، وليست مطابقة ، كما في لقب (الماضى) ، ولكنه مقبول على أى حال .

من أجل هذا اقترح بعض الباحثين أن تطلق ألقاب جديدة تلزم بالاعتبار الزمنى وحده ، وذلك يقتضى العدول عن نسبة الماضى والمضارع لما شابهها من خلط ، ويسميان :

الفعل التام : (للماضى) — أى الذى دل على حدث تم وانقضى .

الفعل غير التام : (للمضارع) — أى الذى يدل على حدث لم يتم .

ومع ذلك ، إننا نؤثر عدم الاختلاف في المصطلح ، وأن تظل ألقاب الفعل في هذا العمل كما هي : (الماضى والمضارع والأمر) ، حتى لا يزداد غموض الدراسة باختلاف المصطلحات

ومع أن دلالة (الماضى) على وقوع الحدث وتماه قبل زمن التكلم هي الأصل . فقد نجد ماضياً تتحول دلالاته على الزمن إلى المستقبل ، كالماضى

الواقع شرطاً في مثل : (إن جاءني ضيف فرحت به) ، وهذه الدلالة الزمنية المتحولة ليست نصاً في الماضي ، بل هي نتيجة وقوعه في أسلوب الشرط ، فالزمن هنا ليس زمن الفعل ، بل زمن الأسلوب الشرطي .

وكذلك المضارع . فهو متصل دائماً بالدلالة على عدم تمام الحدث سواء اتصل فيه الحال بالمستقبل . أم كان خالصاً في المستقبل . وهذا هو الأصل . ولكن وقوعه بعد أداة الجزم (لم) يقلب زمانه إلى الماضي في مثل : لم أَلعب .

وينبغي أن نذكر هنا أن انقسام الزمن إلى ماضٍ وحال ومستقبل — قد جاء على أساس منطقي . وإن نقض الواقع هذا الأساس .

فالواقع أن ما سمي بالحال ، أو الحاضر — ليس إلا لحظة اعتبارية فاصلة بين الماضي والمستقبل ، بحيث لا نجد لها إلا لحظة افتراضها ، ثم تتحول في اللحظة التالية إلى جزء من الماضي ، فوجود (الحال) هو وجود خاطف .

ولكن العقل الإنساني كما رأينا يتعامل مع أدق الاعتبارات ، حتى لو قيست بجزء من مليون من الثانية . وبهذا المقياس يكون لدينا زمن ثابت هو الحال ، إلى جانب الزمنين الآخرين .

وقد رأينا أن اللغة تضع الماضي في المستقبل ، والمستقبل في الماضي ، ولو أننا سرنا مع تكوينات الجملة العربية لاستخرجنا أزمنة أكثر تعقيداً من هذا ، ولكن حسبنا هذه الإشارة الموجزة ، التي تثير في ذهن القارئ مشكلة الزمن اللغوي . ونحيله إلى ما كتبه الأستاذ الدكتور إبراهيم السامرائي عن (الفعل والزمن) في كتابه : (الفعل : زمانه وأبنيته) ص ٢٣ وما بعدها .

الفعل باعتبار التعدى وال لزوم

والفعل إما : متعد ، وهو الذى ينصب المفعول به ، واحدا ، مثل :
أخذ التلميذُ درجةً عاليةً ، أو متعددا ، مثل : أعطيت التلميذَ قلماً ،
وظننت التلميذَ مهملًا ، وأعلمت المدرسَ التلميذَ غائباً .

وإما لازم ، وهو الذى يكتفى بفاعله ، مثل : خرج ، ودخل ،
وجاء ، وعلم .

ومبحث التعدى وال لزوم متصل بوظيفة الفعل فى التركيب ، فهو مبحث
نحوى من هذا الجانب ، ولكنه صرفى إذا ما درسنا وسائل تحويل اللزوم
إلى متعد ، كزيادة الهمزة فى مثل : كرم وأكرم ، وكالتضعيف فى مثل :
قدم وقدم . وكالتحويل إلى صيغة المفاعلة ، مثل : جلس ، وجالس ،
أو صيغة استفعل مثل : خرج واستخرج . . الخ . . الخ ..

وجدير بالذكر أن من الأفعال ما لا يوصف بتعد ولا لزوم ، وهو
كان وأخواتها .

وقد يُضمَّن اللزوم معنى فعل متعد ، فيتعدى مثله ، وذلك كما فى قوله
تعالى : « ولا تعزموا عقدة النكاح » ، فالفعل (عزم) لازم ، ولكنه
ضمَّن هنا معنى النية ، أى : لا تنووا ، فصار متعديا .

وأخيراً ، ينبغى أن نعلم أن التعدى فى الفعل يسرى على جميع مشتقاته ،
كالمصدر واسم الفاعل ، فاذا قلنا : بهر الضوء النظر - كان اسم الفاعل
(باهر) متعدياً أيضاً ، ومن الخطأ حينئذ أن نلجأ إلى الصيغة المزيدة
فنقول (مُبهر) . وهكذا

الفعل باعتبار الإسناد

في اللغة العربية ثلاث عشرة حالة إسنادية ، بعدد الضمائر التي يسند إليها الفعل ، ويمكن إيجازها في الجدول التالي :

إسناد الفعل (كتب)

الضمير	الماضي	المضارع	الأمر
أنا	كتبْتُ	أكتبُ	
نحن	كتبْنَا	نكتبُ	
أنتَ	كتبْتَ	تكتبُ	اكتبْ
أنتِ	كتبْتِ	تكتبين	اكتبي
أنتم (مذكرو مؤنث)	كتبْتُمْ	تكتبون	اكتبوا
أنتن	كتبْتُنَّ	تكتبن	اكتبن
هو	كتبَ	يكتبُ	
هي	كتبَتْ	تكتبُ	
هما (مذكر)	كتبَا	يكتبان	
هما (مؤنث)	كتبْتَا	تكتبان	
هم	كتبُوا	يكتبون	
هن	كتبْنَ	يكتبن	

هذا عن إسناد الفعل الصحيح الآخر ، أما إسناد الأفعال المعتلة فسيأتي علاجه في موضعه إن شاء الله .

الفعل باعتبار علاقة الصوامت بالحركات

صيغ الماضي الثلاثي المجرد :

سبق أن ذكرنا أن الفعل يكون ثلاثيا ورباعيا ، في حال التجرد ، وأنه يبلغ بالزيادة أن يكون خماسيا وسداسيا . ولهذه الكمية في الفعل إمكانية توليد صيغ كثيرة ، فإن اختلاف الحركات يؤدي إلى اختلاف الصيغة ، سواء أخذنا الماضي على حدة ، أم ربطنا بينه وبين مضارعه .

ولبيان ذلك نقول : إن للفعل الماضي الثلاثي من حيث هو ، ثلاث

صيغ هي : —

فَعَلَّ مثل نصر وضرب

فَعِلَّ مثل سبيع وعلم

فَعُلَّ مثل كرم وحسن

ولكن للماضي باعتبار علاقته بالمضارع أربعين (١) بابا ، هي ماأسفرت عنه طريقتا التحول الداخلي ، والإلصاق ، في حالتى التجرد والزيادة ، وإليك بيانها :

صيغ الماضي مع المضارع : (نتيجة التحول الداخلي) :

وللثلاثي المجرد ستة أبواب : —

الأول : —

فَعَلَّ يَفْعُلْ مثل : نَصَرَ يَنْصُرُ ، وَمَرَّ يَمُرُّ .

الثاني : —

فَعَلَّ يَفْعِلْ ، مثل : جلس يجلس ، وفر يفر ، ووعد يعد ، وَيَسِرُ يَتَسَرَّ .

الثالث : —

فَعَلَّ يَفْعَلْ ، نحو نهض ينهض ، وفتح يفتح ، ووضع يضع .

(١) هي في إحصاء الصرفيين ستة وثلاثون ، وزدنا عليها أربعة أبواب في الإلحاق من ملاحظتنا

وأكثر ما يأتي هذا الباب الثالث أن يكون ثانيه أو ثالثة حرفاً حلقياً ،
لأن حروف الحلق تؤثر الفتح ، للتقارب المخرجى ، واقتصاداً للجهد
النطقى ، وحروف الحلق هى : -

الهمزة والهاء ، والعين والحاء ، والغين ، والخاء .

وإن كان قد جاء مع توفر هذا الشرط من أبواب أخرى ، مثل :
وعد يعد ، ونفخ ينفخ ، وسمع يسمع ، وطلع يطلع ، ولكن
العبارة بالكثرة التى أخذ منها الشرط .

الرابع : -

فعل يفعل ، مثل : علم يعلم ، وفرح يفرح ، ووجل يوجل ،
وعض يعض .

وقد لوحظ أن الأفعال الدالة على الأحران والأفراح ، والألوان
والعيوب ، والعلل تأتى غالباً من هذا الباب .

الخامس : -

فعل يفعل ، وهو للأوصاف الحلقية ، والتى لها مكث ، مثل حسن
يحسن ، وكرم يكرم . وشرف يشرف .

السادس : -

فعل يفعل ، وهو قليل ، نحو ، حسب يحسب ، وورث يرث .
وقد جاءت الأفعال من هذه الأبواب متعددة ولازمة ، عدا الباب
الخامس ، فلا يكون إلا لازماً .



تنبيه : الأصل فى هذا الباب مغايرة حركة العين بين الماضى
والمضارع ، وهو ما يتحقق فى الأبواب الأول والثانى والرابع ، ومنها تأتى
أكثر الأفعال فى العربية . وإنما تتفق الحركة بالفتح فى باب الحلقى العين
أو اللام ، كما مز ، وتتفق بالضم فى الأفعال الحلقية (الباب الخامس) ،
وتتفق بالكسر فى الباب السادس ، وهو النادر فى أفعال العربية .

الزيادة على البنية الأصلية

الزيادة لمعنى (١)

يقوم اختلاف صيغ الاسم أو الفعل المجرد على أساس اختلاف الحركات كما سبق أن قلنا ، مع ثبات المادة .

ولكن العربية قد استعملت طريقة غير طريقة (التحول الداخلى) هذه - فى صوغ أبنية أخرى للاسم والفعل ، وتلك هى طريقة الإلصاق أو الزيادة . وإذا كنا قد قلنا : إن أقصى ما يبلغه الاسم المجرد هو خمسة أصول ، فإن طريقة الإلصاق قد أوجدت أسماء من ستة أحرف ، وأخرى من سبعة ، فى أقصى حالات الزيادة .

ويبلغ الفعل فى تجرده أربعة أحرف ، ولكنه بالإلصاق يصل إلى ستة أحرف فى أقصى أحواله .

ومن الملاحظ أن الكلمات القابلة للزيادة ليست هى التى بلغت أكبر حجم لها فى التجرد ، بل هى أصغر الأحجام ، فى كل من الاسم والفعل . فالثلاثى هو أكثر البنيات تقبلاً للزيادة ، حتى يُرَبَّى على ضعفه فى الأسماء ، فيقال : استفهام ، والأصل المجرد : فهم ، وحتى يبلغ الضعف فى الأفعال فيقال : استفهم ، والأصل : فيهم .

وحروف الزيادة عشرة جمعت فى كلمة (سَأْتُونِهَا) ، فأى كلمة احتوت حرفاً من هذه الحروف المرسومة العشرة ، زائداً على مادتها الأصلية وجب عند وزنها أن يضاف الزائد فى الميزان ، وقد سبق أن ألمحنا إلى ذلك .

فكلمة (استفهم) بوزن : استفعل ، لأن الزائد هو الهمزة والسين والتاء .

وكلمة : (استلم) بوزن افتعل ، وأصلها : سلم ، فالزائد هو الهمزة والتاء .

وكلمة : تقدّم بوزن تفعّل . . . وهكذا .

(١) الزيادة قد تكون لمجرد الحاق كلمة بصيغة معينة ، وسيأتى بيانها

فى موضعه .

غير أن بعض الأفعال التي تبدأ بصوت مطبق (مفخم) تتغير فيها الزيادة بتأثير المماثلة ، والأصوات المطبقة التي تحدث معها هذه الظاهرة أربعة : (الصاد والضاد والطاء والظاء) ، فإذا أريد الإتيان بصيغة الافتعال من الأفعال : صبر وضرب وطلب وظلم - قلنا : اضطرب ، واضطرب ، واطَّلب ، واضطلم ، فالتاء تقلب طاء لمجاورتها صوتاً مطبقاً بصورة مباشرة ، أى : حين لا يفصل بين الصوتين فاصل من حركة ، وتسمى هذه الظاهرة (مماثلة تقدمية) لأن الصوت الأول المطبق أثر في تاليه غير المطبق (المستقل) .

فإذا أريد وزن هذه الأفعال صيغ الوزن بالتاء على أصلها ، لا في صورتها التي جاءت بها في النطق والكتابة ، لأن تحولها طاء ليس مطلقاً ، بل هو عارض ، والطاء ليست من حروف الزيادة .

فأما حين تكون فاء الفعل ذالاً أو دالاً أو زايًا ، فإن صيغة الافتعال نتعرض لتغيرين ، لا لتغير واحد كالسابق . ومثال ذلك : الفعل : ذكر ، فإن صيغة الافتعال فيه هي : اذتكر ، ثم حدثت جملة تأثيرات هي :

جاورت التاء الذال مباشرة ، والذال مجهورة ، والتاء مهموسة فجهرت بفعل قانون المماثلة لتصبح دالاً : اذذكر . وهذه (مماثلة تقدمية) كما مر ، لأن الصوت الأول أثر في الثاني . وهذه مرحلة أولى .

ولكن صوت الذال أصبح مجاوراً لصوت جديد هو الدال ، وهو مجهور مثله ، ولكنه يتميز عليه بموقعه القوي ، فيؤثر فيه ويقلبه دالاً أخرى ، وهذه (مماثلة رجعية) ، لأن الثاني أثر في سابقه ، فأصبح نطق الكلمة : اذكر ، وهي المرحلة الثانية .

وعلى الرغم من هذا التغير في صيغة الكلمة فإن وزنها هو : افتعل ، على أصلها . وكذلك الأفعال : ازدرد ، وادعى ، وازدان . . . الخ . . . الخ . . . وسوف نعود إلى معالجة هذه الصيغ في أبواب الثلاثي المزيد بحرفين ، تأكيداً لفكرة تحليلها الصوتي .

ومما ينبغي أن نعرفه أن الحكم بزيادة حرف معين مشروط بأن يكون للكلمة معنى بدونه، وبشرط أن يكون المعنى بعد التجريد ذا علاقة بالمعنى مع الزيادة ، فكلمة (استفهم) ذات علاقة في المعنى بكلمة (فهم) ، ولذلك نحكم بزيادة الهمزة والسين والتاء ، ولكن كلمة (استلم) ليس فيها من أحرف الزيادة غير الهمزة والتاء ، لأننا لو حذفنا الهمزة والسين والتاء - لما بقي من الكلمة سوى اللام والميم (لم) ، ولا معنى لهما يناسب المعنى الأول وهو (الاستلام) ، بل لا معنى لهما مطلقاً .



أما المعاني التي تتحقق بهذه الزيادة فمنها ما هو شائع ، كالتعدية بالهمزة ، وكالتكرير أو التكثير بالتضعيف ، وكالطلب بالهمزة والسين والتاء ، وكالانفعال أو الافتعال بصيغتهما ، وللسياق دوره الأساسي في تحديد هذه المعاني أو غيرها من المعاني الخاصة ، ويمكن الرجوع إلى كتب الصرف التقليدي للإلمام بها .

(أبواب الثلاثي الصحيح المزيد بحرف)

وللثلاثي الصحيح المزيد بحرف ثلاثة أبواب : -

الأول : -

أفعلَ . مثل أكرم يُكرم إكراما ، وأمَدَّ يَمُدُّ ، إمداداً .
والأمر منه : (أفْعِلْ) مثل : أكرم .

الثاني : -

فَعَّلَ ، مثل : قدَّم يُقدِّم تقدِّما ، وفرَّح يفرِّح تفرِّحا .

الثالث : -

فَاعَلَّ ، مثل : قاتل قِتَالاً ، ومُقَاتَلَةً .

ويلاحظ في الباب الأول أن زيادة (الهمزة) جاءت من خارج المادة،
أما في الثاني والثالث فهي نتيجة تكبير المادة ، بتضعيف العين في
(فعَّلَ) ، وتطويل حركة الفاء في (فاعَلَّ) .

ويلاحظ أيضاً أن تضعيف العين إنما يعني في التحليل الصوتي تطويل
مدة النطق بها من مخرجها ، حتى يمكن أن يقال : إن الصامت المضعف
هو صامت طويل .

وكذلك طول الحركة ، فهو يعني صوتياً مضاعفة زمن النطق بالحركة
القصيرة ، لتصبح حركة طويلة ، أو حرف مد .

ويلاحظ كذلك أن الزيادة في الصيغة المضعفة وقعت في عين الكلمة ،
ولكن الزيادة في الصيغة الممتولة وقعت في حركة الفاء .

(أبواب الثلاثي الصحيح المزيد بحرفين)

وللثلاثي الصحيح المزيد بحرفين خمسة أبواب :

الأول : انفعل ، مثل : انكسر ينكسر انكساراً ، وانشق ينشق ،

انشقاقاً .

الثاني : افعل ، مثل : اجتمع يجتمع اجتماعاً ، واشتق يشتق اشتقاقاً ،
وادكر يدكر ادكاراً ، واتصل يتصل اتصالاً . وخصم خصم خصماً
خصاماً ، والأفعال الثلاثة الأخيرة ينطبق عليها قانون المماثلة الذي أشرنا
إليه قبل ، ولكن بحساب قد يختلف عما قال به الأقدمون .

فأصل (ادكر) : اذتكر ، وقد سبق تحليل التحول في الصيغة حتى
صارت إلى ما اشتهرت به في حديثنا عن الزيادة لمعنى ، وقد سارت في الخط
التالي :

اذتكر < اذدكر < ادكر .

وأصل (اتصل) : أوّ تصل : يقول الصرفيون : إن الواو أدغمت
في التاء بعدها ، فصارتا تاءين : اتّصل ، وذلك دون أن يناقشوا العلاقة
الصوتية بين الواو والتاء ، ونحن نقرر أن بين الصوتين تباعداً لا يسمح بتأثير
أحدهما في الآخر ، فلا مماثلة بينهما ولا إدغام .

والذي حدث في رأينا هو : أن الواو وقعت بعد كسرة ، وهو تتابع
تكرهه العربية ، لأنه تتابع بين الحركة الأمامية الضيقة (الكسرة) .
والخلفية الضيقة (الضمة) ، فكان لابد من التخلص منه ، ولذلك تصرف
الناطق بهذه الطريقة التي توحى بأنه أسقط الواو ، وحافظ على إيقاع
الكلمة بتضعيف التاء : اتّصل ، تعويضاً موقعياً .

ولذلك يخطئ بعض العوام في نطق هذه الصيغة فيجعلون مكان التاء
الأولى نونا هكذا : اتّصل ، لمجرد التعويض الموقعي .

وأصل (خَصَمَ) : اختصم ، تجاوزت التاء والصاد ، وهما صوتان متقاربان وسقطت الحركة الفاصلة بينهما ، فتأثرت التاء بالصاد ، وقلبت صاداً مثلها هكذا :

اِخْتَصَمَ < اِخْتَصَمَ < اِخْتَصَمَ 'ihssama

ونتج عن ذلك تجاوز ثلاثة صوامت بلا فاصل من حركة بينها ، فأسقطت همزة الوصل الأولى وحركت الحاء بالفتحة : اِخْتَصَمَ < خَصَمَ .

وقد عرفت العربية تجاوز ثلاثة صوامت ، استثناء ، في هذه الصيغة ، وجاء من ذلك قراءة أبي عمرو بن العلاء : « وهم يَخْصِمُونَ » — . Yahssimuun .

ولكن القراءة المشهورة لخص : (وهم يَخْصِمُونَ) تتجنب هذا الاستثناء .
الثالث : أَفْعَلٌ ، مثل : اِحْمَرَّ يَحْمَرُّ اِحْمَرَاراً ، واخْضَرَّ يَخْضَرُّ اخْضَرَاراً وارْعَوَى يرْعَوِي ارْعِوَاءً .

الرابع : تَفَعَّلَ ، مثل : تَعَلَّمَ ، يتعلم ، تعلَّمَا ، وتقدم يتقدم تقدماً ، ومنه : اذْكُرْ ، واطَّهَّرْ ، وأصلها : تَذَكَّرَ وَتَطَهَّرَ . وليس بعسير تحليل عملية المماثلة في المثالين في ضوء ما سبق .

الخامس : تَفَاعَلَ ، مثل : تَبَاعَدَ يَتَبَاعَدُ تَبَاعِداً ، وَتَسَارَّ يَتَسَارُّ تَسَاراً ، ومنه : اِثَّاقِلْ ، وَاذَّارَكَ ، وأصلها : تَثَاقَلَ ، وَتَدَارَكَ ، وينقاس ما حدث فيهما على ما سبق .

(أبواب الثلاثي الصحيح المزيّد بثلاثة أحرف)

وللثلاثي الصحيح المزيّد بثلاثة أحرف أربعة أبواب : —

الأول : —

اسْتَفْعَلَ ، مثل : استخرج يستخرج استخراجاً ، واستفهم يستفهم استفهاماً .

الثاني :

افْعَوْعَلَ ، مثل : اعشوشب يعشوشب أعشيشاباً ، واحْدَوْدَبَ يحدودب احدىداً .

الثالث : —

افْعَوَّلَ : مثل : اجلوّدَ يجلوّدُ اجلوّذاً ، واعلّوّطَ يعلوّطُ اعلّوّاّطاً .

الرابع : —

افْعَعَلَ ، مثل : احمارّ يحمارّ احميراراً ، واسوآدّ يسوآدّ اسويدآداً .

ولعلّ مما تجدر ملاحظته أن الصيغ المزيّدة بحرف أكثر شيوعاً من المزيّدة بحرفين ، وهذه أكثر شيوعاً من المزيّدة بثلاثة أحرف ، تلك التي لا تألف إلاّ بسنة منها سوى صيغة (استفعل) ؛ ونادراً ما تستعمل الصيغ الأخرى .

أبواب الرباعي

للرباعي المجرد وزن واحد هو : فَعْلَلْ ، كد حرج يدحرج دحرجة
ودِحْرَاجاً . وتأتي منه أفعال معرّبة موالدة ، مثل : مكيج ، ودبلج
ومنتج وبستر ، كما تأتي أفعال منحوثة مثل : بسمل ، وحمدل ، وحوقل .
ولمزيده بحرف وزن واحد هو : تفعّل ، مثل : تدحرج يتدحرج
تدحرجا .

ولمزيده بحرفين وزنان : -

الأول : - افعلّل ، مثل : احرنجم يحرنجم احرنجاما .

الثاني : - افعلّل ، مثل : اقشعرّ يقشعرّ اقشعراراً .



الزيادة للإلحاق بالرباعي

قلنا : إن الزيادة على مادة الكلمة تتركز في عشرة حروف ، مجموعة
في عبارة (سألتونيها) ، ولكن هذه الزيادة كما رأينا ترتبط بمعنى يراد
أداؤه بالصيغة .

وهناك نوع من الزيادة وظيفته جعل بعض الكلمات على وزان كلمات
أخرى ، وربما كانت الزيادة تكريراً لحرف من حروف المادة الأصلية ،
كما في (جلب) ، فإن مادتها (جلب) .

وربما كانت إدخالاً لحرف آخر مثل : كوثر ، الملحقه بجعفر .

وهذا يدل على أن الزيادة للإلحاق ليست في حدود حروف الزيادة
العشرة ، بل قد يكون الإلحاق بأي حرف من حروف الهجاء يحقق الغرض
المطلوب ،

وهذا الإلحاق وسيلة من وسائل اللغة في صوغ أفعال ذات دلالات
متجددة، ويكون الفعل الملحق عادة ثلاثياً، فيزاد حرفاً يليق بالرباعي المجرد،

أو حرفين ليلحق بالرباعى المزيد بحرف ، أو ثلاثة أحرف ليلحق بالرباعى المزيد بحرفين .

ولا ريب أن لهذه الزيادة فائدة فى توسيع الدلالة ، أو تخصيصها ، أو إحداث دلالة جديدة لم تعرفها اللغة من قبل ، وتستطيع أن ترى ذلك فيما نعرض من أوزان .

الأوزان الملحقه بالرباعى ومزيده :

يلحق بالرباعى المجرد بزنة (فعلل) ثمانية أوزان ، ستة ذكرها الصرفيون ، واثنان وقعا للملاحظتنا ، فأما الستة فهى : —

١ — فعلَلّ مثل	جلبب	(والأصل : جلب) .
٢ — فَوَعَلْ مثل	حوقل	(والأصل : حقل) .
٣ — فَعُولْ مثل	جهور	(والأصل : جهر) .
٤ — فَنِيْعَلْ مثل	بيطر	(والأصل : بطر) .
٥ — فَنَعِيْلْ مثل	شريف	(والأصل : شرف) .
٦ — فَنَعْلِيْ مثل	سلقى	(والأصل : لقى) .

وأما الوزنان الآخران فهما : —

٧ — فَعْلَنْ مثل	علمن	(والأصل : علم) .
	وعملن	(والأصل : عمل) .
	وجمعن	(والأصل : جمع) .

وهى أفعال حاولنا صوغها لضرورة التعبير عن مدلولات جديدة ، فالأول يعنى : جعل الدولة علمانية ، والثانى : جعل الدولة (مثلا) بروليتارية ، أى : خاضعة للطبقة العاملة ، والثالث : جعل الدولة جماعية السلطة .

- ٨ - مفعّل مثل معجن الخشب (والأصل : عجن) .
ومذهب (والأصل : ذهب) .
ومعجم (والأصل : عجم) .
ومنطق (والأصل : نطق) .

وله نظائر كثيرة في الاستعمال القديم ..

وهذه الأوزان ذاتها يمكن أن يزداد عليها تاء في أولها لتلحق بالرباعي المزيد بحرف ، وبذلك تتكون ثمانية أوزان أخرى ، مثل : تجلبب وتحوقل ، وتجهور ، وتبيطر ، وتشريف ، وتسلقى ، وتعلمن ، وتمذهب . ومعنى ذلك تحول الفعل من متعد إلى لازم بوساطة هذه التاء ، لأن يصبح حينئذ مطاوعا للفعل الرباعي ، مثل : دحرجته فتدحرج ، وجلبيته فتجلبب ، ومذهبه فتمذهب ، وهلم جرا .

ويأتى أخيرا دور الملحق بالرباعي المزيد بحرفين ، وهو وزن :

(افعللى) مثل : اسلنقى يسلقى اسلقاء ، واحرنى الديك يحرنى احرناء ، وافعنللى ، سلى : اقعنسس يقعنسس اقعنساسا .

والواقع أن نظرنا إلى هذه الأوزان الملحقة كلها تدلنا على أن وسيلة الإلحاق لم تخرج عن إحدى اثنتين : -

أ - فقد يستخدم تكرار لام الكلمة للإلحاق ، مثل : جلبب ، واقعنسس ، حيث كررت الباء ، والسين ، وهما لام الفعل .

ب - وقد يزداد بعض الأحرف التالية : (الألف - الواو - الياء - التاء - السين - النون - الميم) - وذلك في الموقع الذى يجعلها خاضعة لأحد أوزان الإلحاق ، مع ملاحظة أنها جميعاً من أصوات الزيادة .

غير أن أهم حروف الإلحاق في تقديرنا حرفا (الميم والنون) . ذلك أن الميم تقع في صدر صيغة قياسية هي المصدر الميمي ، ثم تدخل في صوغ الفعل الملحق على توهم أصلتها .

والنون صوت ذو دور كبير في الصوغ القياسي لكثير من الكلمات العربية ، وحسبك أن تجدها يتوصل بها إلى النسب لكثير من الكلمات مثل : رباني ، وحقاني ، وجواني ، وبراني ، وعقلاني ، ونفساني ، وأنا في.... الخ كما أنها تدخل في صوغ كثير من المصادر في العامية مثل : الحرفة ، والجدعة ، والفتونة ، فضلا عن الفصحى في مثل : العلمنة ، والعقلنة .

فمن الممكن إذن اعتبارها وسيلة إلى صوغ المصادر بوزن (الفعللة) من الثلاثي الذي يراد أن يصاغ منه هذا المصدر بمعنى التفعيل ، وهو نظير ما ينتهي من الكلمات الفرنسية باللاحقة (tion) مثل :

prolitarisation, socialisation, normalisation

الفعل باعتبار الصحة والاعتلال

ينقسم الفعل باعتبار الصحة والاعتلال إلى قسمين : -

(صحيح) و (معتل)

فالصحيح ما خلت مادته من أحرف العلة ، والمعتل ما كان أحد أصوله حرف علة .

(أقسام الصحيح)

ينقسم الصحيح إلى ثلاثة أقسام : -

أولها : - السالم ، وهو ما سلمت مادته من الهمز والتضعيف ، وقد مضت أمثلة كثيرة في دراستنا للفعل باعتبار علاقة الصوامت بالحركات .

وحكمه أنه لا يحذف منه شيء عند اتصال الضمائر ونحوها به ، وكذلك ما تصرف منه لا يحذف منه شيء عند التثنية والجمع .

وثانيها : - ما كان مضعفاً من الثلاثي ، وهو ما كانت عينه ولامه من جنس واحد ، مثل : مدّ ، وامتدّ ، واستمدّ .

وما كان مضاعفاً من الرباعي ، وهو ما كانت فاؤه ولامه الأولى من جنس ، وعينه ولامه الثانية من جنس آخر ، مثل : زلزل . وإسناد هذا المضاعف كإسناد السالم ، لا إشكال فيه .

فأما المضعف فإن تضعيفه يجب أن يبقى في حال المضى ، إذا لم يكن مسنداً ، أو إذا أسند إلى بعض الضمائر الحركية ، (كالف الاثنين ، وواو الجماعة) ، فيقال : مدّ - مدّا - مدّوا .

فإذا اتصل به ضمير رفع متحرك ، وجب فك التضعيف ، وضمائر الرفع المتحركة هي (التاء - نا : الدالة على الفاعلين - نون النسوة) . وذلك مثل : مددت - مددنا - مددن .

وأما المضارع فيجب أن يبقى تضعيفه إذا كان مستقلاً ، أو أسند إلى الضمائر الحركية ، فإذا دخل عليه جازم جاز الفك والتضعيف ، مثل : لم يَمُدَّ ، ولم يَمُدُّد .

ويجب فك التضعيف إذا اتصلت به نون النسوة ، مثل ، البنات يَمُدُّدن . والفعل في حال الأمر والنهى كالمضارع ، مثل : مُدَّ ، وأَمُدُّد ، ولا تَمُدَّ ولا تَمُدُّد ، وأَمُدُّدن يابنات .

وأما المصدر فيجب إبقاء تضعيفه ما دام اتصال المثليين مباشراً ، أى : بلا حركة بينهما ، فإذا فصلت بين المثليين حركة وجب الفك ، مثل : امتداد ، واستمداد .

وثالثها : — المهموز ، وهو ما كان أحد حروف مادته همزة ، مثل : أخذ — سأل — قرأ .

وهو كالسالم في الإسناد ، لا يتغير منه شيء ، ولكن الأمر من (أخذ) و (أكل) تحذف همزته مطلقاً ، فيقال : خُذْ وكُلْ ، والأمر من الفعل (آمَرَ) تحذف همزته في الابتداء فيقال : مُرْ ، ويجوز الحذف وعدمه في درج الكلام ، فيقال : قلت له : مُرْ ، وقلت له : أُمُرْ .

ويجوز فيما عينه همزة أن تسقط الهمزة في النهى والأمر بلا تعويض ، فيقال : سل ، ولا تسل ، وقد جاء في القرآن : (سل بنى إسرائيل) ، وجاء (فاسألوا أهل الذكر) .

وإذا كان قبل الهمزة الساكنة همزة أخرى متحركة فإنها تسقط وجوباً ، ويعوض عنها طول في الحركة قبلها ، فيقال في : آأَمْن : آمن ، وفي : أأَمْن : أومن ، وفي إأَمَان : إيماناً .

ويجوز إسقاط الهمزة الساكنة المسبوقة بحرف آخر غير همزة ، ويعوض عنها طول في حركة الحرف السابق ، فيقال في : استأثر : استاثر ، وفي : يؤثر : يؤثر .

فأما إذا كانت الهمزة متحركة وقبلها متحرك غير همزة فإنها تبقى
فيقال : سأل ، وسئل . ويستثنى من هذا الحكم : الهمزة المفتوحة وقبلها
ضممة فيجوز بقاؤها ، أو تسقط ويعرض موقعها تكون المزدوج من الحركتين
قبلها وبعدها ، مثل : يُؤثر ويؤثر .

وأما الهمزة المفتوحة وقبلها كسرة فيجوز بقاؤها أو سقوطها لتتصل
الحركتان ، فتنشأ ياء عن ازدواجهما ، فيقال في قُرئ : قُرِىَ .

هذا الذى عرضناه من أحكام الهمزة هو ما قرره الصرفيون ، مع تعديل
في عبارات الأحكام ، وللهمة تصور آخر سوف نعرضه في دراستنا
لمشكلة الإبدال بينها وبين الحركات وأنصاف الحركات ، فإن قضية الهمز
أكبر من هذه السطور ، وما سيق فيها من أحكام .

(كيف يوزن المهموز)

تعتبر الهمزة في المهموز أصلاً من أصول الكلمة ، تقابل في الميزان الصر في الفاء - أو العين - أو اللام .

فالكلمات : أخذ وسأل وقرأ ، هي بوزن : فَعَلَّ .

ومن القواعد المقررة : أن ما يحدث في الموزون يحدث نظيره في الميزان ، فإذا طبقنا هذه القاعدة على أحوال المهموز ، في ضوء الحقائق الصوتية التي أسلفناها - كان الوزن على النحو التالي : -

- ١ - سقوط الهمزة بلا تعويض لموقعها في مثل : خُذْ وسَلْ ، والوزن فيها : (عُلْ) ، و (قُلْ) ، بإسقاط الفاء في الأول ، والعين في الثاني ..
- ٢ - سقوط الهمزة مع تعويض موقعها بطول الحركة السابقة ، في مثل : -

آمن ، وأومن ، وإيمان ، واستاثر ، ويؤثر -

والوزن فيها جميعاً يكون بتطويل الحركة أيضاً في موقعها من الميزان فيكون وزن :

آمَنَ : آَعَلَ ، وأوَمِنُ : أوِعلُ ، وإيمان : إيعال ، واستاثر : استاعل ، ويؤثر : يوعل .

- ٣ - سقوط الهمزة مع تعويض موقعها بالانزلاق الناشئ عن اتصال الحركتين قبلها وبعدها في مثل : قُرِىَ ، وأصلها قرى quri'a ، فحين سقطت الهمزة اتصلت الكسرة بالفتحة فنشأت الياء نتيجة الانزلاق بين الحركتين ، والانزلاق يعتبر بديلاً عن الأصل ، فوزن قُرِىَ : فِعلَ .

وكذلك : يُؤثِّر - يُفعِّل ، فحرف العلة هنا يمثل لام الكلمة ، أوفاءها .

ويلاحظ أننا نزن الكلمة كما هي في النطق ، لا كما كانت ، ولا كما يمكن أن تكون . حرصاً على تحقيق عدالة الميزان !!

أقسام المعتل وأوزانه

يقسم الصرفيون الفعل المعتل إلى أربعة أقسام ، باعتبار موقع حرف العلة من المادة : —

القسم الأول : ما كانت فاؤه حرف علة (واو أو ياء) ويسمى (المثال) ، ومن أمثلته ، وعد ويسر . وحكم الأفعال الأمثلة كحكم الأفعال السالبة ، من حيث الاتصال بالضمائر .

غير أن لفائه معاملة خاصة حين يكون الفعل :

من الباب الثانى : (فَعَلَ يَفْعِلُ) مثل : وَعَدَ .

أو من الباب الثالث : (فَعَلَ يَفْعَلُ) مثل : وَضَعَ .

أو من الباب السادس : (فَعِلَ يَفْعِلُ) مثل : وَثِقَ — فى هذه الحالات تسقط فاء الفعل عندما يصاغ منه المضارع والأمر والمصدر ، فيقال :

وَعَدَ — يَعِدُ عِدًّا — عِدَّةٌ ، (والاسم منه بالواو : الوعد)

وَضَعَ — يَضَعُ — ضَعٌّ — ضِيعَةٌ ، (والاسم منه بالواو : الوضع)

وَثِقَ — يَثِقُ — ثِقٌّ — ثِقَّةٌ . (والاسم منه بالواو : الوثوق)

القسم الثانى : ما كانت عينه حرف علة (واوا أو ياء) ، ويسمى

(الأجوف) ، وذلك مثل : قال ، باع ، خاف ، الأصل فيها : قَوْلَ ، بَيْعَ ، خَوْفَ .

والقاعدة القديمة تقول فى هذه الأمثلة وأشباهها : «تحركت الواو أو الياء

وانفتح ما قبلها ، فقلبت كل منهما ألفا» ، وصارت الكلمات إلى وضعها

الذى ننطقه : قال — باع — خاف ، بوزن : فعل .

ومن المؤكد أن موقع العين فى هذه الكلمات هو موقع واو أو ياء ،

نتجت كل منهما من توالى الحركات المتخالفة ، وإليك الأمثلة بالكتابة

الصوتية : (ha-u-ifa) (ba-i-a'a) (qa—u—ala)

فإذا حدث انزلاق من الفتحة الأولى في كل مثال ، إلى الحركة التالية لها نتجت الواو أو الياء ، التي هي عين الكلمة ، في الأصل .

ولكن لنعد إلى خصائص المقطع العربي ، ولنذكر أن هذا المقطع لا يمكن أن يتكون من حركات فقط ، وهو ما أكدناه من قبل ، فإذا أجرينا تقسيماً مقطعيًا لهذه الكلمات كان على النحو التالي لثلاثة نماذج : —

$$qa/ua/la = fa/l'a/la \quad - ١$$

$$ba/ia/ 'a = fa/'a/la \quad - ٢$$

$$ha/ui/fa = fa/'i/la \quad - ٣$$

فالمقطع الأوسط فيها جميعاً مكون من حركات مزدوجة ، وهو أمر ترفضه اللغة ، ولذلك كان الحل هو إسقاط العنصر الذي يسبب الازدواج وهو الضمة في الأول ، والكسرة في الثاني ، فلا يبقى فيهما سوى فتحتين قصيرتين ، هما الفتحة الطويلة هكذا : qaa/la—baa'a

وأما النموذج الثالث فتسقط منه الضمة والكسرة معا ، لأن وجود إحداهما يسبب ازدواجا غير مألوف في هذه الصيغة من الأفعال ، ثم تطول الفتحة الأولى ، حملا لها على (قال وباع) ، تبعاً لعامل القياس الموحد : haa/fa ، أى : طرداً للباب على وتيرة واحدة .

— والآن ما وزن هذه الكلمات في وضعها الجديد ؟ . .

— إن وزنها لا يصح أن يكون (فعل fa'a la) ، لأن هذا الوزن مكون من ستة أصوات أو من ثلاثة مقاطع قصيرة ، وكل من الأمثلة الموزونة مكون من خمسة أصوات فحسب ، أو من مقطعين : طويل مفتوح ، وقصير .

وإذن فالصواب أن يكون وزنها جميعاً : فال ، بإسقاط العين التي هي الانزلاق الساقط بسبب الصعوبة المقطعية ، هكذا : Faala
وبدلاً من قاعدة : « تحركت الواو ، وانفتح ما قبلها فقلت ألفا »

= وهى لا تعبر عن حقيقة التصرف الصوتى فى عناصر الكلمة ، لأنها تفترض أن اللواو وجوداً منتهصلاً عن الحركة بعدها وقبلها ، وهو خطأ من الناحية الصوتية ، لأنها ليست سوى انزلاق بين هذه الحركات ، متمسكاً فى نصف حركة — أقول : بدلاً من هذه الأخطاء المترابكة يمكن أن يقال : (سقط الازدواج نتيجة الصعوبة المقطعية ، فطال المقطع قبلها على سبيل التعويض) ، وبذلك نخرج بنتيجة فى غاية الأهمية هي : « أن هذه الأفعال ثلاثية الأصل ، ثنائية المنطوق » ، وهى نتيجة نرجو تأكيدها فيما يلى من الدراسة.



وننتقل الآن إلى حالة إسناد هذا النوع من الأفعال إلى ضمائر الرفع المتحركة ، وقبل أن نناقش طريقة تصنيفها نكتب النماذج الثلاثة ، بحسب تأليف حركاتها :

النموذج الأول : (aua) ، ومنه : صَوَمَ — قَوْمَ — قَوْلَ .

النموذج الثانى : (aia) ، ومنه : بَيْعَ — غَيْبَ — بَيْتَ .

النموذج الثالث : (aui) ، ومنه : خَوْفَ — نَوْمَ (وهو قليل الورد) .

فأما عن النموذجين الأولين ، وهما غالب الأفعال الجوفاء فقد جرت اللغة على تغليب عنصر الفتحة فيها عندما يكون الفعل ماضياً غير مسند إلى ضمير ، أو مسنداً إلى ضمائر الرفع الحركية ، أى : فى حالات : (قال — قالوا — قالتا — قالوا) .

وفى بقية الحالات يغلب عنصر الضمة فى الأول ، وعنصر الكسرة فى الثانى ، وبقية الحالات هي : —

أولاً : عندما يسند الفعل الماضى إلى ضمائر الرفع المتحركة ، مثل : (قلت وبعث ، وقلنا وبعنا ، وقلن ، وبعن) ، والحركة هنا قصيرة ، فوزن الكلمات على التوالى هو : فلت — فلنا — فلن .

ثانيا : عندما يكون الفعل في صيغة المضارع ، مثل : يقول ويبيع ، والأصل فيهما :

yaqwulu يقول

yaf'ulu بوزن يفعل

yabyi'u ويبيع

yaf'ilu بوزن يفعل

وقد أصبح الفعل بعد سقوط الانزلاق ، الذي هو عين الكلمة :

yaquulu يقول بزنة يقول yafuulu

yabii'u ويبيع بزنة يفيل yafiilu

ثالثا : عندما يؤخذ منه فعل الأمر ، وفعل الأمر لا يؤخذ إلا من المضارع بإجراءين : —

١ — حذف حرف المضارعة .

٢ — إسكان الآخر .

فهو إذن من (يقول) : قولُ quul ، ومن يبيع : بيعُ bii' ، ولكن ، ما الذي جعل فعل الأمر من هذين الفعلين وأشباههما : قل qul وبيعُ bi'؟؟

هنا نتذكر ما سبق أن قلنا بشأن سلوك المقطع المديد المكون من (ص + ح + ح + ص) ، حين أكدنا للدارس أنه مقطع مقبول في اللغة في حالة الوقف فقط ، وبشرط أن ينقسم في حالة الوصل إلى مقطعين : (طويل وقصير) ، وقد كان من الممكن قياسا أن يكون فعل الأمر من هذين الفعلين : قول وبيع ، لولا أن الشكل المقطعي في هذه الصيغة لا ينقسم في حالة الوصل ، لأنه مقفل أبدا ، فالسكون فيه ليس عارضا للوقف ، بل هو علامة بناء للجزم .

والمثل ذلك اختصر المقطع المديد ، وقفاً ووصلاً ، إلى مقطع طويل مقفل :

فصارت قُلْ : qul = (ص + ح + ص) ، وبع : bi = (ص + ص) .
ح + ص) .

وأما عن النموذج الثالث فقد جرت اللغة على تغليب عنصر الفتحة فيه في جميع الحالات ، عدا حالة إسناده إلى ضمائر الرفع المتحركة . فإنها تغلب عنصر الكسرة ، وهذه أمثلته على التوالى :

١ - خاف - خافا - خافتا - خافوا . (إسناد إلى الضمائر الحركية) .

٢ - خفت - خفنا - خفن . (إسناد إلى الضمائر المتحركة) .

٣ - يخاف .

٤ - خُف ربك .

وليس بعسير وزن هذه الصيغ في ضوء ما أسلفنا من تحليل . على أساس سقوط عين الفعل في كل حال .

القسم الثالث : - ما كانت لامه بحسب الأصل حرف علة (واوا أو ياء) ويسمى بالفعل الناقص ، ومن أمثله : غزا ، ورمى ، ورضى ، وسرو .

ووجود الياء والواو في : رضى وسرو - واضح ، ولكنه في : غزا ورمى - قد تعرض لما سبق أن تعرض له الفعل الأجوف .

فأصل الفعلين : غَزَوْا وَرَمَوْا ، وتقول القاعدة الصرفية : « تحركت الواو والياء ، وانفتح ما قبلهما ، فقلبتا ألفين » ، وتقول نحن ما سبق أن قلناه بصدد قول وَبَيَّعَ : -

فإن التقسيم المقطعى للفعلين يأتي هكذا :

غزو ga/za/u-a

رمى ra/ma/i-a

أى : أن المقطع الأخير سوف يكون غريباً عن نسيج اللغة ، فهو مؤلف من حركات فقط ، ولذلك أسقطت اللغة العنصر الأصلي في الازدواج

وهو الضمة (u) — أو الكسرة (i) ، وهو الذى ينشأ عنه الانزلاق ،
أى : لام الكلمة ، فاتصلت الفتحتان القصيرتان لتصبحا فتحة طويلة هكذا :

غزا ga/z a a

رمى ra/m a a

وكلا الفعلين بوزن : فعا fa/‘ a a

فهو إذن ثلاثى الأصل ، ثنائى المنطوق ، تماما كالأجوف .

ولقد نتساءل : لماذا تخلصت اللغة من الواو والياء فى هذين المثالين ،
ولم تتخلص منهما فى (رضى وسرو) ؟

والجواب : أن الواو ، والياء فى غزو ورمى — ضمن حركة ثلاثية
ثقيلة ، كما يظهر من التحليل ، على حين أنهما فى (رضى وسرو)
نتيجة حركة ثنائية هذا أمر .

والأمر الآخر : أننا هنا لاننشىء اللغة ، ولكننا ندرس واقعا لغويا ،
كما هو ، وهذا الواقع قد روى لنا بعض الأفعال منسوبة إلى أبواب معينة.
أبقت على الواو والياء ، وعاملتهما معاملة الصوامت ، كما جاءت الأفعال
الأخرى منسوبة إلى أبواب أسقطت الواو والياء .

(إسناد ماضى هذه الأفعال)

هذه الأفعال تشير إذن إلى أن عندنا أربعة نماذج ، هي : —

١ — غزا	والأصل	gazawa
٢ — رمى	والأصل	ramaya
٣ — رضى	وهى على أصلها	radiya
٤ — سرو	وهى على أصلها	sarūwa

فالنموذجان الأول والثانى ، إذا أسندا إلى ضمير رفع متحرك أو إلى ضمير التثنية الحركى (الألف) يرجع كل منهما إلى أصله متى اقتصر على صوامته الثلاثة فيقال : —

غزوت	غزونا	غزون	غزَوْا .
رميت	رمينا	رمين	رَمَا .

فإذا زاد الفعل على ثلاثة تحول موقع الألف فى كلا الفعلين إلى ياء فيقال ، غازينا ، ورامينا ، وراميا ، واستغزينا واسترمينا ، واسترميا .

وإذا أسند أحد النموذجين إلى ضمير الجماعة الحركى (الواو) فإن الصرفين يرون أن لامه تحذف ، فيقال : غزَوْا ، ورمَوْا ، ويرون أن الفتحة على عين الفعل تبقى دلالة على أن لام الفعل المحذوفة ألف .

وقد سبق أن ذكرنا أن الألف ، وهى فتحة طويلة لا تمثل لام الفعل ، وإنما هى حركة العين طالت بعد أن سقط العنصر الثانى من المزدوج ، فذهبت بسقوطه اللام ، فليس قبل الألف فتحة على عين الفعل ، كما تراءى للصرفين .

والذى حدث هو أن الفعل : غزا gazaa ينتهى كما نرى بفتحة طويلة فحين أسند إليه ضمير الجماعة الحركى ، وهو أيضاً ضمة طويلة ، اجتمعت حركتان طويلتان ، وهو ما تكرهه العربية ، فى نسيجها المقطعى (وقد سبقت

إشارة إلى ذلك في حديثنا عن خصائص المقطع العربى (، وفى مثل هذه الحالة تختصر الحركة الطويلة الأولى لتصبح فتحة قصيرة ، ويتم الانزلاق بينها وبين ضمير الجماعة الحركى ، فتنشأ فى النطق واو ، نتيجة اجتماع الحركات المختلفة هكذا :

$$\text{gazaa} + \text{uu} > \text{gaza} + \text{uu} > \text{gazaw}$$

وإذن ، فالحركة بعد العين هى نصف الألف ، وليست دلالة على أن المحذوف ألف كما يقال .

وقس على ذلك سائر أمثلة الباب .

ويأتى بعد ذلك دور النموذجين الثالث والرابع : (رضى ، وسرو) والأول بزنة : فِعل ، والثانى بزنة : فُعل ، ويلاحظ أن لام الفعلين هى الانزلاق بين الكسرة والفتحة فى الأول ، وبين الضمة والفتحة فى الثانى هكذا : —

$$\underbrace{\text{u} + \text{a}}_{\text{w}} - \underbrace{\text{i} + \text{a}}_{\text{y}}$$

ويرى الصرفيون أن لام الفعلين فى الماضى تبقى على حالها عند اتصال ضمير الرفع المتحرك بهما ، أو عند اتصال ألف الاثنين ، فيقال : رضيت — سرُوت — رَضِينَا — سرُونَا .

رَضِين — سرُون — رَضِينَا — سرُونَا ، بزنة فعلت . . . الخ . .

وتحذف لام الفعل الماضى عند اتصال واو الجمع بهما ، مع ضم العين لمناسبة الواو ، فيقال :

رَضُوا - وَسَرُوا - بزنة : فَعُوتَا .

أى : أن لهذا الفعل فى نظرهم حالتين كما رأينا .

والواقع الصوتى يدلنا على أن لهذين الفعلين فى الإسناد ثلاث حالات

الحالة الأولى : -

حالة بقاء لام الفعل كما هى ، وذلك عند اتصال الفعل بضمير الاثنين الحركى ، فيقال :

رَضِيَا وَسَرُوا - بزنة فَعِلَا ، وَفَعُلَا .

الحالة الثانية : -

حالة سقوط لام الفعل ، وهى الانزلاق ، مع تعويض موقعى بتطويل الحركة الأولى المتبقية من المزدوج ، وذلك عند إسناده لضمير رفع متحرك فيقال : -

سَرُوتَ (فَعُوتَ)

رَضِيْتُ (فَعَيْتَ)

سَرُونَا (فَعُونَا)

رَضِينَا (فَعِينَا)

سَرُونَا (فَعُونَا)

رَضِينَا (فَعِينَا)

الحالة الثالثة : -

حالة سقوط لام الفعل ، بما فى ذلك المزدوج بجزئيه ، أى : دون أى تعويض ، وحينئذ تتحرك عين الفعل بضمير الجماعة الحركى ، فيقال :

رَضُوا سَرُوا ، بزنة : فَعُوتَا .

(إسناد المضارع والأمر من هذه الأفعال)

يرى الصرفيون أن النماذج الأربعة تسلك في حالة المضارع والأمر مسلكاً واحداً ، عند إسنادها إلى الضمائر المختلفة .

فمع ألف الاثنين لا تحذف اللام ، فيقال : —

يغزوَان — يرْمِيَان — يرَضِيَان — يسْرُوَان .

وينضم إليها نموذج خامس ، ينتهي بالألف في الماضي والمضارع ، وهو نموذج (سعى يسعى) ، فيقال في إسناده إلى ألف الاثنين : يسعيان . طرداً للباب على وتيرة واحدة .

وكل هذه الأفعال بوزن : يفعْلَان .

أما عند الإسناد إلى واو الجماعة فإن اللام تحذف مطلقاً في الأفعال المنتهية بياء أو واو ، ويضم ما قبلها لمناسبة واو الجماعة فيقال : —

يغزوْن — يرْمُون — يسرون — واغزوْا — ارْمُوا — اسروْا .

وفي الأفعال المنتهية بألف ، تحذف الألف وهي لام الفعل ، وتبقى الفتحة قبلها دليلاً عليها ، فيقال : —

يرَضُون ، ويسعون — ارَضُوا ، واسعوا .

ونفس السلوك مع ياء المخاطبة ، فالأفعال المنتهية بياء أو واو تحذف لامها ويكسر ما قبلها لمناسبة الياء فيقال : —

ثغرين — ترمين — تسرين ، بزنة تفعين .

اغزى — ارمى — اسرى ، بزنة افعى .

والأفعال المنتهية بألف تحذف ألفها ، وتبقى الفتحة قبل ياء المخاطبة دليلاً عليها فيقال :

ترَضِين — تسعِين — ارَضِيْ — اسْعِيْ .

المضارع بزنة : تفَعْنِ — والأمر بزنة : افْعِيْ .

وفىما يتعلق بسقوط اللام فى هذه الأحوال الإسنادية كلها فهو واقع صوتى مؤكد ، كما قرره الصرفيون ، وقد سقطت اللام مع المزدوج بعنصريه ، وقد كان الوجود قبل الإسناد هو العنصر الأول من المزدوج ، أى : أن الفعل بلا لام حتى قبل الإسناد . ولكن عين الفعل أصبحت حركتها هى نفس الضمير الحركى : (واو الجماعة أوياء المخاطبة) ، فى لامة ياء أو واو .

وأما الأفعال المنتهية بألف مثل : يرضى ويسعى ، فقد احتفظت بحركتها ، ولكنها قصرت بعد أن كانت طويلة ، هكذا : —

yardaa + uuna > yarda + uuna > yarda + wna

ومع ملاحظة أن الألف لا تمثل لام الكلمة ، كما قلناه مرارا ، بل هى أحد عنصرى المزدوج ، الذى ينتج عن وجود انزلاق الواو أو الياء ، أعنى : لام الكلمة .

فوزن	يسعى	ويرضى	يفعى .
ووزن	يَسْعَوْنَ	وِيرْضَوْنَ	: يَفْعَوْنَ
ووزن	اَسْعَى	وَارْضَى	: اَفْعَى .

القسم الرابع : — من المعتل هو ما اجتمع فى مادته حرفا علة ، ويسمى هذا القسم من الأفعال : (اللفيف) ، وهو بحسب توزيع مادته المعتلة نوعان :

الأول : — أن تكون فاؤه ولامه من حروف العلة ، ويسمى (اللفيف المفروق) ، لأن حرفى العلة يفرق بينهما صوت صامت ، مثل : وَقَى ، ووَقَّى ، وهو على الأصل فيه ، بوزن : فَعَلَّ ، ثم يصير إلى وَقَى — وَقَّى ، بسقوط اللام مع المزدوج ، على ما ألفتة اللغة ، بوزن : فَعَى .

وحكمه ، أنه باعتبار أوله كالمثال ، وباعتبار آخره كالناقص . ولن يصعب عليك إسناده إلى الضمائر المختلفة ، غاية ما هناك أن الأمر من هذا الفعل بعرضه لسقط فائه ولامه ، أما سقط الفاء فلأنما تسقط فى المضارع ،

والأمر من المضارع ، وأما سقوط اللام فلأنه يبنى على حذف حرف العلة ،
وعليه لا يبقى للأمر منه سوى عين الكلمة : (ق - ف) ، فلجأت اللغة
إلى تعويض هذا الحذف المحذف بالكلمة ، بأن أضافت إليها هاء السكت في
حالة الوقف ، فيقال : قِه ، وِفِه ، أما عند الوصل فتحذف هذه الهاء
أيضاً ، وتبقى الكلمة على مقطع واحد قصير مفتوح : ق = ص ح .

الثاني : - أن تكون عينه ولامه من حروف العلة ، ويسمى (اللفيف
المقرون) ، أى : الذى اقترن فيه حرفا العلة ، وهو كالناقص فى كل
ما مضى من أحكام .

(ملاحظات على إسناد بعض الأفعال)

يجدر بنا أن نشير إلى أن الفعل المنتهى بضممة طويلة ، مثل : يدعو -
تتحد صورته فى حالتى الإسناد إلى واو الجماعة ونون النسوة ، فيقال :

الرجال يَدْعُونَ - النساء يَدْعُونَ

وربما خفى فى الظاهر الفرق بين الصيغتين ، ولكنه يظهر عند التأمل .
فالضممة الطويلة فى الجملة الأولى هى ضمير الجماعة الحركى ، وهى بمثابة
اسم ، مسند إليه فى الجملة الخبرية ، والنون بعدها علامة رفع الفعل ، حرف
مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب .

وأما الضمة الطويلة فى الجملة الثانية فهى حركة عين الفعل ، وهى إذن
حرف من بنية الفعل ، تم يتصل الفعل بنون النسوة ، ونون النسوة ضمير ،
كما نعلم ، وهى المسند إليه فى الجملة الخبرية .

وبذلك يتضح الفرق بين الصيغتين رغم اتحاد صورتيهما ، ووزنهما واحد
(يفعون) على المنهج الصوتى الذى نلتزمه . وهو خلاف ماذهب إليه
الصرفيون من أن وزن المسند إلى واو الجماعة : (يفعون) ، ووزن المسند
إلى نون النسوة : (يفعان) ، وهو مذهب يخضع لتأثير الكتابة ، وخداعها
البصرى ، سع أن الصرف قضية الأصوات لا غير .

بناء الفعل للمفعول

يعتبر بناء الفعل للمفعول من الحالات التي تتجلى فيها ظاهرة التحول الداخلي في الحركات داخل مادة الكلمة ، فكأن بعض الحركات يوحى في اللغة بالوضوح ، وبعضها يوحى بالغموض ، وحسبك أن تعلم أن أوزان الكلمة الثلاثية العشرة قد تجنبت تتابعا ثقيلا هو : الضمة والكسرة في مقطعين متوالين : ui - iu ، كما سبق بيانه .

وقد أفادت اللغة من هذه الخاصة في التركيب الحركي ، فلجأت إلى استخدام تتابع الضمة والكسرة في بناء الفعل الماضي الثلاثي للمفعول ، فكلمة : كَتَبَ kataba تصبح كُتِبَ kutiba ، وعلى ذلك بناء الأفعال : سَعَى ورُضِيَ ، ومُدَّ ، وزُلْزِلَ ، وقُدِّمَ ، وضُورِبَ ، وهو ما يعبر عنه الصرفيون . بضم أول الماضي وكسر ما قبل آخره .

وفي بناء الفعل المضارع الثلاثي للمفعول تستخدم الحركتان : الضمة والفتحة (u + a) على النحو التالي :

يَكْتُبُ yaktubu تصبح : يَكْتُبُ Yuktabu

وهو ما يعبر عنه الصرفيون بضم أول المضارع وفتح ما قبل آخره .

ولا فرق في الماضي بين الفعل الصحيح والمعتل ، غير أن الفعل الأجوف مثل : قال وباع ، يبقى كما هو ، ثنائي المنطوق ، وإن كان ثلاثي الأصل ، فتتحول فتحته الطويلة إلى كسرة طويلة عند بنائه للمفعول ، فيقال : قيل وبيع ، بزنة : فيل-لفعلين ، وأصلهما : قُولَ وُبَيْعَ ، بزنة : فِعْلَ ، تحولت الكلمة الثلاثية البنية إلى ثنائية ، تجنبنا للمقطع الحركي المكروه في اللغة ، وعوض عن ذلك طول في المقطع الأول : -

qu / wi / la > qii / la

bu / yi / 'a > bii / 'a

جرى عليه الناطقون بها من الفصحاء ، وإن جاءت روايات لهجية تغلب
الضمة على الكسرة ، فتقول : بوع وفول :

وإذا كان الماضى مبدوءاً بتاء زائدة مثل : تَقْدَمُ وَتَنَافَسَ ، ضم أوله
وثانيه ، وكسر ما قبل الآخر فقليل : تُقْدَمُ ، وَتُنَافَسُ ، ويضم أوله وثالثه
إذا كان مبدوءاً بهمزة وصل مثل : أُسْتَفْهِمَ ، وَأُصْطَلِحَ .

بقيت أخيراً مسألة المضارع من الفعل الناقص ، مثل : يسعى ، ويرمى
ويدعو ، وهى أفعال سقطت لامها ، فأصبحت ثنائية المنطوق ، وإن كانت
ثلاثية الأصل .

وبناء هذه الأفعال للمفعول يكون يضم الأول ، وفتح الآخر ، فيقال :
يُسْعَى-يُرْمَى ، يُدْعَى ، بزنة : يُفْعَى ، وفيما سبق بيان واف لهذه التصرفات .

توكيد الفعل بالنون

أسلوب توكيد الفعل بالنون المشددة هو نمط خاص بالعربية . لم تعرفه أية لغة من اللغات السامية الموجودة ، وإن عرف بعضها أنما طا أخرى .
والأفعال بالنسبة إلى التوكيد بالنون ثلاثة أنواع : -
١ - نوع لا يؤكد مطلقاً ، وهو الماضي ، وما ورد منه مؤكداً بالنون فهو مؤول ، أو ضرورة .

٢ - نوع يجوز أن يؤكد بالنون مطلقاً ، وهو فعل الأمر . وذلك أن من خصائص نوني التوكيد اتصالها بمعنى المستقبل ، والأمر مستقبل دائماً ، ولذلك يجوز تأكيده بهما مطلقاً .

٣ - وأما المضارع ففي تأكيده بهما تفصيل ، لأن دلالة تراوح بين الماضي والحال والمستقبل ، فإن اتصل به ما يمحّضه للمضى لم يجز تأكيده ، كما إذا دخلت عليه (لم) وهي حرف قلب ، أى : أنها قلب زمن الفعل إلى المضى ، بعد أن كان محتملاً الحال والاستقبال . وإذا كان المضارع مثبتاً مستقبلاً ، جواباً لقسم ، غير مفصول من لاهه بفواصل - وجب تأكيده ، كقوله تعالى : « وتالله لأكيدنّ أصنامكم » .

ويكون توكيده قريباً من الواجب إذا كان المضارع شرطاً لإن المؤكدة بما ، مثل قوله تعالى : « وإما تخافنّ » ، أو وقع بعد أداة طلب نحو قوله : « ولا تحسبنّ الله غافلاً » .

ولكن يمتنع تأكيده إذا كان منفيًا ، كقوله : « تالله تفتنّو تذكر يوسف » ، والمراد : « لاتفتنّو » - أو إذا كان مفصولاً من اللام بفواصل نحو قوله : « لاإلى الله تحشرون » .

وتنحصر حالات اتصال المضارع بنون التوكيد في خمس حالات ، فصلتها كتب الصرف ، وحددت قواعدها في حدود تصور القدماء الذي مضت منه نماذج ، وإليك ما قالوه :

١ - إذا دخلت نون التوكيد على الفعل ، وكان مسنداً إلى اسم ظاهر ، أو إلى ضمير الواحد المذكور ، فتُفتح آخره لمباشرة النون له ، سواء كان

صحيحاً أو معتلاً ، نحو : لينصرنّ زيد ، وليقضين ، وليدعون ، وليسعين .

٢ - فإذا كان مسنداً إلى ضمير الاثنين حذفت نون الرفع فقط ، وكسرت نون التوكيد ، نحو : لتصرانّ ، ولتقضيانّ .

٣ - وإذا كان مسنداً إلى واو الجمع ، فإن كان صحيحاً حذفت واو الجمع مع نون الرفع ، نحو : لتصرنّ ، بضم ما قبل النون .

وإن كان ناقصاً ، وكان ما قبل حرف العلة مضموماً أو مكسوراً - حذفت لام الفعل نحو : لتدعن ، ولتقضن ، بضم ما قبل النون .

وإن كان ما قبلها مفتوحاً حذفت لام الفعل ، وبقي فتح ما قبلها ، وحركت واو الجمع بالضمّة ، نحو : لتسعونّ ، ولتبلون .

٤ - وإن كان مسنداً إلى ياء المخاطبة حذفت الياء والنون ، نحو : لتصرنّ يا هند ، ولتغزنّ ، ولترمنّ ، بكسر ما قبل النون ، إلا إذا كان الفعل ناقصاً ، وكانت لامه مفتوحة ، فتبقى ياء المخاطبة محركة بالكسر ، مع فتح ما قبلها ، نحو : لتسعينّ ، ولتبلينّ يا هند .

٥ - وإن كان مسنداً إلى نون النسوة زيدت ألف بينها وبين نون التوكيد ، وكسرت نون التوكيد ، نحو : لتصرنّانّ يانسوة ، ولتسعينّانّ ، ولتغزونّان ، ولترمينّان .

هذه هي الحالات الخاصة بتوكيد الفعل على اختلاف نهاياته وأحوال إسناده .

(رأينا في نون التوكيد)

بيد أن نون التوكيد تثير مشكلة كان ينبغي أن تتناولها بحوث الصرفيين أولاً وقبل كل شيء ، وهي مشكلة بنيتها كأداة من أدوات العربية ، ولكن القدماء معذورون في عدم التفاتهم لهذه المشكلة ، إذ كان درسهم منصبا على تعريف الكلمة المكتوبة ، لا المنطوقة ، ولقد صرفتهم خصائص الكتابة عن كثير مما يثيره الدرس الصوتي ، والعمليات النطقية المتفاعلة . وهو أمر خفى كذلك عن ملاحظة كثيرة من المحدثين .

والواقع أن العربية لم تعرف اسما أو فعلا أو حرفا جرى في نسجه المقطعي على هذا النحو الغريب المتمثل في نون التوكيد الثقيلة : (ص - ص - ح) فهذا شكل مرفوض أساساً في اللغة ، وكذلك لم تعرف اللغة أداة تتكون من حرف واحد (ص) ، كما في النون الخفيفة .

وإذا أردنا أن نتصور تكوينها فيجب أن يكون على الأساس الذي عرفته اللغة ، والذي سبق أن شرحناه في حالة أخذ فعل الأمر من المضارع ، حين احتجنا إلى همزة وصل ، تيسر النطق بالساكن ، فإذا كانت نون التوكيد على هذا النسق فيجب أن تكتب عناصرها هكذا : ('anna) ، فهي (أن) الناسخة : أخت إن ('inna) ، مع فارق مهم هو أن همزة الناسخة حين تتعامل مع الأسماء في الجملة - همزة قطع ، وهمزة هذه حين تلحق بالفعل - وصل .

ومع فارق آخر ، بينها وبين كل همزة وصل عرفتها اللغة العربية هو: أن همزة نون التوكيد لا تظهر مطلقاً ، لأنهم مدرجة في الكلام دائماً ، لا يبدأ بها أبداً .

وإذن فالتعامل مع نون التوكيد هو تعامل مع التركيب المقطعي : ('anna) في غالب الأحوال ، أي مع مقطعين ، أحدهما : طويل مقفل 'an (ص + ح + ص) يتحول إلى (ح + ص) في الاستعمال ، والآخر قصير مفتوح : (ص + ح) ، على حين تكون النون الخفيفة مقطعاً واحداً : أن - 'an .

وعلى هذا الأساس نبدأ فى تحليل علاقات هذا التركيب المقطعى بما يتصل به من نهايات الأفعال المختلفة ، ولسوف نعود لمناقشة هذا الموضوع فى باب المصدر الصناعى .

الحالة الأولى : —

حالة تأكيد الفعل المسند إلى اسم ظاهر أو ضمير الواحد المذكور ، وحينئذ سوف يكون اتصال الفعل بالنون مباشراً . بعد سقوط حركته الإعرابية نتيجة بنائه ، هكذا :

ينصر + أن = ينصرن

yanşuru + 'anna > yanşuranna

وهنا تتجلى لأعيننا حقيقة هى : أن الفعل قد فقد حركته الإعرابية ، وأصبحت نهايته (وهى الراء) متحركة بحركة الوصل (وهى الفتحة) فلهذا قيل : إن الفعل مع نون التوكيد يبنى على الفتح ، حين ظن النحاة أن الفتحة فتحة بناء مجتلبة خاصة بالفعل ، وهى فيما كشف عنه تحليلنا هذا جزء من أداة التوكيد ، ظهر فى هذه الحالة المباشرة ، واختفى فى الحالات غير المباشرة حين ووجه بحركات ذات وظيفة أساسية ، وهى الضمائر الحركية المسند إليها ، فغطى وجودها على وجود حركة الوصل .

فإذا أكدنا أفعالا معتلة ظهرت لنا صورة أخرى ، فنحن نعلم أن الأفعال (يسعى ويرمى ويدعو) ، قد فقدت لامها حين سقط الانزلاق من النطق ، واقتصر على العنصر الأول من المزدوج . وعلى ذلك فوزنها على التوالى : يفعى ويفعى ويفعو .

فإذا اتصلت نون التوكيد بآخر الفعل وجدنا أن العنصر الثانى من المزدوج قد عاد فى صورة حركة الوصل الخاصة بالنون ، وحينئذ يسترد الفعل لآله هكذا : —

يدعون = yad'u + anna = yad'uanna = yad'uu + 'anna

يرمين = yarmi + anna = yarmiyanna = yarmii + 'anna

ولما كانت حالة (يسعى) لا يتأتى معها انزلاق لتماثل الحركات ، فقد عوملت على أصلها توحيداً للنموذج ، وأصبحت كل الأفعال بزنة الفعل الصحيح : *يَفْعَلْنَ* .

الحالة الثانية : —

حالة تأكيد الفعل المسند إلى ضمير التثنية الحركي ، ومعنى ذلك أن نهاية الفعل لن تتصل بالنون ، لوجود فاصل هو حركة التثنية ، وهي — كما نعلم — فتحة طويلة في مثل : —

ينصران — يسعيان — يرميان — يدعوان .

فإذا أضبفت نون التوكيد إلى هذه الصيغ أصبحت على نحو : ينصرانِ نَ وقد رأى الصرفيون أن إجراءين قد حدثا لهذه الصيغة هما : —

١ — حذف نون الرفع لتوالى الأمثال ، لأن لدينا ثلاث نونات .

٢ — كسر نون التوكيد المفتوحة .

ولكن من الضروري ملاحظة ما سبق أن قلناه في دراستنا عن المقطع من أن صيغة مثل (ينصران) (*yan/su/raan/ni*) ينتج فيها مقطع مديد من نوع (ص + ح + ح + ص) ، وهو مقبول في هذه الصيغة بخاصة . مخافة الالتباس بتأكيد الفعل المسند إلى المفرد .

ذلك أن المؤلف في مثل هذه الحالة عند أمن اللبس أن تختصر الفتحة الطويلة ، وهي ضمير التثنية الحركي ، كما اختصرت الضمة الطويلة ، ضمير الجماعة الحركي ، في الحالة التالية ، فالصيغة بعد حذف نون الرفع تصبح : —

ينصرانَ (*yanşuraa + nna*)

وتصبح بعد الاختصار : — ينصرانَ *Yanşuranna*

وهذه هي بذاتها صيغة تأكيد الفعل المسند للمفرد (ينصرَن) ، ولذلك أبقت اللغة على المقطع المديد في هذه الحالة خوف اللبس ، واحتفظ للفعل بكسر آخره كما كان قبل التوكيد ، على إرادة المخالفة ، حتى لا تتوالى ثلاث فتحات في نهاية كلمة واحدة .

وعلى ذلك قياس بقية الأفعال .

الحالة الثالثة : -

حالة تأكيد الفعل المسند إلى ضمير الجماعة الحركي ، في مثل : (ينصرون) . فيصير الفعل مع النون : ينصرونن . حذفت نون الرفع لتتوالى الأمثال ، فصار الفعل بعد حذفها : ينصرونن - بنون مشددة ، (yan/ṣu/ruun/na) ، فقد وجد في الكلمة مقطع مديد من نوع (ص + ح + ح + ص) ، في حالة الوصل ، وهي صعوبة تتجنبها اللغة عند أمن اللبس كما مضى ، فاختصر هذا المقطع إلى مقطع طويل مقفل : (ص + ح + ص) ، وصارت الصيغة : ينصرُنن (yan/ṣu/run/na) .

والملاحظ أن ضمير الجماعة الحركي هو الذي تعرض للاختصار ، فضاع نصفه ، وبقي نصفه في صورة الضمة القصيرة ، أي : أن المسند إليه في الجملة ما زال باقيا ، بعكس ما يقوله الصرفيون من أن واو الجماعة حذفت ، وضم ما قبل النون دلالة عليها ، فهذه الضمة هي في الواقع ركن الإسناد ، فيما نرى . فإذا حللنا مثالي : (تدُعُنن ، وتقضُنن) لم نجد فرقا بينهما وبين الحالة السابقة ، لأن لام الفعل قد سقطت عند الإسناد إلى ضمير الجماعة الحركي ، والتعامل في حالتنا هذه مع هذا الضمير ، لا مع لام الفعل .

وكذلك لا نجد في حالة تأكيد : تَسْعَوْنَ وَتُبْلَوْنَ ، سوى تزويد ضمير الجماعة الحركي بالضمة ، وهي حركة من جنسه ، فيقال : تَسْعَوْنَ ، وتُبْلَوْنَ ، وهي نفس حركة الراء في : (تنصرُنن) .

الحالة الرابعة : —

حالة تأكيد الفعل المسند إلى ضمير المخاطبة الحركي ، في مثل : —
تنصرين ، فيقال : تنصرينَ ، بثلاث نونات ، تحذف الأولى ، وهي
نون الرفع لتوالي الأمثال ، فيحدث مقطع مديد من نوع : —
(ص + ح + ح + ص) في حالة الوصل : (tan/ʃu/riin/na) ،
فيختصر المقطع المديد إلى مقطع طويل مقفل (ص + ح + ص)
(tan/ʃu/rin/na)

وكذلك الحال في تدْ عنْ ، وتقْضينْ ، وتسْعينْ .
وتزود ياء الأخير بالكسرة من جنسها ، وهي نفس حركة الراء في
(تنصرينْ) .

وما حدث في ضمير الجماعة الحركي من اختصاره ، حدث هنا أيضاً
للضرورة المقطعية ، المشار إليها ، فقد اختصر ضمير المخاطبة الحركي ، وهو
الكسرة الطويلة إلى كسرة قصيرة ، ما زالت هي في رأينا ركن الإسناد .

الحالة الخامسة : —

حالة تأكيد الفعل المسند إلى نون النسوة ، في مثل : أنتن تنصرنَ ، وقد
أبقت اللغة على الصيغة كما هي ، لأنها لا مشكلة معها عند اتصالها بالنون
سوى توالي أمثال ، لكل منها في التركيب قيمة خاصة ، ففي الصيغة (تنصرنَ)
النون الأولى ركن الجملة ، مسند إليه ، والثانية والثالثة جيء بهما لعرض
التوكيد ، فوجب الحرص على كل منها ، واقتضى الإبقاء عليها تطويل
فتحة نون النسوة ، لتفرق بينها وبين نوني التوكيد ، ثم تكسر الأخيرة
هكذا :

تنصرنَ ، على قياس صيغة التثنية .

وعلى ذلك قياس : تدْعونَ — ترمينَ — تسعينَ .

(نون التوكيد الخفيفة)

وهى نون ساكنة أشبه بنون التنوين ، غير أنها تفيدنا تأكيد وقوع الحدث ، وقد جاءت هى والثقيلة فى قوله تعالى : « لِيَسْجَنَنَّ وَلِيَكُونَ مِنْ الصَّاعِرِينَ » ، وهى ترسم ألفا ، على هذا النحو : (ليكوناً) ، وسميت « خفيفة » لأنها ساكنة دائماً ، لا يصح تحريكها ، وأصلها كما سبق : أنْ - 'an .

وهذه النون الخفيفة يجوز أن يؤكد بها كل فعل يؤكد بالنون الثقيلة. أى : أنهما يتبادلان المواقع ، ماعدا حالات لا يصح أن تستعمل فيها الخفيفة ، وهى : -

١ - أن يجرىء بعد فتحة طويلة (ألف) ، وذلك كالفعل المسند إلى ضمير الاثنين الحركى (ألف الاثنين) فى مثل : اقعدا ، ولا تلعبا ، وأبضاً الفعل المسند إلى نون النسوة ، حيث تزداد ألف فارقة بين نون النسوة ونون التوكيد ، فى مثل : اقعدن ، وكتصّلين .

والسر فى ذلك أن هاتين الحالتين ينشأ فيهما المقطع المديد المقفل ، بصامت واحد : -

(ص - ح - ح - ص) - وصلا ووقفا : - اقعدان - اقعدنان ، ولا يمكن فيهما اختصاره ، كما سبق فى الأمر من الفعل الأجوف .

٢ - فإذا وقعت فى سياق يفرض تحريكها حذفت ، وذلك كقول الشاعر .

لا تُتِهِنَ الْفَقِيرَ عَمَّا أَنْ تَرْكِعَ يَوْمًا وَالْدَّهْرُ قَدْ رَفَعَهُ

أصله : (لا تُتِهِنَنَّ الْفَقِيرَ) ، فلما التقت النون الخفيفة (الساكنة) باللام الساكنة حذفت ، لأن تحريكها غير جائز .

٣- وتطى هذه النون فى الوقف حكم التنوين ، فإن وقعت بعد فتحة قلبت ألفا ، فىقال فى (اقعدَنَّ) : اقعدا ، وإن وقعت بعد ضمة أو كسرة حذفت ، ويجب حينئذ أن يرد ما حذفت فى الوصل لأجلها ، فى مثل حالة الإسناد إلى واو الجماعة أو ياء المخاطبة ، فىقال فى :
اضرِبَنَّ : ا ضربوا ، وفى اضرِبَنَّ : اضرِبِ .

- ١٠٥ -

الأسماء

الاسم باعتبار الجمود والاشتقاق

يشيع في الدراسات الصرفية مصطلحا الجمود والاشتقاق ، ويرى الصرفيون أن الجامد هو : ما لم يؤخذ من غيره ، وأن المشتق هو : ما أخذ من غيره .

وإذا تذكرنا ما سبق أن قلناه من أن أساس الكلمة العربية الذي تؤخذ منه كل صورها هو (المادة) ، التي هي عبارة عن الصوامت المجردة من الحركات ، دون مازيادة — أدركنا أن كل كلمة في اللغة (مأخوذة) من هذه المادة ، سواء أكانت جامدة أم مشتقة بمقياس الصرفين .

وهذا يحتم ضرورة وضع تعريف آخر للجامد ، على أنه : (مايؤخذ من مادته على غير قياس) .

والمشتق : « ما يؤخذ من مادته على قياس » .

ففي اللغة مادة غير قياسية الصور ، أي : لا تتحقق لغويا إلا في صورة كلمات قليلة ، وذلك كمادة (ر ج ل) التي لا يؤخذ منها سوى كلمتي (رَجُل ورَجُل) ، فهي إذن مادة غير مخصصة ، أو هي عقيمة جامدة .

وكذلك لو نظرنا في مادة (ل ي س) ، فقد أخذ منها الفعل : (ليس) على غير قياس ، لأن قياس الفعل الماضي أن تتحرك عينه ، من ناحية ، وأن يكون له مضارع وأمر من ناحية أخرى ، وهو ما لم يتحقق فيما أخذ من هذه المادة ، فهو إذن كلمة جامدة أخذت من مادة غير مخصصة .

وفي اللغة مادة قياسية الصورة ، ومثالها مادة : (ك ت ب) ، التي يمكن أن تؤخذ منها صور كثيرة قياسية مثل : كتب — يكتب — كتابة — تكاتب — مكاتب — تكاتباً — كاتب — مكتوب — كتاب — كتب . . . الخ فهي إذن مادة مخصصة ، لأن لكل صورة من هذه الصور قاعدة تصاغ على أساسها ، سواء أكان ذلك على أساس تغيير الحركات داخل المادة ، أم كان على أساس إصاق زوائد خاصة بالصيغة المراد اشتقاقها ، أم كان على الأساسين كليهما .

وبذلك يعتبر الفعل والمصدر مثل باقى المشتقات التى تنبىل من الماده المحصبة ، لأن كلا منهما نتيجة إقحام الحزكات بين صوامت الماده ، وكل منهما ذو صور مختلفه ، ومردهما جميعاً إلى هذه الماده التى لا يختلف الحكم عليها مهما اختلف تكوينها .

ويشتق من الماده المحصبة فى العربيه مجموعه من الأسماء المشتقة ، وهى :
المصدر - اسم المرة واسم الهيئه - المصدر الصناعى - اسم الفاعل -
صيغ المبالغة - اسم المفعول - الصفة المشبهة - اسم التفضيل - أفعال
التعجب - اسم الزمان والمكان - المصدر الميمى - اسم الآلة .

كما يشتق من هذه الماده صيغ الأفعال الثلاثة : -

الماضى والمضارع والأمر

وقد تقدم الحديث عن اشتقاق الأفعال ، وبقي الحديث عن مشتقات
الأسماء .

أولاً - المصدر

والمصدر هو اسم الحدث الذى تحمله مادة الكلمة فى أصولها الصامتة، وهو لا يأتى إلا من مادة مخصصة يمكن أخذ المشتقات منها قياساً ، وليس للمصدر أوزان محددة ، فكل أوزانه سماعية فى الحقيقة ، حتى ما كان منها كثير الوقوع . وهو من حيث البنية المقطعية يعتمد فى بدايته على أحد المقطعين : (القصير ، أو الطويل المقفل) ، وقد تجنبت اللغة أن تبدأ أحد مصادرها بالمقطع الطويل المفتوح ، وهو فى ذلك يؤيد ملاحظتنا عن بنية المجردات .

وقد جرى الاستعمال اللغوى على ربط المصدر بفعله ، بحيث لا يسهل استخراج المصدر إلا إذا عرفت صيغة الفعل ، فمصدر الثلاثى يختلف عن مصدر الرباعى ، أو الخماسى ، أو السداسى . ومن اليسير أن يتأكد فى ذوق المتكلم خاصة استخراج المصدر نتيجة كثرة الاستعمال ، وتكرار الملاحظة ، أى : أن السماع هو الأساس فى معرفة مصدر الفعل ، ولكن مصدر الفعل الثلاثى أقل قياسية من مصادر الأوزان الأخرى .

وقد سبق لنا فى دراسة أوزان الفعل المزيد أن قرّنا كل فعل مزيد بمصدره ، وهنا نذكر أوزان مصدر الفعل الثلاثى .

ولهذا المصدر ستة أوزان تتوزع بالتساوى على صيغ الفعل الثلاثى .

فَعِيل - فَعِيل - فَعُل .

فلكل صيغة وزنان ، أحدهما إذا كان الفعل متعدياً ، والآخر إذا كان لازماً .

فقياس مصدر (فَعِيل) ، بأية حركة تحركت عين مضارعه ، إذا كان متعدياً ، هو : فَعُل ، مثل : قَتَلَ قَتْلًا ، وضَرَبَ ضَرْبًا ، وردّ رَدًّا .

وقياس مصدره إذا كان لازماً هو : فُعُول ، مثل : جلس جلوساً ، وخرج خروجاً ، وقعد قعوداً .

وشرط اطراد وزن هذا المصدر الأخير ألا يدل فعله على حرفة ، أو صوت ، أو تقلب .

وإلا ، فإن قياس ما دل على حرفة : فَعَالَة : حلق حلاقة ، وخرط خراطة .

وقياس ما دل على صوت فَعَال : صرخ صراخاً ، أو فعيل : كنهق نهيقاً .

وقياس ما دل على تقلب فَعَلَان : غلى غلياناً .

وأما مصدر فَعَل (ومضارعه يفعل) فيأتى للمتعدى منه على وزن فَعَل ، مثل : حمد يحمد حمداً ، وفهم يفهم فهماً .

وقياس مصدر اللازم منه فَعَلٌ ، مثل : تعب ينعب تعباً ، وفرح يفرح فرحاً .

وأخيراً يأتى مصدر فَعُلَ ، وهو لازم دائماً ، وقياسه أن يكون على وزن فَعَالَة ، أو فَعُولَة ، مثل : ظرف ظرافة ، وصعب صُعوبة .

فهذا عن الأوزان القياسية ، أما عن الأوزان السماعية لمصادر الثلاثي فهي كثيرة : —

ومن مصادر فَعَل : طلب طلباً ، ونبت نباتاً ، وكتب كتاباً ، وحرس حراسة ، وحسب حسباً ، وشكر شكراً ، وذكر ذكراً ، وكرم كرمناً ، وكذب كذباً ، وغلب غلبة ، وحى حماية ، وغفر غفراناً ، وعصى عصياناً ، وقضى قضاء ، وهدى هداية ، ورأى رؤية .

ومن مصادر فَعِل يفعل : لعب لعباً ، ونضج نضجاً ، وكره كراهية ، وسمن سمناً ، وقوى قوة ، وصعد صعوداً ، وقبل قبُولاً ، ورحم رحمة .

ومن مصادر فَعُل : كرم كرمًا ، وعظم عظمًا ، ومجد مجدًا ، وحسن حسناً ، وحلم حلمًا ، وجمل جمالاً .

ثانيا - المصدر الدال على المرة والهيئة

وقد عرفت العربية نوعا من المصادر يدل على المرة أو الهيئة ، وهو من الثلاثي على وزن (فَعْلَة) لما دل على المرة ، كجلس جَلَسَة ، وقعد قَعْدَة ، ووقف وَقْفَة . إلا إذا كان المصدر على وزن (فَعْلَة) فيدل على المرة بالوصف : دعوة واحدة .

وعلى وزن (فَعْلَة) لما دل على الهيئة ، كجلَسَة وقَعْدَة ، ووقْفَة . فإذا كان المصدر على (فَعْلَة) دُل على الهيئة بالوصف : نشدة عظيمة ، أو بالإضافة : نشدة الملهوف .

أما من غير الثلاثي ، فيدل عليهما بالمصدر القياسي محتوما بالتاء ابتسم ابتسامة ، ويفرق بين المرة والهيئة بالوصف ، فيقال في المرة : ابتسامة واحدة ، وفي الهيئة : ابتسامة هادئة .

ثالثا - المصدر الصناعي

ومن أنواع المصادر ما سمي بالمصدر الصناعي ، وهي تسمية محدثة أطلقت على عملية صوغ اسم الحدث من الكلمات الجامدة ، بواسطة اللاحقة (يّة) - أي : الياء المشددة والتاء ، كالإنسانية ، والبشرية ، والنفسية ، والعقلية .

وأكثر ما يأتي هذا المصدر في ترجمة الكلمات المختومة في الإنجليزية بالأحرف (ism) مثل : humanism ، وقد اعتمد هذه القاعدة المجمع اللغوي منذ بعيد ، وشاع استعمالها في الأساليب الفصحى . وقد رويت له أمثلة قديمة ، كالجاهلية ، واليهودية ، والنصرانية ، وورد بعض ذلك في القرآن الكريم .

غير أن هذه اللاحقة (يّة) تثير أمامنا نفس المشكلة التي أثارها نون التوكيد من قبل ، وهي أنها بوضعها الذي يتصوره الصرفيون تخرج على نظام المقطع العربي ، حيث تتكون من صامتين + حركة + صامت (yyat) وهذا البناء المقطعي غير جائز ولا مقبول في العربية ، فهو نمط معروف في اللغات الأوروبية .

ويشارك في نفس الملاحظة ياء النسب المشددة ، تلك التي لا يمكن تصورها في هيئة ياءين مكررتين هكذا : (yy) في حالة الوقف ، أي : حين لا تلحقها علامة إعراب . وليس في العربية مقطع بهذه البنية . كما نفينا من قبل أن يكون في العربية مقطع في صورة صامت واحد هو نون التوكيد الخفيفة (n) ، وكان هنالك حل نراه صحيحاً من وجهة نظرنا .

ولاشك أن لاحقة النسب هذه هي نفسها لاحقة المصدر الصناعي في حالة التأنيث ، فلا فرق بين وقوع اللاحقة في (مصرية) و (إنسانية) ، سوى أن معنى الكلمة الأولى على النسب ، والثانية على المصدرية الصناعية .

وإذن فالحل الذي يتصور لهذه المشكلة بشقيها واحد قطعاً .

وأبادر إلى القول بأن أحداً لم يتصور هذه المشكلة من قبل ، ولم يطرح عنها سؤال ما - على مدى تاريخ الثقافة العربية كله .

والذي أراه في هذه المسألة هو أن أصل هاتين الأداتين - فيما أزعم - هو : (أيّ وأية) ، أو هو (أيّ) وحدها ، إذا اعتبرنا أن التاء في النسب لتأنيث الصفة ، وهي في المصدر للنقل من الوصفية إلى الاسمية .

ولقد نستأنس هنا بما جاء في كليات أبي البقاء من قوله : « والكيفية اسم لما يجاب به عن السؤال بكيف ، أخذ من كيف بإلحاق ياء النسبة ، وتاء النقل من الوصفية إلى الاسمية بها ، كما أن الكمية اسم يجاب به عن السؤال بكم ، بإلحاق ذلك أيضاً » .

والمعروف أن الأدوات في العربية تسبق ما تتعامل معه من الأسماء والأفعال ، لا يستثنى من ذلك سوى حالات قليلة ، منها حالات التوكيد والنسب والمصدرية - التي نحن بصدددها ، فإنها تتعامل مع أواخرها ، ولذلك كان لها وضع خاص تحولات فيه همزة القطع إلى همزة وصل ، سقطت عند اتصال الأداة بالاسم ، في مثل : مصر + أي = مِصْرِيّ < مصريّ ، وذلك مع كسر آخر الاسم لمناسبة الياء .

وكذلك الحال في المصدر الصناعي في مثل : إنسان + أية — إنسانية .

وربما تساءلنا عن التناسب بين معنى الأداة قبل الإلحاق وبعده ؟؟

ونحن نختار أنها (أيّ) الموصولة بمعنى (كل) ، وهي تفيد الشيوع والاستقصاء ، في مثل قولنا : أيّ بشر ، أو أيّ رجل من مصر ، فالوصف بها حين تلحق بالاسم في (مصرى) صادق على كل من يحمل هذه الجنسية ، فهو وصف شائع شامل .

ولا بأس بأن نفترض أن معنى التجريد في المصدر الصناعي ، وهو المعنى المستفاد من إلحاق (أية) بما يسبقها — هذا المعنى لا يبعد كثيراً عن معنى الكلية الذي للأداة (أيّ) ، مع ملاحظة أن من الممكن أن يكون معنى المصدرية الصناعية تطوراً جديداً نسبياً في استخدام الأداة .

هذه على أية حال محاولة للتفسير بناء على افتراض طرحه للدارسين .

رابعاً : اسم الفاعل (١)

وهو وصف يؤخذ من مضارع مبنى للفاعل ، للدلالة على من أحدث الفعل ، أو قام به الفعل .

وإنما قيل : إنه يؤخذ من المضارع لأنه وصف يدل على حدث وزمن ، ودلالته على الزمن ترتبط بالحال وبالمستقبل ، وهذا هو زمن المضارع ، فكلاهما يدل على الاستمرار ، وكون المضارع مبنيًا للفاعل ، لأن المأخوذ منه يكون وصفاً للفاعل أيضاً .

واسم الفاعل من الثلاثي على وزن (فاعل) ، مثل : كاتب ، وواعد ، وراد ، وداع ، وواق ، وراو . مع ملاحظة أن الأمثلة الثلاثة الأخيرة قد فقدت لامها ، فوزنها : فاعٍ ، لا فاعل .

وأما اسم الفاعل من الفعل الأجوف فيتعرض للهمز ، نتيجة صعوبة مقطعية في بنيته :

ومثال ذلك : اسم الفاعل من (قال وباع) ، فهذان فعلان فقد كل منهما عينه نتيجة توالي الحركات في أصلهما : قَوَلَ qawala و بَيَعَ baya'a ، ولما كان كل من الواو والياء هو في الحقيقة انزلاق بين الحركات المتوالية ، وهو انزلاق لم يسغه الناطق العربي ، فقد أسقطه في استعماله الفعلي ، واتصلت الفتحتان : baa'a - qaala ، بوزن فال ، واعتبار القدماء أنهما بوزن (فَعَل) هو نتيجة اعتمادهم على الكتابة ، لا على الأصوات ، وقد سبق هذا التحليل .

فإذا أريد صوغ اسم فاعل من هذين الفعلين فإن عين الفعل تعود لتقع بعد ألف الصيغة : قَاوِل qaa-u-il ، وبائع baa-i/i' ، وفي ذلك من توالي الحركات الكثيرة ما لا يسغه الناطق العربي أيضاً ، وبخاصة في موقع النبر في الصيغة ، ولذلك عمد إلى إسقاط الانزلاق الذي هو الواو

(١) لاحظ في أنواع المشتقات المختلفة وجود المقطع الطويل المفتوح

(ص ح ح) ، على حين قد خلت منه الأسماء المجردة ، وأغلب المصادر ، وهذا في رأينا دليل على أن له وظيفة اشتقاقية تحتاج إلى دراسة خاصة .

والياء ، وأحل صوت الهمزة ، وهو في الحقيقة فاصل حنجري نبرى ، بين الحركات المتعاقبة ، فصارت الكلمتان : قائل qaa'il وبائع baa'i .

وليس في هذه الصيغة قلب للياء أو الواو همزة ، لأنه لا قرابة صوتية بينهما ، كما سيتأكد ذلك في باب الإبدال .

ويصاغ اسم الفاعل من غير الثلاثي بوزن المضارع ، مع إلصاق ميم مضمومة في أوله ، في موقع حرف المضارعة ، وكسر عينه ، سواء في ذلك الفعل الصحيح الآخر ، مثل : مُقَدِّم ، ومُقَدَّر ، ومستفهم - والفعل المعتل الآخر مثل : مستدعى ، التي تصير بالإعلال : مستدعى ، بوزن : مستفع .

ومن الأفعال غير الثلاثية ما جاء أصلا على وزن : افتعل يفتعل ، وهو معتل العين : مثل : اختار يختار ، وامتاز يمتاز ، فقد سقطت عين الفعل ، وهى الياء ، والأصل : اختيرَ يختيرَ ، فلما سقطت الياء نتيجة الإعلال أصبح وزن الفعل : افتال يفتال ، واسم الفاعل من هذا الفعل هو : مختار وممتاز ، وهى في الوقت نفسه صيغة اسم المفعول ، والأصل في اسم الفاعل ، مختير ، وفي اسم المفعول ، مختير ، ولكن وزن الكلمة في الحالتين بإسقاط عينها ، وهى الياء ، فتصبح : مفتال ، ويميز بين اسم الفاعل واسم المفعول بوساطة السياق .

خامسا : صيغ المبالغة

وهناك صيغ ملحقة بصيغة اسم الفاعل ، تدل على الوصف بإيقاع الحدث ، ولكنها تفيد المبالغة في الوصف والكثرة ، وهى خمس : -

فَعَّال	مثل	أَكَّال	وشرَّاب
مَفْعَال	مثل	مَنْحَار	وَمَفْضَال
فَعُول	مثل	صَبُور	وَشَكُور
فَعِيل	مثل	عَلِيم	وَسَمِيع
فَعِل	مثل	حَذِر	وَفَرِح

سادسا : اسم المفعول

وهو وصف يؤخذ من مضارع مبنى للمفعول ، للدلالة على ما وقع عليه الفعل .

وهو من الفعل الثلاثي الصحيح الآخر سهل الصياغة ، لأنه بره (مفعول)
وهي زنة تتحقق بإجراءين : -

١ - زيادة ميم مفتوحة قبل فاء الكلمة ، في موقع حرف المضارعة .

٢ - جعل فتحة العين ضمة طويلة .

ففي كلمة (يُكْتَب) ، يحذف حرف المضارعة ، ويوضع في موقعه ميم مفتوحة : مَكْتُب . ثم تجعل فتحة العين ضمة طويلة : مكتوب .

ولكن صياغة اسم المفعول من الفعل الثلاثي الأجوف أو الناقص تواجه بعض التغيرات نتيجة تتابع الحركات المركبة ، ونحن نكتفي هنا بالإشارة إلى بعض الأمثلة ، مع إرجاء تحليلها إلى ما خصص له في باب الإبدال :

فاسم المفعول من	قيلَ	مقول	بزنة	مفول
ومن	بيعَ	مبيع	بزنة	مفيل
ومن	رُمِيَ	مرمى	بزنة	مفعول على الأصل
ومن	طُوِيَ	مطوى	بزنة	مفعول على الأصل
ومن	وُقِيَ	موقى	بزنة	مفعول على الأصل

ويصاغ اسم المفعول من الفعل غير الثلاثي ، من المضارع ، مع استعمال ميم مضمومة في موقع حرف المضارعة ، وفتح ما قبل الآخر ، وهو عين الفعل ، مثل : مُكْرَم ، ومستعان ، ومنطلق به ، ومُستدعى .

وقد سبق أن أشرنا إلى صياغة اسم المفعول من مثل : اختار وامتاز .

ويأتى اسم المفعول أحيانا من الثلاثي على زنة فعيل ، ولكن معناه يظل بمعنى مفعول ، مثل : قتيل ، بمعنى مقتول ، وجريح . بمعنى مجروح .

سابعاً : الصفة المشبهة

وهي وصف يؤخذ من فعل لازم للدلالة على الثبوت ، وهي صفة مشبهة باسم الفاعل ، غير أن الفرق بينهما هو أن الصفة تفيد ثبوت معناها لمن اتصف به ، واسم الفاعل يفيد الحدوث والتجدد .

ولها اثنا عشر وزناً يغلب ورودها في اللغة : -

وزنان من باب عَـلِمَ ، مثل : حَمِرَ	فهو أخمر	-	أَفْعَلَ
وَأَعْطِشَ	فهو عَطِشَان	-	فَعْلَان
وَأَرْبَعَةٌ مِنْ بَابِ حُسْنٍ مِثْلَ	حَسُنَ	فهو حَسَنَ	- فَعَلَّ
	وَجُنُبَ	فهو جُنُبَ	- فُعُلُ
	وَشَجُعَ	فهو شَجَاعَ	- فُعال
	جَبُنَ	فهو جَبَان	- فَعَال
وَسِتَّةٌ مَشْتَرَكَةٌ بَيْنَ الْبَابَيْنِ مِثْلَ	تَسَبَّطَ	فهو تَسَبُّطَ	- فَعْلَ
	وَضَخُمَ	فهو ضَخُمَ	- فَعْلَ
	وَصَفِرَ	فهو صَفِرَ	- فَعْلَ
	وَمَلَحَ	فهو مَلَحَ	- فَعْلَ
	وَحَرَّ (أَحْرَر)	فهو حَرَّ	- فُعْلَ
	وَصَلَبَ	فهو صَلَبَ	- فُعْلَ
	وَفَرِحَ	فهو فَرِحَ	- فَعِيلَ
	وَنَجَسَ	فهو نَجَسَ	- فَعِيلَ
	وَصَحِبَ	فهو صَاحِبَ	- فَاعِلَ
	وَطَهَّرَ	فهو طَاهِرَ	- فَاعِلَ
	وَبَخِلَ	فهو بَخِيلَ	- فَعِيلَ
	وَكَرُمَ	فهو كَرِيمَ	- فَعِيلَ

وتأملنا لبعض الأمثلة الواردة قد يثير بعض الأسئلة حول مدلولها ، فكلمتا : صاحب وطاهر ، هما بوزن فاعل ، وهذا هو وزن اسم الفاعل بذاته ، ويرجع اعتبار الكلمة في هذه الحالة صفة مشبهة ، أو اسم فاعل إلى ما يفيد السياق من معنى ثبوت الصفة أو تجددها . وكذلك ما جاء على وزن فَعِل ، مثل فرح ، وهو وزن يفيد المبالغة ، إلى جانب استخدامه صفة مشبهة ، والسياق أيضاً هو الحكم عند حدوث هذا التدخل :

وقد مر بنا أن اسم المفعول يأتي على وزن فعيل بمعنى فعول ، وها نحن أولاء نرى أمثلة على فعيل بمعنى فاعل ، مثل : بخيل بمعنى باخل ، وكريم بمعنى كارم ، ولكن هذه الصفات كما نرى تفيد الثبوت ، إذ الكرم والبخل من السجايا التي يتصف بها الفرد ، وهي جزء من مكونات شخصية ، والمهم في كل ذلك هو السياق .

ثامنا : صيغة التفضيل ، وصيغتا التعجب

يصاغ اسم التفضيل على وزن أفعل ، ويراد به الوصف بالزيادة ، نحو : أكرم ، وأجمل . وهذه هي الصيغة القياسية .

وللتعجب صيغتان هما : ما أفعله ، وأُفَعِّلُ به ، في مثل : ما أكرم محمداً ، وأكرمُ بمحمد .

وبين التعجب والتفضيل وحدة في المعنى واللفظ أوجبت اشتراكهما في شروط الصوغ ، وليس أحدهما في ذلك مقيساً على الآخر .

وشروط صوغهما أربعة ، كما انتهى إليها المجمع اللغوي :

١ - أن يكونا من فعل ثلاثي الأصول ، مجرداً أو مزيداً ، سواء أكان الفعل مسموعاً ، أم صيغ بمقتضى قرار المجمع في تكملة مادة لغوية ، وفي الاشتقاق من أسماء الأعيان .

٢ - أن يقبل التفاضل .

٣ - أن يكون مثبتاً .

٤ - أن يكون متصرفاً .

فلا يصاغ اسم التفضيل أو صيغة التعجب من ثلاثي غير متصرف مثل :
عسى وليس .

ولا يصاغ أحدهما من فعل منفي . مثل : لم يزرع الفلاح حقله .

ولا يصاغ كذلك من فعل لا يقبل التفاضل في المعنى المقصود من الاستعمال ، فالفعل (مات) إذا كان يراد به الموت الحقيقي لا يصلح لهذا الصوغ ، ولكن إذا أريد به الوصف بالبخل أو البطء جاز استعماله في هذا الغرض .

وعند إرادة التفضيل أو التعجب من الأفعال التي لم تستوف الشروط المذكورة يوتى بصيغة من فعل مستوف لها ، ثم يوتى بمصدر الفعل غير المستوف للشروط ليكون تمييزاً لاسم التفضيل ، مثل : محمد أعظم تقدماً ، أو ليكون مفعولاً به لفعل التعجب مثل : ما أعظم تقدمه . وأعظم بتقدمه ، (مع ملاحظة أن الباء في المثال الأخير زائدة للتعدية ، والكلمة مفعول به لفعل التعجب الذي جاء على صيغة الأمر) .

وإذا كان الفعل منفيّاً مثل : لم يتأخر محمد ، قيل : ما أعظم عدم تأخره .

أما بقية الشروط الشائعة في كتب الصرف فلا لزوم لها ، لورود صيغ كثيرة منها عن العرب أنفسهم (١) .

(١) انظر في هذا بحث الأستاذ أمين الخولى عن أفعال التفضيل (كتاب في أصول اللغة) ص ١٢٢ وما بعدها ، من منشورات مجمع اللغة العربية بالقاهرة .

تاسعا : اسما الزمان والمكان

واسما الزمان والمكان يدل أولهما على زمان وقوع الفعل ، ويدل ثانيهما على مكان وقوعه .

فإذا قيل : هنا مربوط الفرس ، كان المعنى : هذا أو أن ربطه . ولكن إذا قيل : الآن مربوط الفرس ، كان المعنى هذا أو أن ربطه ، أى : زمانه ، ويفرق بينهما السياق .

ويصاغ كلاهما من الفعل الثلاثي على وزن مفعَل ، إذا كان المضارع مفتوح العين أو مضمومها ، نحو ، مَنْصَر من ينصُر ، وَمَسْمَع من يسمع . أو كان المضارع معتل اللام نحو : مَسْعَى من يسعى ، وَمَرْمَى من يرمى ، وَمَوْقَى من يقى ، ومطوَّى من يطوى . ويصاغ كلاهما من الفعل الثلاثي على وزن مفعِل : إذا كان مضارعه مكسور العين مثل : مَجْلِس من يجلس ، أو كان مثالا مثل : مَوْعِد من وعد ، وميسِر من يسر .

ويصاغ اسما الزمان والمكان من الفعل غير الثلاثي بزنة اسم المفعول ، مثل : مُنْطَلَق ، ومُسْتَدْعَى ، وقد ورد مثل ذلك في قوله تعالى : « وقل رب أدخلي مُدْخَلَ صدق ، وأخرجني مُخْرَجَ صدق » .

وقد وردت أسماء زمان ومكان بالكسر وقياسها الفتح ، كالمسجد والمنسك ، والمنبت ، والمشرق ، والمغرب ، ولعل هذه الألفاظ وما أشبهها إنما جاءت مخالفة للقاعدة لأنها لم يقصد بها التعبير عن اسم الزمان أو المكان ، بالمعنى النحوى ، بل هى أسماء لأماكن معينة ، فهى إطلاقات خاصة ، لا تندرج تحت شروط الصيغة .

عاشرا : المصدر الميمى

المصدر الميمى ، وهو بزنة مَفْعَلْ ، بالفتح دائماً ، إلا من المثال الواوى
مثل : وعد ، فحينئذ يأتى بالكسر فيقال : مَوِّعِد .

وعلى أى حال فإن السياق هو الذى يعول عليه فى كل استعمال لهذه
الصيغ المتشابهة .

حادى عشر : اسم الآلة

ولا يصاغ إلا من الفعل الثلاثى للدلالة على ما وقع الفعل بواسطته ،
وأوزانه القياسية ثلاثة عند القدماء :

مِفْعَال	مثل	مِفْتَاح	وَمِنْشَار	وَمِسْهَار
مِفْعَل	مثل	مِحْلَب	وَمِبْرَد	وَمِفْك
مِفْعَلَة	مثل	مِكْنَسَة	وَمِلْعَقَة	وَمِضْأَة

وقد أضاف المجمع اللغوى أربع صيغ أخرى هى :

فَعَّالَة	مثل :	وَلَا عَة ،	وَكَيَّاشَة
فَعَال	مثل :	إِرَاث	(وهى التى قال بعض القدماء بقياسها)

فَاعِلَة مثل : سَاقِيَة .

فَاعُول مثل : سَاطُور

وقد جاء بعض أسماء الآلة على وزن (مُفْعَل) مثل : مُدَهْن ، وُمنْخُل ،
وعلى وزن (مُفْعَلَة) مثل : مُكْحَلَة ، كما جاء مطلقاً بلا وزن قياسي ،
مثل : شَوْكَة ، وفَاس ، وسَكِين .

الاسم باعتبار التذكير والتأنيث

الأصل في كلمات اللغة أن تكون مذكرة ، مثل : تلميذ وعامل ، ودون أية علامة للتذكير ، فإذا أريد تأنيثها ألحقت بها علامة التأنيث المعروفة وهي التاء ، فقليل : تلميذة ، وعاملة ، وكذلك الفعل : قام - مذكر ، وقامت - مؤنث . مع فارق في رسم التاء ، ونطقها في الوقف .

ولكن مشكلة التذكير والتأنيث في اللغة أوسع من هذا الإجراء النحوي الذي يتفق مع الاعتبار النوعي ، ففي الكلمتين اللتين سقناهما ينطبق المذكر النحوي مع النوع ، لأن التلميذة أو العاملة (أنثى) فعلا . وهذا التطابق بين الإجراء النحوي والنوع ليس مطرداً دائماً ، كما أن الأداة النحوية للتأنيث ليست واحدة ، بل هي عدة أدوات .

١ - التأنيث النحوي ، والمؤنث النوعي

قد يتفق التأنيث النحوي مع المؤنث النوعي كما سبق ، ولكن قد يكون الاسم مؤنثاً بلا علامة تأنيث ، وقد يكون مذكراً ومعه علامة تأنيث ، فأما المؤنث المجرد من علامة التأنيث فمثل : سعاد وزينب وهند .

وأما المذكر ذو العلامة فمثل : حمزة ، وطلحة .

وقد جرت اللغة في هذه الحالات التي لا يتطابق النوع مع النحو فيها - أن تعاملها باعتبارين : -

١ - اعتبار الشكل ، حيث تطلق وصف (المؤنث اللفظي) على المذكر ذي العلامة ، و (المؤنث المعنوي) على المجرد منها ، وهو مؤنث المدلول .

٢ - أن تنظر إلى حقيقة المسمى ، فإن كان ذكراً (نوعاً) عاملته معاملة المذكر ، من حيث تذكير فعله ، وتذكير العائد عليه من الضمائر .

وإن كان أنثى (نوعاً) - أي باشماله على عضو التأنيث - عومل معاملة المؤنث .

وأما الأسماء التي لا يفرق بين مسمياتها على أساس عضوى فإن أساس معاملتها هو شكلها فقط ، فما كانت فيه علامة التأنيث عومل معاملة المؤنث ، وما لم تكن فيه العلامة اعتبر مذكراً .

ومن أمثلة ذلك : نملة ، وبعوضة ، وشجرة ، فهي مؤنثة من حيث الشكل ، فتعامل معاملة المؤنث ، وإن لم تكن أنثى حقيقة .

وكلمات مثل : ثعبان ، وصرصور ، وغصن — هي مذكرة شكلاً ، فتعامل معاملة المذكر .

على أن العربية قد عرفت كلمات خرجت عن هذه القاعدة مثل : عين ، وأذن ، ونار ، ودار ، وشمس ، ويد ، ورجل ، فهي قد خلت من علامة التأنيث ، ومع ذلك غلب اعتبارها مؤنثة .

ومن النحاة من طرد القاعدة في كل ما لا يعقل من المسميات ، فأجاز فيه التذكير والتأنيث . ومع ذلك فنحن مقيدون بما جاء به السماع ، وما شاع في الاستعمال النصيح .

وقد يكون من المفيد أن نعرف في هذا الصدد أن في العربية كلمات يستوى فيها المذكر والمؤنث ، مثل : قتل وجريح ، وصبور ، وعجوز ، وزوج ، فيقال : رجل قتل ، وامرأة قتل . . . الخ .

وفي العربية كلمات لا تدل إلا على المؤنث ، مع أنها لا تلحقها علامة التأنيث مطلقاً ، مثل : حائض ، وطالق ، وثيب ، ومرضع .

وفي العربية كلمات تدل على المذكر إن لحقها التاء ، وعلى المؤنث إن خلت سن التاء ، وهي الأعداد من ٣ — ١٠ — فيقال في المذكر : —

ثلاثة — أربعة — خمسة — عشرة .

ويقال في المؤنث .

ثلاث — أربع — خمس — عشر .

وفي العربية كلمات مذكورة لاتجد موئثها إلا في كلمات أخرى مختلفة عنها ، مثل : حمار وديك وحصان ، فموئثها : أتان ، ودجاجة ، وفرس .

ب — علامات التانيث :

نعتبر التاء أشهر علامات التانيث ، وإن لم تكن أصلها ، وهي العلامة القياسية ، ولكن اللغة قد عرفت علامتين أخريين ، هما : —

١ — الألف المقصورة ، أو هي الفتحة الطويلة ، كما في الكلمات : ليلي — كرى — ذكرى ، وقد تكون هذه الألف هي العلامة الأصلية للتانيث ، ثم لحقتها هاء في الوقف ، تحولت إلى التاء في اللوصل .

٢ — الألف الممدودة ، أو هي الفتحة الطويلة بعدها همزة مثل : حمراء — وعاشوراء . وقد تكون ناشئة عن المقصورة ، فمن المعلوم أن كل ممدود يجوز قصره قياسا ، وكل مقصور لا يقصر غالبا إلا سماعا ، فالحركة بين الطرفين مستمرة في الاستعمال اللغوي .

وهاتان علامتان يرد استعمالهما غالباً من طريق السماع .

الاسم باعتبار الصحة والاعتلال

سبقت إشارة إلى معنى الصحة والاعتلال فيما يتعلق بالفعل .

ومن الأسماء ما هو صحيح الآخر مثل : محمد ، ورجل ، وفاطمة ، وامرأة ، ومنها ما هو معتل ، ويصدق على نوعين : —

١ — نوع ينتهى بألف مقصورة ، أو هى الفتحة الطويلة ، وهى لام الكلمة ، مثل : الهدى ، والرحى ، والفتى ، والمصطفى .

٢ — ونوع ينتهى بياء مدية ، أو هى الكسرة الطويلة ، وهى لام الكلمة ، مثل : القاضى ، والمستدعى ، والمنادى .

ولا صعوبة فى معاملة الصحيح ، حيث تتوارد على آخره حركات الإعراب ، دون أى تغير .

أما المقصور وإن له حالتين : —

أ. — حالة التنكير ، وفيها ينون آخره ، فيقال : فتى ، ومصطفى ، بإسقاط الألف نطقاً ، أو هو فى الحقيقة اختصار للفتحة الطويلة مع إقفال المقطع بنون ساكنة ، هى التنوين . fataa > fatan

ب. — حالة التعريف ، وفيها يثبت آخر المقصور على حالة واحدة ، هى الفتحة الطويلة .

ولا حاجة للتنبيه إلى أن لام هذه الكلمات هى الانزلاق الذى يظهر أحيانا ، ويختفى أحيانا أخرى ، فهو يختفى فى : الفتى ، ويظهر فى : فتيان ، وهو أمر أكدته دراستنا التحليلية للفعل المعتل .

وأما المنقوص ، وإن له حالتين أيضاً : —

أ. — حالة التعريف ، وفيها يلزم آخره صوت الكسرة الطويلة مثل : القاضى ، والمنادى .

ب- حالة التنكير ، وفيها تستبدل الكسرة الطويلة (ياء المد) بكسرة قصيرة ونون ساكنة (هي التنوين) ، وذلك في حالتي الرفع والجر ، فيقال : قاضٍ - ومنادٍ . ' qaadin > qaadii ... الخ .

وترجع للكلمة لامها ، وهي الانزلاق اليائي ، في حالة النصب فيقال : قاضياً .



الاسم باعتبار العدد

للاسم باعتبار العدد ثلاث حالات : -

١ - الإفراد .

٢ - التثنية .

٣ - الجمع .

وليس في الإفراد مشكلة ، أكثر مما سبق ذكره بصدد الصحيح والمقصور والمنقوص .

ويبقى أمامنا حالتا التثنية والجمع .



أدرج

(تثنية الاسم)

ويراد بالتثنية أن يدل الاسم على اثنين ، أو اثنتين ، بإلحاق فتحة طويلة (ألف) ونون في حالة الرفع ، وياء ونون في حالتي النصب والجر . وذلك مثل : رجلان ورَجُلَيْن ، وامرئتان وامرَأَتَيْن .

وإلصاق هذه اللاحقة بالاسم الصحيح أمر يسير ، لأنها لا تغير من أصواته شيئاً ، فالألف حركة طويلة تنصل بالصامت في آخر المفرد ، لتصبح علامة إعرابه ، وكذلك الياء .

أما إلصاقها بالكلمة المنتهية بفتحة طويلة أخرى (ألف) فيحتاج إلى شيء من التحليل ، نظراً لكثرة الحركات المتوالية .

وتصنف العربية الكلمات المقصورة إلى طائفتين : —

(أ) ما تقع ألفها بعد حرفين .

(ب) ما تقع ألفها بعد ثلاثة أحرف فصاعداً .

الطائفة الأولى : — وهى الكلمات التى تسبق ألفها بحرفين ، وفى مثل هذه الكلمات ترجع لام الكلمة فى حال الثنية ، كما هى فى الأصل ، ياء كانت أو واوا .

فكلمة مثل : الفتى ('al-fataa) تلصق بها لاحقة الثنية فى حالة الرفع . فتصبح هكذا : الفتى + ان ('al-fataa + aani) ولا بد أن يتفادى الناطق هذا الطول المخل ببناء المقطع العربى ، وذلك بعودة الياء — (وهى لام الكلمة) إلى مكانه ، مع اختصار الحركة فى آخر الكلمة إلى نصفها ، فتصبح الكلمة 'al-fata-y-aani

وكلمة مثل : العصا 'al-'aṣaa ، تجرى تثنيها على نفس النسق ، ويرجع الأصل الواوى إلى موقعه بعد أن سقط فى المفرد ، فيقال فى : العصا : العصوان : 'al-'aṣa-w-aan

الطائفة الثانية : وهى الكلمات التى تسبق ألفها بثلاثة أحرف فصاعداً ، وقد جرت العربية على توحيد الانزلاق العائد فى صورة الياء ، فيقال فى : سلمى : سلميان ، وفى مصطفى : مصطفىان .

وأما إلصاق لاحقة الثنية بآخر الكلمات المنتهية بياء مد ، (أى : بكسرة طويلة) فإنه يحىء لنا سهلاً ، حيث تلتقى الكسرة الطويلة بالفتحة الطويلة (فى حالة الرفع مثلاً) فتنتج ياء نتيجة الانزلاق بين الحركتين ، وهى فى الوقت نفسه صورة لام الكلمة ، فيقال فى : القاضى — 'al qaadii

القاضيان 'al-qaadi + aani_y ، وكل ما حدث هو جعل الكسرة الطويلة في نهاية الكلمة كسرة قصيرة ، كما نرى .

وكذلك الحال في إلحاق علامة التثنية حين تكون ياء مد ونونا ، أى :
في حالى النصب والجر : القاضيين ('al-qaadi + ayni_y)

وقد عرفت العربية كلمات حذفت أواخرها لغير علة مثل : أب ، وأخ ، وحم ، وهن ، وهذه ترد إليها أواخرها ، وهى اللام في حالة التثنية ، إذا كان من اللازم ردها في حالة النسب ، فكما يقال فيها — أبوى ، وأخوى ، وحموى ، وهنوى ، — يقال : أبوان ، وأخوان ، وحموان ، وهنوان .

وإذا كان المحذوف مما لا يلزم رده في النسب جاز الأمران ، ففى كلمتى :
يد ودم ، يقال : يدان ودمان ، كما يقال : يديان ودميان ، والحذف أرجح .

وفى النسب إلى هاتين الكلمتين قد تقول : يدى ودمى ، وقد تقول : يدوى ودموى ، وهو الشائع .

وفى تثنية ما ينتهى بألف ممدودة تفصيل : —

فإن كانت الهمزة للتأنيث أسقطت ، وحل محلها واو ، فيقال فى صحراء : صحراوان .

وإن كانت أصلية بقيت كما هى ، فيقال فى : قرّاء : قراءان ، وفى وضاء : وضاءان .

وإن كانت منقلبة عن أصل أو الإلحاق فيجوز بقاؤها على حالها ، أو نحل محلها واو فيقال فى : كساء : كساءان ، وكساوان . (لأن مادتها الأصلية : ك س و)

جمع المذكر السالم

ويراد بجمع المذكر السالم: أن يدل الاسم على أكثر من اثنين ، بإلحاق ضمة طويلة ونون في حالة الرفع ، وكسرة طويلة ونون في حالتي النصب والنصب والجر ، ولا بد أن تؤكد أن علامة الجمع المرفوع هي في الحقيقة ضمة طويلة ونون ، كما في : المسلمون . وعلامة الجمع المنصوب أو المجرور هي : كسرة طويلة ونون ، كما في : المسلمين .

ويشترط في الاسم الذي يجمع هذا الجمع أن يكون : علما أو صفة . فإن كان علما فيشترط فيه أن يكون لمذكر ، عاقل ، خاليا من التاء ، ومن التركيب .

فلا يجمع جمع مذكر سالما كلمة (تلميذ) لعدم العلمية ، ولا : (سعاد) لعدم التذكير ، ولا (واشق) علما ؛ لئلا يتركب ، لعدم العقل ، ولا (حمزة) لوجود التاء ، ولا (قاضيخان) للتركيب المزجي .

وإن كان صفة فيشترط أن تكون لمذكر ، عاقل ، خالية من التاء ، ليست على وزن (أَفْعَل) الذي مؤنثه (فعلاء) ، ولا على وزن (فَعْلَان) الذي مؤنثه (فَعْلَى) .

فلا تجمع هذا الجمع كلمة (حائض) لعدم التذكير ، ولا (شَمُوس) لعدم العقل ، ولا (نَسَابَة) لوجود التاء ، ولا (أحمر أو سكران) ، الأول مؤنثه حمراء ، والثاني : سكري .

فمثال العلم المستوفى للشروط (محمد) ، فيقال فيه : محمدون . ومثال الصفة التي استوفت الشروط (مسلم) ، فيقال : مسلمون .

فإذا كان الاسم منتهيا بفتحة طويلة ، نشأ عن إلحاق الضمة الطويلة بها توالي أربع حركات قصار ، أو حركتان طويلتان ، فيخفف من طول الفتحة (م ٩ - المنهج الصوتي)

لتصبح قصيرة ، وينشأ عن التقائها بالضمة الطويلة انزلاق في صورة واو ،
فيقال في : مصطفى : مُصْطَفَوْنَ

muṣṭafaa + uuna > muṣṭafa + uuna > muṣṭafa+wuna

كما يحدث انزلاق بين هذه الفتحة الطويلة وعلامة الجمع المنصوب ،
وهي الكسرة الطويلة ، فتختصر الفتحة إلى قصيرة ، وينطق الانزلاق بين
الفتحة والكسرة في صورة ياء ، فيقال : مُصْطَفَيْنَ

muṣṭafaa + iina > muṣṭafa + iina > muṣṭafa+yina

أما إذا كان الاسم منتهياً بكسرة طويلة في مثل : القاضى ، فإن إلحاق
الضمة الطويلة والنون به ينشأ عنه التقاء حركات متنافرة هي الأمامية الضيقة
(الكسرة) ، والخلفية الضيقة (الضمة) ، فتسقط الكسرة ، وتبقى
الضمة ، فيقال : فى القاضِيون : القاضُونَ

('al-qaadī + uuna > 'al-qaad + uuna)

وعند إلحاق علامة الجمع المنصوب ، وهى الكسرة الطويلة والنون ،
تلتقى كسرتان طويلتان ، فيكتفى بإحدهما ، وهى كسرة الجمع ، وتسقط
الأولى ، وهى نهاية المنقوص ، فيقال : القاضِيين : القاضِين :

('alqaadī + iina > 'al-qaad-iina)

جمع المؤنث السالم

ويراد بجمع المؤنث السالم أن يدل الاسم على أكثر من اثنتين بإلحاق ألف وتاء ، أى : فتحة طويلة وتاء فى آخره .

فلذا كانت الكلمة مختومة بتاء التأنيث حذفت فيقال فى : مسلمة :
مسلمات .

ولا يقتصر هذا الجمع على أعلام المؤنثات ، كما لا يشترط فيه ما يقابل شروط جمع المذكر السالم ، بل هو يشمل طوائف كثيرة من الأسماء منها : -

١ - كل ما ختم بتاء التأنيث ، حتى لو كان علما لمذكر ، مثل طلحة وخمزة ، وكاتبة ، عدا بضع كلمات هى : امرأة ، وشاة ، وقلة ، وأمة وشفة .

٢ - كل ما سمي به مؤنث ، حتى لو خلا من التاء ، مثل : زينب وسعاد وهند .

٣ - كل ما ختم بألف التأنيث المقصورة أو الممدودة ، مثل : ليلي ، وصحراء .

٤ - ما كان وصفا لغير العاقل مثل : فاره ، وشامخ ، وشموس .

٥ - ما كان اسما لغير العاقل مصغرا ، مثل : قُلَيْم ، ودَرْيَم .

٦ - الحماسى الذى لم يسمع له جمع مكسر ، مثل : سُرادق ، وحمام واصطبل

فإذا جمع الاسم بالألف والتاء كانت التاء هى حرف الإعراب ، تظهر عليها حركتا إعراب جمع المؤنث ، وهى الضمة رفعا ، والكسرة نصبا وجرا .

ومن اليسير إدراك ما يعرض لآخر الكلمة إن كانت مقصورة أو منقوصة ، فقد مضى في علاج المثني تحليل الحركات المتوالية في مثل هذه الحالة ، وما ينشأ عن ذلك من تصريف صوتي ، وهو ما يحدث في حالة جمع المؤنث ، حين تلتقي في المقصور فتحة طويلة ، هي آخره ، مع فتحة طويلة هي من علامة الجمع ، فيعود إلى آخر الكلمة صوتها الأصلي الانزلاق ، واوا أو ياء ، إذا كانت الألف بعد حرفين ، ويتحد شكل الانزلاق العائد في صورة الياء ، إذا كانت الألف بعد ثلاثة أحرف فصاعدا فيقال : فتيات ، وعصوات ، ويقال : سَنَمِيَّات ، ومصطفيات (إذا سمي مؤنث بمصطفى) .

أما المنقوص فلا تغيير فيه مطلقاً ، لأن لامه المنزلة لم يحدث لها تغيير ، إذ يقال : قاضية وقاضيات ، فهو كالصحيح ، تحذف علامة تأنيثه فقط .

ويعرض لبعض أعلام المؤنث الثلاثية نوع من التغيير إذا كانت جامدة ساكنة العين مثل : دعد ، وشعرة ، فتحرك العين في جمع التأنيث فيقال : دَعَدَات وشَعَرَات .

وأما إذا كانت مشتقة فلا تحرك العين الساكنة ، مثل : ضَخْمَة وضَخْمَات .

جمع التكسير

يعتبر جمع التكسير من أهم الأبواب التي تتجلى فيها ظاهرة (التحول الداخلي) في الكلمة العربية ، فهو ليس جمعا يعتمد على لاحقة ، كالجمع السالم ، وإنما يعتمد على تغيير الحركات مع ثبات الصوامت في مواضعها ، وهو بذلك يدل على مرونة اللغة العربية ، وخصوصيتها في إنسال الصيغ المختلفة من المادة الواحدة .

وقبل أن نبين هذا الجانب من جمع التكسير نود أن نشير إلى أن الصرفيين قسموا أوزانه إلى مجموعتين : -

١ - مجموعة أوزان القلة .

٢ - مجموعة أوزان الكثرة .

وَجَدُ القلة من ٣ - ١٠ ، وحد الكثرة ما زاد على ذلك ، وقد ذكروا أن أوزان القلة أربعة هي : آفَعَلَة ، وآفُعَل ، وآفَعَال ، وفَعَلَة ، وأمثالها على التوالي : أعمدة ، وأذرع ، وأثواب ، وصبيّة .

ودلالة هذه الجموع على القلة ناشئة عن ملاحظة الاستعمال ، شيوعا وندرة ، ولذلك ذهب بعض الصرفيين إلى أن وزن (فَعَلَة) ليس من أوزان جمع التكسير ، لعدم اطراحه والاقتصار على السماع ، فهو اسم جمع في الحقيقة ، ومن أمثلته : فتية ، وصبية ، وأما بقية أوزان القلة فقد تميزت بأنها تبدأ بهمزة زائدة ، ويبدو أن للهمزة دلالة على القلة في مثل هذه الأوزان ، كما لاحظ ذلك بعض الدارسين المحدثين .

وتأتى بعد ذلك أوزان الكثرة ، وقد حدد لها الصرفيون أوزانا كثيرة أحصينا منها في (أوضح المسالك) ثلاثة وعشرين وزنا . بيد أن هذا التصنيف لأوزان التكسير ليس قائما على الأساس الذي التزمنا به ، وهو الأساس الصوتي ، ولذلك نؤثر أن نعود مرة أخرى لعرض المسألة من وجهة النظر الصوتية .

وتقتضى ضرورة الترتيب المهجى لهذه الصيغ أن نورد لها بحسب كمية أصواتها لتبين علاقة مادة الكلمة بما يختلف عليها من حركات . وقد جاءت في سبع مجموعات : —

المجموعة الأولى : وتقتصر على صوامت المادة مع تغيير الحركات داخلها ، وهي ستة أوزان : —

فُعْل	fu·l
فُعَل	fu·al
فُعُل	fu·ul
فُعُول	fu·uul
فِعَل	fi·al
فِعَال	fi·aal

فهذه الأوزان الستة هي أبسط الجموع تكويناً ، لأنها تقتصر على الصوامت الثلاثة ، مع ما يلزمها من حركات متغيرة ، تتحقق بها الصيغة المرادة .

ويلاحظ أنها كلها من جموع الكثرة .

فأولها : فُعَل ، وهو جمع لِ فَعَل مقابل فَعَلَاءَ ، مثل : أَحْمَر ، وجمعها : حُمُرٌ ، أو غير مقابل لَفَعَلَاءَ ، مثل : أَكْمَر ، وجمعها : كُمُرٌ .

كما يجمع بهذه الزنة فَعَلَاءُ مقابلُ أَفَعَل ، مثل حمراء ، وجمعها : حُمُرٌ ، أو غير مقابل لِ أَفَعَل مثل : رَتَقَاء ، وجمعها : رُتُقٌ .

وثانيها : — فُعَل ، ومفرده : فُعْلَة ، مثل : قُرْبَة ، ومُدَّة ، وَفَعَلَى ، أنثى الأَفَعَل ، مثل : كُبْرَى ، وصُغْرَى ، وجمعها على التوالي : قُرْب ومُدَد ، وكُبَر ، وصُغَر .

وثالثها : فُعل ، ومفرده : فُعلول بمعنى فاعل ، مثل : صَبُور ، وكذلك كل اسم رباعى بمدة قبل لام غير معتلة مطلقاً ، مثل : آتَان ، وِحْمَار ، وُقْرَاد ، وقَضِيب ، وعمُود ، أو غير مضاعفة إن كانت اللام ألفا ، فى مثل : سرير وذلول .

ورابعها : فُعلول ، ومفرده اسم على وزن فِعل ، مثل : كَبِيد ، أو اسم ثلاثى ساكن ، العين صحيحها ، مهما اختلفت حركة الفاء مثل : فُلُس ، وِضْرُس ، وُبُرْد ، وجمعها على التوالى : كُبُود ، وُفْلُوس ، وِضْرُوس وُبُرُود .

هذه الصيغة وسابقتها متماثلتان تماماً ، إلا فى طول الضمة الثانية فى فُعلول fu'uul ، وقصرها فى فُعل f'uul ، الأمر الذى يوحى بأن (فُعل) هى أصل (فُعلول) ، وأن هذه قد نشأت عن تلك ، كما نشأت صيغة (فاعل) عن (فِعل) حين ابتدأت خاصتها البيانية فى مرحلة لغوية معينة .

والغريب أن الصيغة ذات الضمة القصيرة يجمع بها مفردات ذات حركات طويلة من مثل : صبور وقضيب ، وسرير ، وذلول ، وأتان ، وِحمار ، — على حين أن الصيغة ذات الضمة الطويلة يجمع بها مفردات ذات حركات قصيرة من مثل : كَبِيد ، وكَعْب وِفْلُس ، وِحْمَل ، وِضْرُس ، وُجْنَد ، وُبُرْد .

وليس لذلك من تفسير سوى اتجاه اللغة إلى تأكيد استقلال الصيغ على أساس المخالفة بين المفرد والجمع بطول الحركات وقصرها .

وخامسها : فِعل ، ومفرده : فِعللة ، مثل : حِجَّة ، وِكْسرة ، وفرية ، وجمعها : حِجَج ، وِكْسَر ، وِفْرَى . وقد جاء فيه جمع مسموع

في مثل : حَاجَةٌ وَحَوَجٌ ، وَذَكَرَى وَذَكَرَ ، وَقَصَعَةٌ وَقِصَعٌ ،
وَذَرَبَةٌ وَذَرَبٌ ، وَهَدَمَ وَهَدَمَ .

وسادسها : فَعَالٌ ، ولا فرق بينه وبين (فَعَلَ) إلا طول الفتحة ،
ومع ذلك فقد جاء مقبوسا في طوائف كثيرة من الكلمات ، بعكس
(فَعَلَ) الذي لم يقس إلا في فَعَلَةٌ ، وقد قيس فَعَالٌ في ثلاثة عشر
وزنا من أوزان المفرد ، وهي : —

١ — فَعَلَ ، اسما أو وصفا ، مثل : كعب ، وصعب ، وضيعف .

٢ — فَعَلَةٌ ، اسما أو وصفا ، مثل : قصعة ، وخدلة ، وضيعة .

مع ملاحظة ندرته في يائي العين .

٣ — فَعَلَ : غير معتل اللام ولا مضعفها ، مثل : جمل ، وجبل .

٤ — فَعَلَةٌ : غير معتل اللام ولا مضعفها ، مثل : رقبة ، وثمره .

٥ — فَعَلَ ، مثل : ذئب وبئر .

٦ — فُعَلَ ، مثل : دُهْنٌ ، ورُمَحٌ .

٧ — فَعِيلٌ بمعنى فاعِلٍ ، مثل : ظريف وكريم وشريف .

٨ — فَعِيلَةٌ بمعنى فاعِلَةٍ ، مثل : ظريفة وكريمة وشريفة .

وقد التزم في فَعِيلٍ ، وموئته فَعِيلَةٌ . إذا كانا واوي العينين ،
صحيحى اللامين مثل : طويل وطويلة ، فإن جمعهما : طَوَالٌ .

٩ ، ١٠ ، ١١ — فَعْلَانٌ ، صفة ، وموئته : فَعْلَى ، وفَعْلَانَةٌ ،

مثل : غضبان ، وندمان ، وغضبي ، وندمانه .

١٢ ، ١٣ — فَعْلَانٌ ، صفة ، وموئته فَعْلَانَةٌ ، مثل : خصان ،

وخصانة .

وقد مُسِّعَ جَمْعُ فِعَالٍ في كلمات مثل : راع ، وقائم ، وآم ، وموئثاتهن ،
وجمعها : رِعاء ، وقوآم ، وإِمام ، ومثل : أعجف ، وجواد ، وخير ،
وبطحاء ، وقلوص .

ويبدو أن شمول هذا الجمع لهذه الطوائف الكثيرة من المفردات إنما
يرجع إلى ضعف الصيغة الأصلية (فَعَلَ) عن الدلالة على الكثرة التي
يريدها المتكلم ، فحين فقدت قدرتها البيانية لجأ الناطق إلى تأكيد الكثرة
التي يريد بها بإطالة حركة العين ، وليس ببعيد أن أكثر هذه الكلمات كان
يجمع على (فَعَلَ) ، ثم فتقرت الصيغة فلم يبق لها سوى ما ذكر ، وبعضه
مشارك بين الصيغتين مثل : قَصَّعة ، وقِصَّع ، وقِصَّاع .



المجموعة الثانية : وتقتصر أيضاً على صوامت المادة ، مع تضعيف
العين ، وجاء من ذلك وزنَان ، هما : فُعَّلَ ، وفُفَّعَ ، وهذان الوزنان
لا يختلفان إلا في طول فتحة العين في : فُفَّعَ ، وقِصَّرَها في فُعَّلَ ، ونرى أن
طول الحركات تطور عن قصرها ، ولعل مما يصدق هذا الرأي أن مفردهما
واحد ، وهو يكون وصفاً على (فاعل) صحيح اللام ، مثل : صائم ،
وَصَّوم ، وُصَّوَام ، وقائم ، وقُوم ، وقُوقَام .

والوزنان من جموع الكثرة ، كالأوزان الستة السابقة .



المجموعة الثالثة : — وتعتمد على تغيير حركات المادة ، مع زيادة
لاحقة (التاء) ، وقد جاء منها أربعة أوزان : —

فَعَّلَه	fi'lat
فَعَّلَه	fi'alat
فَعَّلَه	fa'alat
فَعَّلَه	fu'alat

وقد سبق أن أشرنا إلى أن الصرفيين قد اعتبروا وزن (فَعْلَة) من جموع القلة ، وأن بعضهم ذهب إلى أنه اسم جمع ، نظراً لاقتصاره على أمثلة مسموعة ، مثل : ولد ، وفى ، وشيخ ، وثور ، وثنى ، وغزال و غلام وصبي ، وخصي .

وإذا تأكدت دلالة على القلة ، مشتركا في هذه الدلالة مع أوزنها الأخرى في المجموعة الرابعة ، فإننا نرى أنه اسم جمع ، نظراً إلى عدم التشابه بينه وبينها ، على ما نلاحظه فيما بعد .

وأما الأوزان الثلاثة الأخرى فتأتى بحركة الفاء بالحركات الثلاثة ، مع اتحاد حركة العين : فَعْلَة ، فَعْلَة و فَعْلَة .

١ — وتطرد صيغة (فَعْلَة) في اسم على فُعْلٍ ، مثل : قُرْط ، وُدْرَج ، وكوز ، وُدْب ، أو في اسم على فِعْلٍ ، مثل : قِرْد .

٢ — وتطرد صيغة (فَعْلَة) في جمع وصف لمذكر عاقل صحيح اللام ، مثل : كامل ، وساحر وسافر ، وبار .

٣ — وتطرد صيغة (فَعْلَة) في جمع وصف لمذكر عاقل معتل اللام ، مثل : رام ، وقاض ، وغاز .



المجموعة الرابعة : وتعتمد على تغيير حركات المادة مع زيادة سابقة : الهمزة المفتوحة (ء) في وزنين ، وإضافة التاء أيضاً في الثالث : —

af'ul آفُعْل

af'aal آفَعَال

af'ilat آفَعِلَه

وهذه الأوزان الثلاثة مخصصة للتعبير عن القلة ، وحدُّها كما سبق ، من الثلاثة إلى العشرة ، وهى جميعا تشترك في بدئها بالهمزة ، فكأن الهمزة ذات

دلالة على القلة في هذه الأوزان ، على ما لاحظته العلامة فديش في كتابه (L'arabe classique) (١) ، وإن كان ملاحظته غير مطلقة ، لوجود جمع مزيد بالهمزة ، وهو من جموع الكثرة : (أفعلاء) .

١ - ويطرد الوزن الأول (افعل) في اسم على (فعل) صحيح اللام أو معتلها مثل : كلب وأكلب ، وظبي وأظب ، وجرو وأجر .

ويطرد أيضاً في اسم مؤنث رباعى ، تحركت عينه بحركة طويلة ، مثل : عَنَاقٍ أو ذِرَاع ، وُعَقَاب ، ويمين ، وجمعها : أعنق ، وأذرع ، وأعقب ، وأيمن .

٢ - ويطرد (أفعال) في فَعْل - معتل العين ، مثل : ثوب ، وسيف . وفي كل أوزان الكلمة الثلاثية الصحيحة اللام ماعدا (فَعْل) . وذلك مثل : جمل ، ونمر ، وعضد ، وحمل ، وعنب ، وإبل ، وقفل ، وعنق .

وبقى من أوزان الثلاثى الصحيح : فَعْل ، وجمعها على آفْعُل ، وُفْعَل ، وجمعها فى الغالب على فِعْلَان ، كصُرْد ، وُجْرَد .

٣ - ويطرد وزن (آفْعِلَة) فى اسم مذكر ، رباعى تحركت عينه بحركة طويلة ، مثل : طعام ، ورغيف ، وعمود ، وحمار ، وغراب .

والنزم أيضاً فى (فَعَال) بالفتح ، و (فَعَال) بالكسر ، مضعفى اللام ، أو معتلها ، مثل : آبتات ، وزمام ، وآقباء ، وإناء .



المجموعة الخامسة : وتقوم على تغيير حركات المادة ، مع إلحاق ألف التأنيث المقصورة فى إحداها : (فَعْلَى) ، أو ألف التأنيث الممدودة فى الثانية : (فَعْلَاء) ، أو زيادة سابقة الهمزة مع ألف التأنيث الممدودة : (أفعلاء) .

(١) ترجمنا هذا الكتاب ، ونشر بعنوان (العربية الفصحى) عام ١٩٦٦ .

والسمة المشتركة بين هذه الأوزان الثلاثة أنها جمع لصفات مشتقة : —

١ — فصيغة (فَعْلَى) تطرد في وصف دال على آفة ، بزنة فعيل بمعنى مفعول ، مثل : قتل ، وجريح ، وأسير .

ويشترك في هذا الوزن أيضاً ستة أوزان أخرى تدل على آفة ، وهي :
 فعيل بمعنى فاعل ، مثل : مريض ، وفَعِيل ، مثل : زَمِن ، وفاعل ،
 مثل : هالك ، وفيعِل ، مثل مَيّت ، وأفعل ، مثل : أحمق ، وفعلان ،
 مثل : سكران .

٢ — وتطرد صيغة (فُعَلَاء) في وصف على فعيل بمعنى فاعل ، غير مضاعف ولا معتل ، مثل : ظريف ، وكريم ، وفي وصف على (فاعل) ،
 دال على معنى كالغريزة ، مثل : عاقل وصالح وشاعر .
 وسمع أيضاً في : جبان ، وخليفة ، وسمّح ، وودود .

٣ — وتطرد صيغة (أَفْعِلَاء) فيما لم تصنع في جمعه (فُعَلَاء) ، وذلك في كفعيل بمعنى فاعل ، مضاعفاً ، مثل : شديد ، وعزيز . أو معتلاً ، مثل : وليّ ، وغنيّ .

وسمع كذلك في : نصيب ، وصديق ، وهين .



المجموعة السادسة : وتقوم على التغير مع زيادة ألف ونون لاحقة ، وهي صيغتان : (فُعْلَان) و (فَعْلَان) :

١ — وتطرد صيغة (فُعْلَان) في اسم على :

فَعْل	مثل :	ظَهَر
فَعَل	مثل :	ذَكَر
فَعِيل	مثل :	قَضِب

٢ — وتطرد صيغة (فَعْلَان) في اسم على : —

فَعَل	مثل :	صَرَدَ وَجَرَزَ
-------	-------	-----------------

فُعال : مثل : غراب

فُعِل : مثل : حوت

وسمع في السماع مثل : صنو ، وغزال ، وحائط ، وخروف .



المجموعة السابعة : وهي التي تسمى : (صيغة منتهى الجموع) . وقد عرفها الصرفيون بأنها : (كل جمع بعد ألف تكسيره حرفان ، أو ثلاثة أحرف أوسطها ساكن) ، أي : حركة طويلة بلغة التحليل .

وقد جاء من هذه المجموعة سبعة أوزان ، اثنان أساسيان ، هما : فعائل وفعائيل ، وخمسة على مثال فعائل ، هي : فعائل ، وفواعل ، وفعالي ، وفعالي ، وفعالي .

١ - ويطرد وزن فعائل في جمع الرباعي والخماسي ، مجردين ، ومزيدين ، فيهما ، مثل : جعفر وسفرجل ، وليس في جمع الرباعي صعوبة ، ولكن جمع الخماسي يترتب عليه حذف أحد الحروف الخمسة .. ليكون لدينا منه أربعة أحرف تضاف إليها ألف التكسير ، فيقال : سفارج ، أو سفارل .

ويشبه هذا الوزن عدة أوزان تأتي في جمع مزيد الثلاثي ، مثل : أفضل ، وجمعه : أفاضل ، على : أفاعل ، ومسجد ، وجمعه : مساجد ، على : مناعل وجوهر ، وجمعه : جواهر ، على فواعل ، وصيرف ، وجمعه : صيارف : على : فياعل ، وهذه الأوزان كلها شبيهة بفعائل . وإذا صار الثلاثي خماسياً أو سداسياً حذف منه ما زاد على أربعة أحرف ليتمكن جمعه على شبه فعائل ، كما سبق بيانه .

٢ - ويطرد وزن (فواعل) فيما كان على (فاعلة) : اسما أو صفة ، مثل : كاذبة ، أو على فاعل ، مثل : خاتم ، أو فاعلاء مثل : قاصعاء ، أو فاعل ، مثل : جائر وكاهل ، أو فاعل ، وصفا لمؤنث ، مثل : حائض ، أو لغير عاقل مثل : صاهل وشاهق .

ومن الواضح علاقة هذا الوزن بجمع فوعل وفوعلة ، مثل جواهر ، وصومعة ، حيث يجمعان على : جواهر وصوامع .

٣ — ويطرد وزن (فَعَائِل) ، ومفرده يكون رباعيا مؤنثا ، ثلاثة حركة طويلة ، سواء ختم بالتاء مثل : سحابة ، أم كان بغير التاء مثل : شمال ، وعجوز .

٤ — ويطرد وزن فَعَالِي في جملة من الأوزان هي : فَعْلَاة ، مثل : مَوَمَاة ، وفعلاة ، مثل : سَعْلَاة ، وِفْعَلِيَّة ، مثل : هَبْرِيَّة ، وِفْعُلُوَّة ، مثل : عَرْقُوَّة . وفعلاء ، اسما أو صفة ، مثل : صحراء ، وعذراء ، وما ختم بألف التأنيث المقصورة مثل : حبلى ، أو ألف الإلحاق مثل : ذَفْرَى .

٥ — ويطرد جمع (فَعَالِي) ، في بعض ما يطرد فيه فَعَالِي ، وهو ما ختم بالألف المقصورة أو الممدودة ، مثل : صحراء وعذراء ، وحبلى ، وذَفْرَى . ٦ — ويطرد جمع فَعَالِي فيما كان من الثلاثي آخره ياء مشددة ، غير متجددة للنسب ، مثل : كَرْسَى ، ومصرى ، وبصرى .

٧ — وأما فَعَالِيل فيأتى فيما يكون خماسيا قبل آخره حركة طويلة مثل : قنديل ، وعصفور ، ومصباح .

ويجوز فيما يحذف بعض حروفه من الخماسي ، أن يعوض عن المحذوف ياء مد قبل آخره ، مثل سفرجل ، فيقال فيها : سفارج أو سفاريج ، بوزن : فَعَالِيل .



ملحوظة : تعامنا مع الأمثلة المختلفة طبقا للأوزان الصحيحة البنية . وليس من العسير رد الأمثلة المعتلة إلى أوزانها الصوتية ، تبعا لمنهجنا المقرر ، فالجمع (فَرَى) بزنة (فَعَا) لا فَعَل ، والجمع : (أَظَب ، وأَجْر) بزنة (أَفْع) ، لا أَفْعَل ، وهكذا الحال في : كوزوحوت : فول ، لا فُفْعَل ، وفَى : فَعَا ، لا فَعَل .

التصغير

أوليات : التصغير من مسائل الصرف العربى التى عنى النحاة بدراستها ، فقد لاحظوا أنه خاص بالأسماء المعربة القابلة لأن يكون منها مصغر ، فكل من الفعل والحرف لا يصغر ما دام كذلك ، إلا إذا سُمى به ، فحينئذ ينطبق عليه ما ينطبق على الاسم . وكذلك المبنى لا يصغر ما دام يعامل على أصله ، وشذ عن ذلك ما سمع من تصغير أسماء الإشارة والأسماء الموصولة . يقال : ذِيَا ، وتِيَا ، واللذِيَا ، واللَتِيَا .

وما يمكن أن يكون منه مصغر يخرج به ما لا يقبل ذلك ، كلفظ الجلالة وصفات الله ، وما كان من الصفات مثل : كبير ، وكذلك ما كان مصغرا مثل : كَمِيت ، أو على صورة المصغر مثل مُتَهَيِّمَن ، فلا يصغر ، لأن التصغير لا يدخل على التصغير .

وليس التصغير باعتبار مدلوله خاصا بالتعبير عن إرادة تصغير المكبر ، فالواقع أن هذا الاستعمال الحقيقى قد يراد به غير ذلك من ضروب الاستعمال المجازى ، كالتحقير فى مقابل التعظيم ، والتقليل فى مقابل التكثير ، والتقريب فى مقابل التباعد ، وقد يراد بالتصغير ما يضاد معنى التحقير ، وهو التعظيم وهو استخدام وارد فى بعض النصوص المشهورة كقول الشاعر : —

وكل أناس سوف تصغير بينهم دويهيّة تصفرّ منها الأنامل

وكقول عمر رضى الله عنه فى ابن مسعود : «إنه كُنَيْفٌ ملىء علما» . وقد يراد به أيضاً التذليل والملاعبة ، وهذا شائع فى أغاني الأمهات لأطفالهن ، وفى غزل الشعراء بمعشوقاتهم .

طريقة التصغير : — ولكى يتم التصغير فى الكلمة الثلاثية لا بد من ثلاث خطوات : —

١ — ضم الحرف الأول من الكلمة . ٢ — فتح الحرف الثانى منها .

٣ — زيادة ياء ثالثة ساكنة .

فيقال في : قلم - قَلَم ، وبذلك يصبح وزن الكلمة (فَعِيل) وهو صيغة التصغير الأولى .

أما تصغير الكلمة غير الثلاثية فيحتاج إلى جانب هذه الخطوات الثلاث إلى خطوة رابعة هي :

كسر ما بعد ياء التصغير ، فيقال في الرباعي ، مثل جعفر - جَعْفَر ، بوزن (فَعِيل) وهو صيغة التصغير الثانية . وكذلك الحال في الكلمة الخماسية مثل : دينار ، فيقال في تصغيرها : دَنَيْنِر ، بوزن (فَعِيل) وهو الصيغة الثالثة . والفرق بين الصيغتين الثانية والثالثة هو طول الكسرة المرسومة ياء .

ويلاحظ أن كسر ما بعد ياء التصغير لم يحدث في الثلاثي ، لأنه دائماً الحرف الأخير الذي يتحمل الحركة الإعرابية . أما في الرباعي والخماسي فإن بعد ياء التصغير حرفين أو ثلاثة ، آخرها هو موقع الحركة الإعرابية .

ويلاحظ أيضاً أن تصغير الخماسي مثل : دَنَيْنِر ، قد رد الكلمة إلى أصلها ، فهي كما يقال (دَنَار) غير أن أمثلة أخرى ترىنا أن الكلمة الخماسية لا تسلم في التصغير ، وإنما يحذف منها بعض حروفها ، فمثل : (فرزدق) مصغرة : (فريزق) يحذف الدال ، أو (خريزد) يحذف القاف ، فقد تعرض أحد الحرفين الأخيرين للمحذف . ولكن ذلك ليس قاعدة مطردة ، ففي مثال : (سَرَنْدِي) و (عَلَنْدِي) يقال : (سَرَيْند ، أو سُرَيْند ، عُلَيْند أو عُلَيْد) ، فالمحذوف في كلتا الحالتين ليس الدال ، وهي الحرف قبل الأخير ، بل النون أو الألف .

ويبدو أن التصرف في حروف الكلمة في حالة التصغير يخضع لملاحظتين :

١ - إذا كانت الكلمة خالية من الحروف الزوائد كان التصرف في الحرفين الأخيرين ، ففي (سفرجل) تصغر على : سفيرج ، أو سفيرل .

٢ — إذا كان بعض حروفها مما يزداد عادة ، أى من حروف (سألتنونها) كان التصرف فيه لتبقى للكلمة بنيتها الأصلية دون مساس ، لأن حروف البنية الأصلية أدل على معناها من الزوائد .

ونعود إلى الخطوات التى يتم بها التصغير : —

وأولها : ضم الحرف الأول ، وهو شرط أساسى فى الاسم المصغر ، لأن التصغير (صيغة) ، فلا بد من استيفاء شكلها : حتى فيما كان مصغره سماعياً ، اللهم ما خلا تلك الكلمات المبنية من أسماء الإشارة والموصولات فهى وحدها التى تخلف فيها هذا الشرط . والثانية ، فتح الحرف الثانى من الكلمة ، وإذا تخلفت هذه الخطوة لم يتم التصغير ، ولذلك نجد أن كلمتى : (زَمْيْلٍ ، وَلَغَيْزَى) ليستا من باب التصغير ، لأن الحرف الثانى ساكن ، وهو الميم الأولى ، والغين الأولى . وقد نشأ عن وجود هذا الحرف المشدد أن وقعت الياء الساكنة بعد ثلاثة أحرف ، لا حرفين ، كما هو الشرط ، وبذلك تكون هاتان الكلمتان قد تحقق فيهما شرط واحد هو ضم الأول ، وتخلف الشرطان الآخران .

وأما الشرط الخاص بما زاد على ثلاثة ، وهو كسر ما بعد ياء التصغير — فليس مطلقاً ، لأن هناك حالات استثنائية يستغنى فيها عن هذا الشرط ، وهى محصورة فى أربع : —

١ — ما قبل علامة التأنيث ، تاء كانت ، مثل : شجرة . أو ألفا مقصورة مثل : سلمى ، وكبرى ، وقصى .

٢ — ما قبل المدة الزائدة قبل ألف التأنيث ، مثل : حمراء .

٣ — ما قبل ألف (أفعال) ، مثل : أفراس ، أجمال .

٤ — ما قبل ألف (فَعْلَانِ) الذى لا يجمع على (فَعَالِينَ) ، كسكران وسكارى ، فأما إذا جمع على فعالين فإن تصغيره يشبه جمعه ، بإبدال الألف ياء ، مثل : سرحان ، فيقال : سُرَيْحِينَ وَسَلَيْطِينَ ، كما يقال : سَلَاطِينَ وَسَرَاحِينَ ،

فى التكمسر . وىكون تصغير الكلمات السابقة على التوالى : شَجيرة ، سَلِىمى ، حَمِيرَاء ، وَأَجْنِىال ، وَأَفِيراس . سَكِيران .

وىلاحظ فى الحالة الثالثة أن ألف (أَفْعال) هى رابعة أحرف الكلمة ، وكذلك ألف (فَعْلان) فى الحالة الرابعة ، وقد كان المقصود من بقاء الألف الاحتفاظ للكلمة ببنيتها كما هى ، ما دامت لا تتعرض لنفس التغير فى حالة أخرى ، كالتكمسر ، إذ لىس من المستساغ أن ينفرد التصغير بتغير صيغة الكلمة ، ومن نفس الباب صيغة (فَعَّال) ، فإن الألف رابعة ، ولكنها تتغير ، فىقال فى حَسَاد : حَسَيْسِيد ، وَسَكَّان : سَكَيْكِين ، على حين أن كلمة مثل : (غَزَاء) لا تتغير ألفها ، من أجل الألف الممدودة ، لا من أجل صيغة (فَعَّال) .

وقد سبق أن قلنا : إن تصغير الكلمات الحماسية على مثال (فَعَّيعِل) (فَعَّيعِل) يتوصل إليه بما يتوصل به إلى جمع التكمسر على مثالى (فعال وفعاليل) ، والسبب فى ذلك : أن زيادة حروف الكلمة على أربعة ، تضع فى طريق التصغير صعوبة ، هى : أن مثال (فَعَّيعِل) يقع بعد الياء فيه حرفان ، فإذا صغر الحماسى مثل : فرزدق - على مثاله - لم يمكن ؛ لأن بعد الياء ثلاثة أحرف ، وكذلك لو أريد تصغيره على مثال (فَعَّيعِل) الذى بعد ياء التصغير فيه ثلاثة أحرف ، أوسطها كسرة طويلة مرسومة ياء فإذا نظرنا إلى الأحرف الثلاثة فى (فرزدق) وجدناها كلها صحاحا ، وليس بينها الياء ، ولذلك كان إسقاط حرف من الثلاثة لتصحيح الزنة فى حالتى التصغير والتكمسر .

وهذا التلازم بين التصغير والتكمسر لىس مطرداً دائماً ، فإن اللغة عرفت لهذه القاعدة استثناءات حصرها الصرفيون فى ثمانى مسائل ، قالوا : إنها جاءت فى الظاهر على غير ذلك ، لكونها مختومة بشىء قدّر انفصاله عن

البنية ، وقُدِّر التصغيرُ واردا على ما قبل ذلك الشيء ، وذلك ما وقع بعد أربعة أحرف من : —

١ — ألف التأنيث الممدودة في مثل : قُرْفُصَاء ، وَخُنْفُسَاء ، فإن التصغير وارد على (قرفص) ، فيقال فيها : قُرَيْفِص + اء = قريمصاء ، ولكن تكسيـرُها يأتي على : قرافص ، بحذف الألف الممدودة .

٢ — تاء التأنيث في مثل : حنْظلة ، فتصغيرها : حَنْيَظْلَة ، دون حذف ، مع أن التكسير هو : حناظل ، فقد عوملت الكلمة كسابقها معاملة الرباعي ، لا الخماسي ، في التصغير .

٣ — المنسوب مثل : عبقرى ، فيقال في التصغير : عُبَيْقَرَى ، وفي التكسير : عَبَاقِر ، بحذف الياء .

٤ — الألف والنون الزائدتان مثل : زعفران وُجُلْجُلان ، فيقال في التصغير : زُعَيْفِران وُجُلَيْجُلان ، وفي التكسير : زعافر وجلاجل ، بحذف الألف والنون .

٥ — علامة التثنية ، كمسَلَمَيْنِ فيتمال : مُسَيِّلَمَيْنِ ، وهو لا يكسر لكونه مثني .

٦ — علامة جمع المذكر مثل : جَعْفَرَيْنِ ، أو علامة جمع المؤنث مثل : مسلمات ، فيقال : جُعَيْفِرَيْنِ ومَسَيِّلِمَات ، ولا يكسر (لأنه جمع صحيح) .

٧ — عَجَز المضاف مثل : (امرىء القيس) ، فإن التصغير يرد على صدر الكلمة ، ويبقى العجز كما هو ، ولكن مثل هذا التركيب الإضافي يتحد فيه إجراء التصغير والتكسير ، فيقال : أميرىء القيس ، وأمارىء القيس .

٨ — عَجَز المركب كعَلَبِك ، فيقال في التصغير : (بُعَيْلَبِك) ، حيث يرد

التصغير على الصدر ، ويبقى العجزُ كما هو ، ولا يسوغ تكسير هذا التركيب .
ومن الواضح أن هذه النهايات نوهم أن الكلمة زائدة على أربعة ، وذلك
بسبب وجود هذه الزوائد فيها ، مع أنها إذا جردت منها بقيت على أربعة
أحرف غالبا ، أو ثلاثة أحيانا .

ويبقى من الزوائد : ألف التأنيث المقصورة ، وهذه إن كانت رابعة
فقد سبق أنها تبقى ، ولا يُكسر ما بعد ياء التصغير فيها ، ولكنها إن
كانت سادسة تحذف ، مثل : لَغَزَى ، فيقال فيها : لَغَزِيْز ،
أو سابعة مثل : بَرَدَرَايا ، فيقال : بُرَيْدِر ، وُبُرَيْدِير ، بتطويل كسرة
الดาล ، التي ترسم ياء .

وبقيت الألف الخامسة وفيها تفصيل ، فإن كانت مسبقة بصوت صامت
مثل : قَرَقَرَى ، وَزَبُعَرَى ، حذفت ، فيقال : قَرِيْقَرُوْزُبُعِر .
وإن كانت مسبقة بصوت لين طویل في الكلمة مثل : حُبَارَى — فلنا
الخيار في إبقاء الألف فنقول ، حَبَّير ، وحينئذ تقلب ياء كما في : غزال
وغزَّيل ، وتسقط الألف الخامسة ، أو تحذفها فتقول : حَبِيرَى ، وتبقى
الألف الخامسة .

(تتابع أصوات اللين في المصغر)

إذا راعينا أن صيغ التصغير الثلاثة لا تخلو من وجود صوت الياء ثالثة في كل كلمة ، فإن معنى ذلك أن نصادف أحيانا التقاء هذه الياء بصوت من جنسها ، أى : من أصوات اللين ، وهنا يحتاج الناطق إلى بعض تصرف ييسر له عملية الأداء ، وقد وضع القدماء لذلك التتابع في أصوات اللين قواعد تفرق بين ثلاث حالات ، بحسب النوع و الموقع :

الحالة الأولى : حين تلتقى ياء التصغير ببذل من أصل ، قبل الآخر .

الحالة الثانية : حين تلتقى هذه الياء بمزيد قبل الآخر .

الحالة الثالثة : حين تجتمع مع بذل في آخر الكلمة .

الحالة الأولى

وفيهما تلتقى ياء التصغير ببذل من أصل قبل الآخر ، ولهذا البذل موقعان :

الموقع الأول : أن يكون ثانى أصول الكلمة ، وهو الغالب . وقد جرى اللسان العربى على رده إلى أصله بشرطين :

١ - أن يكون لينا .

٢ - وأن يكون بدلا من غير همزة تلى همزة .

ففى الكلمات : بابٌ - قِيلَ - رَيَّانُ - ميزانٌ - مُوقِنٌ - توفر هذان الشرطان ، فالحرف الثانى لين ، وهو بذل من غير همزة ؛ ففى : (بابٍ و قِيلٍ) - الألف والياء بذل من واو ، وأصل الأولى : بَوَّبَ ، وأصل الثانية : قَوَّلَ ، فأعلت الواو فيهما ألفا .

وفى : (رَيَّان) : الياء بذل من واو ، والأصل : رَوَّيان ، والفعل :

رَوَّى .

وفى : (ميزان) : الياء بدل من واو ، والأصل : مُوزَان ، والفعل : وزن .

وفى : (موقن) : الواو بدل من ياء ، والأصل : مُمَيِّقِن ، والفعل : يقن .

ولذلك رَدّ التصغير هذه الكلمات إلى أصولها ، فقليل فى : باب :

بُويَب ، وفى : قبل : مُقَوِّل ، وفى : رِيَان : رَوَّيَان ، وفى : ميزَان :

مُوزِين ، وفى : موقن : مُمَيِّقِن .

وقد سبق أن رأينا تصغير : (دينار) على : دُنَيْنِير ، لأن أصلها :

دِنَار ، كما تصغر : (قيراط) على : قُرَيْرِيط ، والأصل : قِرَّاط -

فقدرد التصغير الياء فى المفرد الشائع إلى أصلها ، مع أنه صحيح ، فهو فى

الأولى نون ، وفى الثانية راء .

وكذلك الأمر فى الكلمتين : (راس وبير) ، تصغر ان على : بُؤِير

وَرَوَّيس ، لأن أصل الياء فى (بير) ، والألف فى (راس) هو الهمزة .

وقد لوحظ حتى الآن أن أصوات اللين تقع ثانية فى جميع الأمثلة

التي سبقت .

الموقع الثانى : أن تكون أصوات اللين ثالثة ، وقد التزم قلبها ياء ،

بشرط أن يليها حرف واحد ، لأنها سوف تقع بعد ياء التصغير ، فتدغم

الياءان ، فى كلمة : (غزال) يقال : غَزَزِيل ، وفى : (كتاب) : كُتَيْب ،

وفى : (رسالة) : رُسَيْلَة ، وكذا فى : (عجوز) : عَجَّيزَه ، وفى

(صحيفة) : صُحَيْفَة ، وإن كانت المدة فى هذه الكلمات زائدة .

فإذا كان بعد حرف اللين حرفان ، فى مثل : (مصارع) فإن

تصغير الكلمة يكون بحذف الألف ، فيقال : مُصَّيرِع ، لأن بنيتها تختلف

عند إبقاء الألف مع زنة التصغير : مُفَعِّعِل ، كما سبق أن قلنا فى تصغير

الكلمات الخماسة ، تكسر ها .

فاذا تخلفت الشروط الواردة في الموقع الأول لم يُرَدّ البدل إلى أصله :

فمن الشرط الأول : وهو أن يكون البدل لنا (سواء أكان أصله لنا أم غير لنا) - لو فرضنا حدوث العكس ، فكان البدل حرفاً صحيحاً ، والأصل لنا ، أو صحيحاً ، في كلمات مثل : **تُخَمّة** و**تُرَاث** ، و**أَبَاب** ، و**مُتَّعِد** ، وقائم - حينئذ سوف نجد أن الكلمة تصغر على ما هي عليه ، دون نظر إلى الأصل ، فكلمة (**تُخَمّة**) تصغر على : **تُخَيْمَة** ، وهي من (**وخم**) ، و (**تراث**) على : **تُرَيْث** ، وهي من (**ورث**) ، و (**أباب**) على : **أَبَيْب** ، وهي أصلاً : (**عَبَاب**) ، و (**مُتَّعِد**) على : **مُتَّيِّعِد** ، وهي من (**وَعَد**) ، و (**قائم**) على : **قَوَيْم** ، وهي من (**قوم**) .

وعن الشرط الثاني : وهو أن يكون البدل من غير همزة تلي همزة - لو فرضنا العكس ، فكان الثاني حرف لين بدلاً من همزة ، بعد همزة ، في كلمة مثل : (**آدم**) ، والأصل (**أَدَم**) ، فالحرف الثاني ألف أصلها همزة ، وقعت بعد همزة - ففي تصغير هذه الكلمة نجعل الألف واوا فنقول : (**أَوَيْدَم**) ، ولا يقال : **أَيْدَم** ، بردها إلى أصلها .

هذا كله إذا لم يوقع التصغير في كلبس ، فإن أوقع في لبس لم يرد البدل إلى أصله ، بل يبقى على حاله ، حتى لو كان لنا ؛ ففي تصغير (**عيد**) من : **عَوَد** - نقول : **عويد** ، بحسب القاعدة ، ولكن هذا يلتبس بتصغير (**عود**) ، ولذلك نعدل عن (**عويد**) إلى (**عَيْيد**) للفرقة بين المثالين .

وفي كلمة : (**مُتَّعِد**) من : **وَعَد** - لا يقال : (**مُوَيْعِد**) ، لأنه ملتبس بتصغير (**مَوْعِد** ، **وَمَوْعِد** ، **وَمَوْعِد**) ، بل يقال : (**مُتَّيِّعِد**) ، كما سبق .

الحالة الثانية

وهى التى تلتقى فيها ياء التصغير بألف زائدة ثانية فى الكلمة ، وفى هذه الحالة تقلب الألف واوا ، فيقال فى : (ضارب) : ضَوَّيرب .
وإذا كانت الألف الثانية مجهولة الأصل عوملت كالألف الزائدة فيقال فى : (عاج) : عُعَريج ، وفى (صاب) : صويب ، وفى (مال) (١) : مويل .

الحالة الثالثة

وهى التى تجتمع فيها فى الكلمة ياء التصغير ثالثة ، ويكون فى آخر الكلمة حرفٌ بدلٌ ، سواء أكان ليّنا ، أم غير لين . وفى هذه الحالة يُرَدّ البدل إلى أصله مطلقاً ، وإن أُعِلّ فى بعض الكلمات أحياناً .
ففى كلمة : (مَلهى) - الألف أصلها واو ، من : لها يلهو ، فيقال فى تصغيرها على مثال : (فَعِيل) : مُكَلِّهٍر ، ثم يقال : وقعت الواو إثر كسرة ، فقلبت ياء ف قيل : مُكَلِّهِي .
وفى كلمة : (ماء) - الهمزة أصلها هاء ، فترد إلى أصلها فيقال : مُوَيّه .

وفى كلمة : (سِقَاء) - الهمزة أصلها الياء ، من سقى - يسقى ، فيقال : مُسَقِي .

(١) هذا على أساس أن كلمة (مال) هى نتيجة نحت لفوى من عناصر متعددة هى (ماة الموصولة + اللام الجارة + أى ضمير يتصل باللام) = ماله ، أو مالك ، أو مالى ، ثم نحت الضمير لتستقر الكلمة على (مال) ، مراداً بها المتاع الذى يملكه الانسان من نقود أو ضياع أو بهائم ... الخ ثم جرى توليد كلمات أخرى منها ، على ما تقيس اللغة من الأفعال والجموع . فالفها بهذا هى الف الموصول ، وهى مجهولة الأصل .

وفى كلمة : (كساء) — من : كسا يكسو — ترد الهمزة إلى أصلها الواوى فيقال : كُسيئو ، ثم يقال : اجتمعت الواو والياء ، وسبقت إحداهما بالسكون ، فقلبت الواوياء وأدغمت الياء فى الياء فقليل : كُسى .



بقى من الحالات التى لم تعرض فيما سبق حالة اجتماع أصوات اللين متجاورة فى مثل : (سياسة ، وكياسة) .

ويلاحظ أن ثانى هاتين الكلمتين يخضع لقاعدة ، وثالثتهما يخضع لقاعدة أخرى .

وتقضى قاعدة الحرف الثانى أن يرد إلى أصله ، وتقضى قاعدة الحرف الثالث أن يقلب ياء ، ويدغم فى ياء التصغير ، فيقال فى : (سياسة) : سُويَّسة ، لأنها من : ساس — يسوس ، ويقال فى : (كياسة) : كُيَّيسه ، لأنها من كاس — يكيس .

وفى كلمتين مثل : (حىّ و طىّ) : تعامل الياء الأولى على أصلها ، فتقلب واوا إن كان أصلها الواو ، أو تبقى إن كان أصلها الياء ، ثم يوتى بياء التصغير ، وتدغم فى الياء الأخيرة ، فيقال : حىّ ، لأنها من : حىّ يحىّا ، ويقال فى طىّ : طوىّ ، لأنها من : طوى يطوى .

وفى حالة : (دوىّ) يقال : دوىّ ، والأصل : دوىّو ، ثم خضعت لقاعدة اجتماع الواو والياء ، السابق ذكرها .

(ملاحظات على ما سبق)

١ — يلاحظ فيما يتعلق بمعاملة صوت اللين، إذا كان ثانياً، وكان أحد أصول الكلمة — أننا نرده إلى أصله . ولا نعرضه لأي إعلال ، بسبب مجاورته لياء التصغير .

فأما أننا نرده إلى أصله : فلأن التصغير إجراء مستقل تتعرض له الكلمة ، فهو يتعامل مع مادنها . وأما أننا لا نعرضه لأي إعلال : فلأن هذا الصوت الثاني يكون حينئذ بداية مقطع مقفل نهايته ياء التصغير ، فوقعه موقع قوى بسبب وجود الحركة بعده ، وهى عنصر أساسى فى التصغير ، يفصل بين سابقه ولا حقه ، الذى هو ياء التصغير ، ذات الوظيفة الدلالية .

٢ — فإذا لم تكن الألف أصلية ، بأن كانت ألف الصيغة ، كما فى : (ضارب) ، أو كانت مجهولة الأصل ، كما فى (عاج ، ومال) ، فإنها حينئذ لاتمثل شيئاً محدداً سوى وجودها على ما هى عليه : (فتحة طويلة) ، فإذا سبقت بضمة حدث من الانزلاق بين الحركتين واو انتقالية ، تليها ياء التصغير ساكنةً هكذا :

daarib < du aa y rib < du a y/rib
w

وكذلك الأمر فى : عاج وُعَوَيْجٌ ، ومال وُمَوِيل .

فالواو ليست نتيجة قلب الألف ، بل نتيجة الانزلاق بين ضمة التصغير بعد الصوت الأول ، وبين هذه الألف ، التى تتحول من فتحة طويلة إلى فتحة قصيرة .

٣ — وأما حين جاء صوت اللين ثالثاً فى كلمات مثل : غزال ، وكتاب ، ورسالة ، وعجوز . وصحيفة — فقد قال القدماء : إن صوت اللين يقلب ياء ، ويدغم فى ياء التصغير ، كما سبق .

ونحن نرى أن الأمر أدق مما قالوا ؛ ذلك أن صوت اللين (الألف والواو والياء) في هذه الكلمات ليس سوى حركة طويلة وقعت بعد عين الكلمة .

ولما كان التصغير يجاب إلى فاء الكلمة حركة الضمة ، وإلى عينها حركة الفتحة ، فإن هذه الحركة الطويلة يتأخر موقعها بعد ياء التصغير ، التي تزداد ثلاثة .

فإذا نظرنا إلى صيغة التصغير (فعيعل) وجدناها تنقسم إلى مقاطع ثلاثة :

Fu/‘ay/‘il

ونحن ملزمون أن نجعل الكلمة على مثال هذا الوزن الإيقاعي ، فكلية مثل : (غزال) تصغر هكذا :

gu/zay-aal

وكذلك : (عجوز) :

‘u/Jay-uuz

وأيضاً : (رغيـف) :

ru/gay-iif

ومن ذلك نرى أن المقطع الأخير لم يأخذ صورة المقطع الطويل الأخير في : فعيعل : (ص ح ص) ، فكان أن أسقطت الحركة الطويلة ، وعوض موقعها بتضعيف ياء التصغير مع كسرها ، كما هو حكم الصيغة :

gu/zay/yil

غَزَيْلٌ

‘u/Jay/yiz-atu

عَجَبِيْزَةٌ

ru/gay/yif

رَغِيْفٌ

وهكذا الإجراء في سائر الكلمات الماثلة .

ولا يتصور أن تجتمع في هذا الموقع (ياء + واو) ، لأن الواو على فرض وجودها سوف تتحول إلى ياء بحسب قاعدة « كَسِيْنُو - كَسِيْ » ، لعدم وجود

فاصل بين الصوتين ، ولكون الياء في الموقع الأقوى ، فهي المائلة التقديمية القليلة الحدوث في العربية .

وهذا بخلاف ما إذا تتابع الصوتان هكذا : (واو + ياء) في مثل : طَوَى ، فإن فاصل الحركة يخالف هذه الصورة عن سابقتها .



(مسائل باقية من مشكلة التصغير)

١ - تصغير الثنائي : - أ - الثنائي المتعرج : - أى : الذى ستمط منه حرف ، سواء بقى على حرفين ، مثل : ما (ماء) ، خذ ، كل ، (فعلى أمر مسمى بها) ، ومذ (منذ) ، أم أضيف إليه حرف غير أصلى مثل : الهاء فى : سَنَة ، عِدَة ، أصلهما سَنَوٌ ، وَعِدَةٌ ، والتاء فى : بنت ، أخت : (بنو ، أخو) ، والألف فى ابن ، اسم : (بنو ، سمو) . ففى هذه الأمثلة كلها يرد المحذوف إلى الكلمة فى حالة التصغير ، فيقال فيها جميعاً : مُرِيه ، أُخِيذ ، أَكِيل ، مُنِيذ ، يُدِيَّة ، حَرِيح . (يَدٌ : يَدِي ، حَرٍ : حَرِح) ، سَنِيَّةٌ ، وَعِيدَةٌ ، بُنِيَّة ، أُخِيَّة ، بُنَى سُمِي .

ويلاحظ : أن بعض هذه الكلمات أضيف إليه تاء التأنيث مثل : يُدِيَّة ، لأنها مؤنثة فى المعنى ، والمتصود من هذا الرد للحرف الأصلى الساقط أن يُبلَّغ ببنية الكلمة مصغرةً وزنُ فَعِيلٍ الثلاثى .

ب - الثنائي بالوضع : كما إذا سُمى بالحروف إفتراضاً ، وفى ذلك نوعان :

(١) صحيح الثانى مثل : عن - هل - ولنا فيه أن نضيف حرف علة ثالثاً ، فيقال : عُتَى - وَهَلَى ، أو أن نضعف آخره فيقال ، عُتَيْن وَهَلِيل .

(٢) معتل الثانى : مثل : لو ، كى ، ويضعف ثانيه قولاً واحداً ، فيقال : لَوَى ، وَكَيَّ ، كما يقال : دَوَى وَحَيَّ .

٢ - المنقوص الذى بقى ثلاثياً بعد نقصه : - مثل : هَارٍ ، شَاكٍ ، مَيَّت ، وأصلها : هَارَوٌ ، شَاوَكٌ ، مَيَّت ، وهذه تصغر على ما هى عليه

دون أن يرد الأصل الناقص ، ما دام في أيدينا منها ثلاثة أحرف ، فيقال : هَوَيْر ، شَوَيْك ، مُيَيْت .

٣ - تصغير الثلاثي المؤنث : يوجب إلحاق التاء به إن كان عارياً منها ، فيقال في دار : دَوِيرَة ، وفي سنة : سَدْنِيَّة ، وفي عين - عَيْنِيَّة - وفي أذن - أُذْنِيَّة ، وفي حال - حَوِيلَة .

وهذه الكلمات كما هي كلها ثلاثية ، وهناك كلمات ثنائية مؤنثة يحولها التصغير إلى ثلاثية ، كما سبق ، ثم تالحق بها التاء ، مثل : يد ، وَيَدِيَّة . وهناك كلمات تتحول إلى ثلاثية بعد أن كانت أكثر من ثلاثة ، ومن ذلك الكلمات الرباعية المنتهية بمدة قبل لام معتلة مثل : سماء ، فإن تصغيرها على سُمَيِّ ، يجعلها بثلاث ياءات : الأولى ياء التصغير ، والثانية بدل المدة ، والثالثة بدل لام الكلمة ، فحذفت إحدى الياءين الأخيرتين ، وبذلك أصبح الاسم ثلاثياً ، فانطبقت عليه القاعدة ، وصار تصغير الكلمة : سُمَيَّة . ومن هذه الكلمات ثلاثي الأصول مما يدل على مؤنث مثل : حبل وحراء ، وسعاد وغلّاب ، فإن هذه الكلمات إذا صغرت تصغير ترخيم لم يبق منها سوى حروف ثلاثة أصول ، فنضاف إليها التاء ، فيقال : حَبِيلَة ، وَحْمِيرَة ، وَسَعِيدَة ، وَغَلْبِيَّة .

ويستثنى من هذه القاعدة نوعان : الأول : ما يلتبس في حال التصغير بغيره : مثل تصغير (شجر ، بقر ، خمس) ، فاذا ألحقت التاء بمصغر هذه الكلمات التبت بالمفرد ، ولذلك يقال : شَجِير ، بُقِير ، خَمِيس ، ولا يقال : شجيرة ، بقيرة ، خميسة .

ويلاحظ أن هذه الكلمة الأخيرة تلتبس بعدد المذكور (خمسة : خميسة) .

والثاني ألفاظ مخصوصة لم تالحقها التاء رغم انطباق القاعدة عليها ، وهي ألفاظ : دَوْدٍ ، شَوْلٍ ، نابٍ (للمس من الإبل) ، حَرْبٍ ،

فرس ، قوس ، درع ، عُرس ، ضُحى ، بغل ، عَرَب ، نَصَف (للمرأة المتوسطة السن) ، فهذه الألفاظ جميعاً تصغر دون تاء شدوذاً ، رغم أنها مؤنثة ، فإذا اعتبر بعضها مذكراً فلا موجب للتاء ، ويصبح تصغيره بدونها قياساً ، مثل : حرب ، حَرِيب ، درع - دَرِيع ، على مذهب من ذكرها من العرب ، وبعضهم ألحق التاء بعُرس وقوس .

وندر إلحاق التاء فى تصغير ما زاد على ثلاثة ، فتُميل فى : وراء ، أمام ، قدام : وُريئة ، أَمِمة ، قَدِيدمة .



٤ - تصغير الترخيم : وأساس طريقته حذف الزائد من الكلمة حين يكون هذا الزائد صالحاً للبقاء مع إحدى صيغ التصغير ، ففى مثل : أحسن ومحسن وحسان ، يتم تصغيرها على نمط واحد ، فيقال : حَسَّين ، بحذف الزائد منها جميعاً ، برغم أن (أحسن ومحسن) يمكن تصغيرهما على فاعيل ، وحسان على فاعيل . أما الزيادة غير الصالحة للبقاء فلها قواعدها التى تسقطها ، ففى مثل : (متدحرج) يقال فى تصغيره : دَحَّرج ، كما يقال فى جمعه : دحارج ، ولذا لا يتأتى فيه تصغير الترخيم ، وكذلك مثل : جعفر ، وسفرجل ، فإنهما لا يصغران تصغير ترخيم لعدم وجود زيادة فيهما .

ولتصغير الترخيم زنتان فقط هما : (فاعيل وفعيل) ، لأنها لتصغير المجرد . أما الصيغة الثالثة : (فاعيل) فهى لتصغير المزيد .

٥ - سبقت إشارة إلى أن التصغير خاص بالأسماء المعربة ، وشذ تصغير أسماء مبنية ، إشارية وموصولة ، فقل : اللَّديا ، اللَّتيا ، ذَّيا ، تَّيا ، واللَّذيان ، واللَّتَّيان ، وذَّذيان ، وتَّتَّيان ، واللَّذيون ، واللَّتَّيين . كما يصغر غير المتمكن : أفعَل فى التعجب ، فى قولنا : ما أُحْسِنُه . والمركب المزجى مثل : بَعَلَّبك وسَيَّويه ، فيقال : بُعِّلَّبك ، وسَيَّويه . وهناك أسماء مصغرة على غير

قياس ، بل هو السماع ، مثل قولهم في تصغير مغرب : مُغْبِرْيَان ،
وفي عشاء : عُشْيَان ، وإنسان : أُنْسِيَان ، وليلة : لَيْلِيَّة ، ورجل : رُؤَيْجَل .
وصبية : أَصْبِيَّة ، وغلمة : أَغْلِمَة ، وبنون : أَبْنُون ، وعشية : عُشْيَشِيَّة .

٦ - يصغر من الأسماء ما كان مفرداً أو اسم جمع لشبهه بالواحد ، في
مثل : ركب : ركب ، سُرَاة : سُرِّيَّة . وكذلك يصغر الجمع على
أحد أمثلة القلة ، وهي : أَفْعَلَة ، أَفْعَل ، أَفْعَال ، فَعْلَة ، فيقال في :
أرغفة : أَرَيْغَمَة ، وأنجم : أُنَيْجَم ، وأبكار : أَابْيَكَار ، وفتية : فُتَيَّة .

ولا يصغر جمع على مثال الكثرة ، لأن بنيته تدل على الكثرة ، وتصغيرها
يدل على القلة ، وإذا أريد تصغير أى جمع للكثرة يرد إلى مفرده ، ثم يصغر ،
ثم يجمع بالواو والنون ، إن كان للمذكر العاقل ، فيقال في : غلمان : غُلَيْمُون
وبالآلف والتاء إن كان للمؤنث أو المذكر غير العاقل ، فيقال في : جوار :
جَوِيرِيَّات ، وفي دراهم : دُرَيْهَمَات ، وكذلك بعض الملحقات بجمع
المذكر مثل : سنون : سُنَنِيَّات ، ولا يقال سُنَنِيُون ، وأرضون :
أُرَيْضَات ، ولا يقال : أُرَيْضُون .

النسب

لا بد لتحقيق نسب شئ إلى شئ من عمليتين في آخر المنسوب إليه .

أولهما : زيادة ياء مشددة تصير حرف إعرابه ، وثانيهما : كسر آخره ، وهو الحرف الذى قبل الياء ، فيقال فى النسب إلى مصر : مصرىّ ، وإلى دمشق : دمشقىّ . ويلاحظ أن ياء النسب مشددة ، ومعنى ذلك أنها فى الحقيقة ياءان ، أولاهما ساكنة ، والثانية متحركة ، شأن كل حرف مشدد .

والحاق هذه الياء بالاسم الصحيح لا تنشأ عنه أية صعوبة كما رأينا ، أما إلحاقها بما آخره حرف لين أو ياء مشددة فتنشأ عنه صعوبة اجتماع ثلاثة أحرف لينة على الأقل ، ولذلك حالات تحتاج إلى تفصيل :

فما ينبغى أن نتأكد منه أن تتوفر للاسم المنسوب إليه فى هذه الحالة بنية ثلاثة أحرف على الأقل ، قبل ياء النسب ، حتى لو كان الثالث من هذه البنية حرف لين . وهذا هو الشرط الأول .

والشرط الثانى : أن النسب لا يستساغ معه اجتماع ثلاث ياءات متواليات فى أى حال ، فإذا كان وجود هذه الياءات الثلاثة لازماً وجب قلب أولاهما وهى الياء الأصلية - واوا ، على سبيل المغايرة . ولتوفير نوع من التيسير فى نطق المنسوب .

ولنبداً بعد هذين الشرطين بمعرفة الحالات التى وردت فى هذا الصدد :

١ - حالة انتهاء الاسم بياء مشددة زائدة على ثلاثة أحرف ، سواء أكانت هذه الياء زائدة (أو بالأحرى الياءان) : فى مثل : شافعىّ وكرسىّ ، أم كانت إحداهما أصلية والأخرى زائدة فى مثل : مرمىّ ، فإن الأولى هى واو مفعول من (رمى) ، والثانية لام الكلمة ، واجتماع واو وياء على هذا النحو يقلب الواو ياء ، ويدغمها فى أختها فتصير : مرمىّ : بوزن مفعول ، والأصل (مرمى) .

فإذا أريدت نسبة هذه الكلمات فإن النظرة الأولى إليها تطمئننا إلى وجود ثلاثة أحرف قبل حرف العلة المضعف ، وحينئذ لا نتردد في حذف الياءين الموجودتين قبل ياءى النسب ، لأن في بقاءها اجتماع أربع ياءات ، وهو أمر عسير ، يغنى فيه بقاء اثنتين ، لإفادة وظيفة النسب ، فيقال : شافعيّ ، وكروسيّ ، ومرمىّ ، بنفس النطق الذى كانت عليه قبل النسب ، ويفرق بين الحالتين بقرينة السياق .

٢ - حالة انتهاء الاسم بياء مشددة بعد حرفين ، فى مثل : (أمّية) ، وهنا لا تتوفر أحرف البنية الثلاثة إلا إذا اعتمدنا إحدى الياءين حرفاً ثالثاً . فإذا أضيفت ياء النسب اجتمعت ثلاث ياءات ، قلبت الأولى فيها واواً (بعد قلبها ألفاً - كما قال الصرفيون - لتحركها وانفتاح ما قبلها) ، فتصبح الكلمة منسوبة : أمّوىّ . ومثل ذلك : غنىّ وعلىّ ، تحذف الياء الأولى ، وتقلب الكسرة فتحة ، ثم تقلب الياء الثانية ألفاً ، ثم تقلب الألف واواً ، فيقال ، فيها : غنّوىّ ، وعلّوىّ ، وكذلك يقال فى قصيّ : قصّوىّ .

٣ - حالة انتهاء الاسم بياء مشددة بعد حرف واحد ، وهنا نحتاج إلى كلتا الياءين لتكملة البنية الثلاثية ، فإذا نسبت الكلمة اجتمعت فى نهايتها أربع ياءات ، منها اثنتان لازمتان للبنية ، واثنتان لازمتان للنسبة ، ولكن النطق بها متتابعة يؤدى إلى شدوذ فى تتابع أصوات اللين ، تخرجنا منه المغايرة ، أعنى : قلب الياء الثانية على الطريقة السابقة واواً ، مع الالتزام بـرد الياء الأولى إلى أصلها ، فيقال فى حى : حيوىّ ، وفى طى : طوىّ .

٤ - حالة انتهاء الاسم بالألف ، والتقاء هذه الألف بياءى النسب .
يوجب تصرفاً تراعى فيه أيضاً كمية الحروف التى قبل الألف :

فإن كانت الحروف قبل الألف أربعة أو خمسة حذفت الألف وكسر ما قبل ياء النسب ، فيقال فى : (حُبَارَى) : حُبَارِىّ ، وفى مصطفى : مُصْطَفِىّ .

وإن كان قبل الألف حرفان فقط ، مثل : فَنَى ، عَصَا ، بقيت الألف لتكملة البنية ، ولكنها تقلب واواً فيقال : فَتَوَى ، عَصَوَى ، للمغايرة والتيسير .

وإن كان قبل الألف ثلاثة أحرف فإن أمامنا نوعين من الكلمات : كلمات تحرك ثانيها مثل : جَمَزَى ، وهذه تستقط ألفها في النسب فيقال جَمَزَى . وكلمات سكن ثانيها ، مثل : حَبَلَى ، ويجوز فيها الحذف فيقال : حَبَلَى ، والقلب فيقال : حَبَلَوَى . والأرجح في التي للتأنيث الحذف ، وفي التي قلبت عن أصل مثل : مَلَهَى ، أو التي للإلحاق مثل عَلَى - القلب ، فيقال : مَلَهَوَى وعلَقَوَى .

هـ - حالة انتهاء الاسم بالياء ، وفيها نفس التفصيل ، فالمسبوقة بأربعة أحرف أو خمسة ، كمعتدٍ ومستعلٍ ، تحذف فيقال : معتدى ، مستعلى . والمسبوقة بحرفين تقلب واواً ، فيقال في عمٍ ، وشجٍ : عَمَوَى ، وَشَجَوَى . والمسبوقة بثلاثة أحرف يجوز فيها القلب والحذف ، فيقال في : قاضٍ ، وثنانٍ : قَاضِيٌّ وثنانِيٌّ ، وقَاضَوَى وثنانَوَى . ويرى الصرفيون أن الحذف أرجح ، ونرى أن الاستعمال هو الذي يقدم الحذف أو القلب ، فإذا قلبت الياء واواً وجب فتح ما قبلها .

(وجود أصوات اللين قبل الحرف الأخير)

وهذه كلها حالات يتجمع فيها مع ياءى النسب حروف علة في آخر الكلمة ، فإذا كانت حروف العلة قبل الحرف الأخير من الكلمة فإن لها أيضاً قاعدة ، تراعى فيها الأوزان المختلفة للكلمة ، ونستطيع أن نميز من ذلك حالتين :
الحالة الأولى : وتشمل أربعة أوزان :

- ١ - فَعِيل - معتل العين مثل : طيبٌ وهينٌ .
 - ٢ - فَعِيلَة - صحيح العين غير مضاعفها مثل : حنيفة وصحيفة .
 - ٣ - فُعَيْلَة . غير مضاعف العين مثل : جُهَيْنَة وقرَ يَظَة .
 - ٤ - فَعُولَة - صحيح العين ، غير مضاعفها ، مثل : شَنُوءَة .
- و (بَرُوكَة) . والإجراء المتبع في هذه الأوزان قياسا هو :

- ١ - حذف تاء التأنيث إن وجدت .
- ٢ - تحويل الاسم إلى ثلاثي ، بحذف أحد صوتي اللين من الصيغة الأولى ، وبحذف صوت اللين من بقية الصيغ .
- ٣ - إلحاق ياء مشددة في آخر الكلمة للنسب .

فيقال في الوزن الأول : طَيْبِي ، هَيْنِي ، وشذ : طَائِي ، في : طِي ،
وقياسه : طَيْبِي . ويقال في الثاني : حَنْفِي ، صَحْفِي ، وشذ : سَلِيقِي
(في سَلِيقَة) ، ويلجأ إلى هذا عند خوف اللبس مثل : طبيعة وطبيعي ،
وعقيدة وعقيدى ، حتى لا يلتبسا بالنسب إلى : طبع ، وعقد .

ولا يجوز حذف الياء في (طويلة) ، لأن العين معتلة ، ولا في (جليلة) لأن ،
العين مضاعفة . ويقال في الثالث : جُهَنِي ، قرَظِي ، وشذ : رَدْنِي ، في
(رَدِينَة) ، ولا يجوز الحذف في (قُلَيْلَة) لأن العين مضاعفة . ويقال في
الرابع : شَنْئِي ، و بَرَكِي ، ولا يجوز الحذف في : مَلُوكَة ، لأن العين مضاعفة .

وقد سبقت إشارة إلى ما كان من وزن فَعِيلٌ وفَعِيلٌ معتلى اللام، في مثل علىّ وغنىّ، وقصىّ، إذ حذفت إحدى الياءين، وصارت النسبة : عَـلَوَى ، وَغَنَوَى وقُصَوَى ، قياساً .

فإذا كان فَعِيلٌ ، وفَعِيلٌ صحيحى اللام لم يَحذف منها شيء ، وشذ قولهم في ثَقِيف : ثَقَفِيّ ، وفي قَرِيش : قَرَشِيّ .

الحالة الثانية : وهى التى يكون فيها بعد الحرف الأخير من الكلمة بحسب الأصل حرف لين طويل متلوّ بصامت ، وذلك فى طائفتين من الكلمات :

١ - مجموعة الكلمات التى تلحق بها لاحقة التثنية ، أو جمع المذكر ، أو جمع المؤنث مثل : زيدان ، وسعدون ، وفاطحات .

٢ - مجموعة الكلمات التى تنتهى بالألف الممدودة .

والمجموعة الأولى تعامل فى النسب باعتبارين : فإن اعتبرت دلالتها على التثنية أو الجمع المذكر نسبت إلى مفرد لها ففَعِيلٌ : زيدى ، سعدى ، وإن تنوسيت هذه الدلالة نسب إلى لفظها ففَعِيلٌ : زيدانى ، سعدونى . وفى جمع المؤنث تراعى الكمية ، فمثل : (تمرات) يصح أن ينسب إليها على لفظها أيضاً ، فيقال : كَـتَمَرَاتِيّ ، على أنها علم معرب ، أو أن يبتى من الجمع على حركة الميم ، فيقال : كَـتَمَرِيّ ، مع حذف الألف والتاء . وقد روى فى (صُخَّات) : كَـصُخَمِيّ وَكَـصُخَمَوِيّ ، مثل أَلِف حَبْلِي هَوِيّ أَلِف (مسلمات وسراقات) ليس إلا الحذف ، فيقال مسلميّ ، وسراديق .

وحكم الألف الممدودة فى النسب كحكمها فى التثنية ، فإن كانت للتأنيث قلبت واوا : كصَحراء وصَحراوى ، وإن كانت أصلاً سلمت نحو : كَقَرَّائِيّ . وإن كانت للإلحاق أو بدلاً من أصل فالوجهان ، فيقال : فى كساء : كَسَائِيّ وكَسَاوِيّ ، وفى علباء : عِلْبَائِيّ وعِلْبَاوِيّ .

أما ما يلحق آخر الكلمة من تاء التأنيث ، كمكة وفاطمة ، أو عجز المركب المزجى ، كبعلبك ، ومعد يكرب ، أو الإسنادى ، كتأبط شرّاً ،

وَبَرَقَ نَحْرُهُ، أو الإضافي، كأمري القيس - فذلك كله يحذف منه الملحق، وهو التاء أو العجز، وينسب إلى صدر الكلمة فيقال: مكى، وفاطمي، وبعلي، ومعدى، وتأبطى، وبرقي، وأمرئى، وإذا كان المنسوب كنية كأبي بكر وأم كلثوم، أو معرفاً صدره بعجزه، كابن عمر وابن عباس وعبد الرحمن، فالنسب إلى عجزه دون صدره، فيقال: بكري، كلثومي، عمري، عباسي، ورحماني.

وإذا نسب إلى ما حذف لأمه ردت وجوبا في مسألتين:

١ - أن تكون العين معتلة، كشاة: أصلها: شوهة، بدليل قولهم: شياه. فنقول: شاهي، برد الكلمة بعد رد محذوفها إلى أصلها.

٢ - أن تكون اللام قد ردت في تثنية، كأب وأبوان، أو في جمع تصحيح كسنة، وسنوات، أو سنهات، فنقول: أبويّ وسنويّ أو ستهي. والنسب إلى ذو وذات: ذوويّ، لاعتلال العين، ورد اللام في التثنية، إذ يقال: ذواتا. والنسب إلى أخ وأخت: آخويّ، وإلى ابن وبنت: بنويّ، ويجوز رد اللام أو تركها فيما عدا ذلك، فيقال في: يد ودم وشفة: يديّ، كديّ، شيفيّ، - ويدوي، دموي، شفوي أو شفهي.

وإذا نسب إلى محذوف الفاء أو العين ردتا وجوبا في مسألة هي: أن تكون اللام معتلة مثل: يرى (علماً) أو شية، فيقال: يريّ ووشويّ، لأنها لما ردت إلى الأصل صارت: الويشي، ثم الوشي، ثم الوشويّ.

ويمنع الرد في صحيح اللام، إذا كان محذوف التاء كعدة، أو العين كسه، فيقال: سهي، وعديّ، لا ستهي، ولا وعديّ.

وينسب إلى الكلمة الدالة على جماعة على لفظها، إن أشبهت الواحد بكونها اسم جمع، كقومي ورهطي، أو اسم جنس، كشجريّ.

أو جمع تكسير لا واحد له ، كأبَابِيلِي ، أوجاريا مجرى العلم ، كأنصَارِي ،
وفى غير ذلك يرد المكسر إلى مفردة ، ثم ينسب إليه . ففى (فرائض وقبائل ،
وَحْمَر) : فَرَضِيّ ، قَبِيلِيّ ، أَحْمَرِي ، وَحْمَرَاوِي .

وأخيراً ، هناك صيغ للنسب مسموعة يستغنى بها عن ياءى النسب ،
وذلك - بصوغ المنسوب على فَعَّالٍ ، مثل : بَزَاز ، نَجَّار ، عَطَّار ،
أو على فاعل : كَتَامَر ، لَابِن ، طَاعِم ، كَاسٍ ، أو على فِعْلٍ ، كَطَعِمٍ ،
وَلَبِنٍ ، وَنَهَرٍ .

وهناك نسب مسموعة شذت عن القياس مثل : آَمَوِيّ ، بَصْرِيّ ،
دُهْرِيّ ، مَرْوَزِيّ ، بزيادة الزاى ، وبدوى ، نسبة إلى البادية بحذف
الألف ، وَجُلُولِيّ ، وَحُرُورِيّ ، بحذف الألف والهمزة ، أَى : (الألف
الممدودة) ، من : جُلُولَاء ، وَحُرُورَاء .

الإعلال والإبدال

الإعلال ، والإبدال مصطلحان واردان في الصرف العربي . يدل كل منهما على نوع تغير . تتعرض له الكلمة العربية .

فمعنى (الإعلال) ما تتعرض له أصوات العلة من تغيرات ، بحلول بعضها محل بعض ، وهو ما يسمونه (الإعلال بالقلب) ، أو بسقوط أصوات العلة بكاملها ، ويسمونه (الإعلال بالحذف) ، أو بسقوط بعض عناصر صوت العلة ، وهو ما يسمونه (الإعلال بالنقل) أو (التسكين) .

فالأول ، وهو الإعلال بالقلب ، مثل : (عجائز) ، والأصل عجاوز .

والثاني ، وهو الإعلال بالحذف ، مثل : (يعد) مضارع : وعد .

والثالث ، وهو الإعلال بالنقل ، مثل : (يقول) ، والأصل : يَقُولُ .

وهذا القدر من التحديد لأشكال الإعلال هو في حدود ما جاء عن القدماء من أفكار في مسائل الباب ، دون أن نعرض رأينا الآن في هذا التعريف أوداك .

ومعنى (الإبدال) أعم من ذلك ، لأنه يشمل جميع حالات التبادل بين الأصوات ، الصحيحة والمعتلة ، فإذا خص التغير في أصوات العلة بمصطلح (الإعلال) كان مداول الإبدال فيما عدا ذلك . بمقتضى التخصيص الاصطلاحي ، ولكن القدماء استعملوا كلا الاصطلاحين لنفس المعنى توسعاً .

وقد وضعت كتب كثيرة تتناول ظاهرة (الإبدال) بين الأصوات الصحيحة . منها كتاب (القلب والإبدال) لابن السكيت ، وكتاب (الإبدال) لأبي الطيب اللغوي ، وهما حافلان بالكثير من روايات اللهجات العربية ، التي تسجل اختلافها في نطق الكلمات .

ومن الحقائق المسلمة أن ظاهرة (الإبدال) بصفة عامة لا تحدث إلا على أساس التقارب بين الأصوات المتبادلة ، وأن الغاية منه تحقيق نوع من الاقتصاد في عمليات النطق المتتابعة .

غير أن معنى التقارب لا بد أن يتصور على أساس من الدراسة الصوتية الدقيقة ، فالأصوات تلتقي في خصائص مشتركة ، وتتباعد بخصائص أخرى ، فإذا تحقق للصوتين أساس القرابة الذي يجمعهما أمكن لأحدهما أن يتبادل مع الآخر ، سواء في شكل ورود كل منهما في صورة من صور الكلمة ، أم في شكل حلوله محله .

✓ **والأساس الأول في القرابة الصوتية كون كلا الصوتين المتبادلين من (الصوامت) ، أو من جنس الحركات (الذي يشمل الحركات وأشباهاها) .**

فالصوامت ذات طبيعة مشتركة ، ناتجة من أنها جميعاً تنشأ من اعتراض طريق الهواء المندفع من الرئتين إلى خارج الفم ، على حين تنشأ الحركات دون اعتراض ، فهي أصوات انطلاقية . فالأصوات الاعتراضية (أى : الصوامت) يمكن التبادل بينها ، وكذلك الحركات تتبادل فيما بينها .

ولكن من البعيد أن يصبح الصامت حركة ، أو أن تصبح الحركة صامتا ، نظراً للتباين في طبيعتهما .

✓ **والأساس الثاني في القرابة الصوتية هو الاتحاد أو التقارب في المخرج ، وهو مكان اعتراض الهواء بعد خروجه من الرئتين ، فهذا المكان هو النقطة التي يتكون عندها الصوت ، وقد انتهينا في بحث علمي سابق لهذه المشكلة إلى تقسيم مخارج الأصوات إلى أربع مناطق :**

١ - منطقة خارج الفم . وتشمل الشفتين معا ، أو الشفة السفلى مع الثنايا العليا ، ويخرج من هذه المنطقة ثلاثة أصوات هي (ب - م - ف) .

٢- منطقة وسط الفم ، وتشمل الأسنان ، واللثة ، وسقف الحنك (الغار) ، وأصواتها هي : (ت - د - ط - ن - ض - ج - ش - ل - ر - ث - ذ - ظ - س - ز - ص - ي) .

٣- منطقة ما بعد الوسط ، وتشمل : (الطبق واللهاة) ، وأصواتها هي : (و - ك - ق - غ - خ) .

٤- منطقة نهاية المجرى النطقى ، وتشمل : (الحلق والحنجرة) ، وأصواتها هي :

(ع - ح - ه - ء) (١) .

وتكاد حالات الإبدال بين الأصوات أن تنحصر بين أصوات كل مجموعة على حدة ، دون أى تداخل ، اللهم ما عدا أصوات الحلق الموزعة بين المجموعتين (٣ و ٤) ، وهى (غ - خ - ع - ح - ه - ء) . ولها وضع خاص فى اللغة .

فإذا توفر للصوتين هذان الأساسان للقراءة الصوتية احتمل أن يؤثر أحدهما فى الآخر ، أو أن يحل محله ، فالتأثير هو موضوع (المماثلة) وسيأتى علاجه ، وأما حلول أحدهما محل الآخر فهو (الإبدال) الذى نعالجه هنا بين الحركات وأشباهاها ، متعرضين لما جرى فى درس القدماء للمشكلة من خلط بين الصوامت والحركات . اضطربت به أحكامهم .

ولسوف يكون منهجنا أن نقدم المعارف القديمة ، باعتبارها منطلقنا إلى المناقشة الموضوعية .

(١) أثر الأصوات فى القراءات والنحو - دراسة تحت الطبع .

(الحروف الأربعة)

٢- مجموعة الأحرف الأربعة (الهمزة والألف والواو والياء) ،
وقد دارت حولها بحوث الصرفيين المتقدمين لتقعيد الحالات ، وتصنيف
الأمثلة المروية .

ولا ريب أننا نجل هؤلاء المتقدمين ، ونقدر جهودهم ، باعتبارهم
وادة ، شقوا الطريق الوعرة ، وحاولوا جهدهم أن ييسروا للأجيال من بعدهم
سبيل تناول اللغة .

ولكن عملهم في هذا الباب قد شابه خلط كثير ، نرجو أن نضع له حدا
في هذه الدراسة . ومن الواجب أن نذكر بما سبق أن قلناه من : أن موقف
القدماء من حروف العلة قد ارتبط بشكل الكتابة ، فكانت لديهم ثلاثة
أحرف ترسم بثلاثة رموز ، هي : (الألف ، والواو ، والياء) ، مع
ملاحظة أن رمزي الواو والياء يعبران في نظرهم عن أربعة أصوات ، هي :
(ياء المد ، وياء العلة ، وواو المد ، وواو العلة) .

وبالواقع أن الواو والياء المعتلتين ، لا تكونان إلا حين تتراكب الحركات ،
فتنشأ الحركة المزدوجة التي تؤدي إلى وجود الصوت الانتقالى ، الذى هو
الواو أو الياء ، فالحركة المزدوجة $(a + i)$ - مثلاً - تنتج الياء ، والحركة
المزدوجة $(a + u)$ تنتج الواو أيضاً . وهذان هما صوتا العلة ،
ومثالهما : بيت ، وقوم ، وقد تكون الحركات المتتابة أكثر من اثنتين (١) .

فأما أصوات المد ، فى مثل : قام ، يقوم ، يقيم - فليست أصوات
علة ، على الرغم من اتحاد رمزي الواو والياء ، والتباسهما - كتابة -
برمزي صوتي العلة السابقين ، بل كل ذلك حركات طويلة ، يمكن تجزئتها ،
إلى حركات قصار ، على ما لاحظته بعض الأئمة القدماء ، كابن جنى .

(١) مضى حديث عن هذا الازدواج وشواهدة فى باب اسناد الافعال

ثم نجد أن القدماء قد جعلوا الهمزة مع هذه الأحرف الثلاثة في باب واحد ، وعذرهم في ذلك أن رمز الألف هو في أصل اللغة رمز الهمزة ، ولم يحدث التمييز بين الصوتين في الرمز إلا في منتصف القرن الثاني تقريباً ، حين اختار الخليل بن أحمد للهمزة رمز العين الصغيرة ، ترسم في موضع هذا الصوت الحنجري ، وكان ذلك لما وجد القدماء من صعوبة في تعليم الأطفال الكلمات التي تختلف في النطق وتتحد في الرمز ، كما في قولنا : (سال) فقد يكون المراد : (سأل) من السؤال ، وقد يكون : (سال) من السيلة .

ومن المؤكد أن هؤلاء القدماء قد أدركوا الفرق بين الهمزة والألف من الناحية النطقية ، وإلا ما وضعوا هذا الرمز المستقل للهمزة ، بل إن اختيارهم لتسمية الصوت الجديد (بالهمزة) يدل على أنهم وضعوا له اسماً يصفه وصفاً دقيقاً ، لأنه لا يعدو أن يكون (همزة) ، أى : (ضغطة أو نبرة) . وهذه هي طريقة نطقه عبر عنها سيبويه بقوله : « نبرة تخرج من الصدر باجتهاد » ، كما أنهم وافقوا في اختيار رأس العين ، لقرب ما بين الصوتين في الكيفية .

ولكن القدماء لم يستطيعوا الفكاك من ارتباط الهمزة بالألف ، فإذا هم يجعلون الهمزة : تارة حرف علة ، وتارة شبيهة بالعلة ، مع أنها صوت صامت ، ومن ثم اضطرب علاجهم لكل مسائل الهمزة ، في علاقاتها بأصوات المد ، والعلة ، كما اضطرب علاجهم لمسائل أحرف المد وعلاقاتها بأحرف العلة ، نتيجة الاشتراك في الرموز .

٨

(حقيقة العلاقة بين الهمزة وأحرف العلة)

يجب أولاً أن نعرف طبيعة الهمزة من الناحية الصوتية ، فهي صوت يخرج من الحنجرة ذاتها ، نتيجة انغلاق الوترين الصوتيين تماماً ، ثم انفتاحهما في صورة انفجار مهموس ، فهي إذن : صوت حنجري ، انفجاري ، مهموس ، وهي بذلك تعد من الصوامت ، فإذا أردنا التعرف على طبيعة أصوات المد (الحركات الطويلة) ، وجدنا أنها أصوات انطلاقية ، تخرج من منطقة الفم ، بعيداً عن الحنجرة والحلق ، واللهة . ثم هي أصوات مجهورة ، بل هي أعلى الأصوات إسماعاً ، على حين نجد الهمزة من أخفض الأصوات إسماعاً .

فهناك إذن ما يشبه التعارض الكامل بين طبيعة الهمزة من جانب ، وطبيعة الحركات من جانب آخر ، يتمثل في الفروق التالية :

١ — المخرجان متباعداً (وهذا وحده كاف كما قلنا من قبل) .

٢ — الهمزة مهموسة والحركات مجهورة .

٣ — الهمزة انفجارية ، والحركات انطلاقية .

وإذا أردنا التفرقة بين الهمزة وحرفي العلة (الواو والياء) لأضفنا

إلى الفروق الثلاثة السابقة فرقاً رابعاً : —

— أن الهمزة صوت صامت مستقل ، وحرف العلة صوت حركي

انتقالى .

وبذلك نستطيع أن نقرر مطمئنين — أنه لاعلاقة صوتية مطلقاً بين الهمزة وبين أصوات المد والعلة ، فكل ما نعرفه عن هذه المسألة يوحى بالتباعد الذي ينفي إمكان الإبدال . ولا يرد على هذا قلب الجيم ياء في بعض اللهجات مثل : شيرة ، في : شجرة ، فليس هذا من باب الإبدال في الفصحى المقننة ، وإنما يحدث في لهجة من لهجات العرب لم تعرف الجيم في هذا الموقع .

أوهناك جانب ينبغي معرفته عن طبيعة الهمز ، سبق أن ألمحنا إليه ،
أوهو أن معناه متصل بالنبر أو الضغط ، أى : أنه دليل على وظيفة ، قبل أن
يكون دليلاً على صوت لغوى ، وقد كان النبر يأخذ في السنة قبائل العرب
صوراً مختلفة ، منها الهمزة ، ومنها طول الحركات ، ومنها تضعيف الأصوات .

وهذا هو الذى يفسر لنا أن الهمز كان مما تتميز به لهجة تميم عن لهجة
قريش ، أى : أن قريشاً لم تكن تعرف هذا الصوت مطلقاً ، حتى ليروى
أن بدوياً ممن يهزمون جاء إلى الرسول (ص) فناده قائلاً : يا نبي الله —
فرده الرسول قائلاً : « لا تنبر باسمي ، قل : يا نبي الله » ، أو كما قال ، وهو ما
جاءت به لغة القرآن ، دون همز .

فإذا تساءلنا : كيف كان النطق إذن بين من يهزمون ومن لا يهزمون
في بعض الكلمات — وجدنا صورة هذا النطق هكذا :

تميم تقول : النبي	وقريش تقول : النبي
تميم تقول : خطيئة	وقريش تقول : خطيئة
تميم تقول : قائل	وقريش تقول : قائل (بالياء بين بين) .

إلى غير ذلك مما سوف يتضح فيما بعد .

وإذن ، فالقول بوقوع الإبدال بين الهمزة من جانب ، وأصوات المد
والعلة من جانب آخر — قول لا تؤيده الحقيقة الصوتية ، لبعد ما بين الجانبين ،
وهو أيضاً قول لا ينهض لتفسير مشكلة التغير الذى تتعرض له الكلمة
العربية ، لأن هذا التغير خاضع لجملة من العوامل التى تتصل بخصائص
النطق العربى ، ويهملنا منها ما يلى :

أولاً : — أن الأصل ، والأغلب الأكثر في الوقف هو السكون ،
ومقتضى هذا أنه لا يوقف على متحرك ، وبعبارة أخرى ، لا يوقف على
مقطع مفتوح . وعلى الرغم من أن الوقف بالسكون حقيقة مقررة في كلام
القدماء فإنهم لم يطبقوها كقاعدة تطبيقاً صحيحاً ، فقد اعتبروا حروف المد

والعلة صوامت ، لالحركات ، ولئن جاز ذلك بالنسبة إلى حروف العلة ،
التي هي أنصاف حركات ، فإنه لا يجوز بالنسبة إلى حروف المد .

ثانياً : — وإذا كانوا قد نصوا على أنه لا يبدأ بصامت ، بل بمتحرك ،
فقد أغفلوا النص على أنه لا يبدأ بحركة ، في الكلمة ، أو في المقطع ، وهو
طبع في اللسان العربي لم يتعود خلافه ، والسبب في إغفالهم هذه الخاصة
النطقية أنهم لم يمنحوا الحركة وجوداً مستقلاً عن الصامت ، بل تصوروها
دائماً تابعة له . وبدهى أنهم أخرجوا حروف المد والعلة من جملة الحركات ،
وهي في رأينا تكبير للحركات ، أو تركيب لا يستساع في بدء المقطع إلا
بشروط خاصة ، ولذلك لم تقبل اللغة ضمة في إثروا ، ولا كسرة في
إثرياء أو واو ، وهو ما ينتهي عند التحليل إلى مجموعة من الحركات المتوالية
مع ما تنتجه من أنصاف الحركات .

ثالثاً : — ومن المسلم أن العرب يكرهون النطق بمقاطع مفتوحة متوالية ،
ومن ثم لجأوا إلى إقفال بعض هذه المقاطع المفتوحة ، وهو ما اتخذ أحيانا
صورة (الإسكان) ، وأحيانا صورة (الإدغام) في الكلمة الواحدة ،
وفي الكلمتين .

ومن ناحية أخرى : لم تعرف العربية ظاهرة توالي الصوامت في المقطع ،
على غرار ما يحدث في اللغات الأوربية ، وقد سبق أن ذكرنا هذه الخاصة
في دراستنا للمقطع العربي ، ولكن الذي نريد أن نوّكده قياساً على هذا :
أن العربية كرهت توالي الحركات الكثيرة ، لأنه يضعف النظام المقطعي
من وجهة نظرنا ، ولأنه يجعل النطق ثقيلاً من وجهة نظر القدماء .

وإنما كان توالي الأصوات الانطلاقية مضعفاً للنظام المقطعي ، لأن
الحركات صوت انطلاقي يمكن أن ينتهي به المقطع في الكلام المتصل ، فإذا
ولها في نفس الكلمة عدة أصوات انطلاقية أخرى ابتداء من المقطع التالي .
لم تتكون لدينا صورة مقطعية لسببين :

١ — أن الأساس العضوي للتقسيم المقطعي يعتمد على عدد ما يتضمن

الحدث النطقى من دفعات هوائية تنتج بتأثير ضغط الحجاب الحاجز على الرئتين ، ضغطا يتفاوت من جزء معين من أجزاء الحدث إلى جزء آخر ، وبدون هذا التفاوت يصعب معرفة بداية المقطع ونهايته .

٢ — أن المقطع مجموعة من الأصوات التى تمثل قاعدتين تحصران بينهما قمة ، ومن المعلوم أن الصوامت تمثل دائماً القواعد ، وأن الحركات تمثل دائماً القمم ، من حيث كانت أعلى الأصوات فى درجة الإسماع . فتتابع الأصوات الانطلاقية على هذه الصورة لا يشكل المقطع ، وهو لذلك يضعف من تركيب عناصر الكلام .

ولذلك كان بعض قبائل العرب يكره الحركات الطوال ، ويعمد من أجل تجنبها إلى همزها ، حين تكون فى مواقع معينة .

والواقع أن التحليل الصوتى للأثلة المهموزة يمكن أن يؤدى إلى تعميم تفسيرنا لوظيفة الهمز فى النطق العربى على أنها ذات جانبين :

١ — فهو وسيلة للهروب من تتابع الحركات ، ومن ثم لتكوين مقطع عربى سليم .

٢ — وهو كذلك صورة من صور النبر ، أو المبالغة فيه .

وفى هذا الضوء سوف نسير فى عرض مشكلات الإبدال والإعلال ، راجين أن يكون لنا تفسير يتفق مع ما تكشف من حقائق علمية فى هذا المجال ، ومسجلين فى الوقت نفسه احترامنا لكل حرف قاله الصرفيون فى محاولتهم تفسير المشكلة ، وإن لم يكونوا موفقين — إلى حد ما — بمقياسنا الصوتى ، لارتباطهم غالباً بالشكل الكتابى .

(إبدال الواو والياء همزة)

ولهذه المسألة أربع قواعد ، قررتها كتب الصرف ، وهى : —

١ — أن تتطرف الواو أو الياء بعد ألف زائدة ، مثل : كساء ، وبناء ، فأصلهما على التوالى كساو — بناى .

وتشاركهما فى ذلك الألف فى نحو : حمراء. فإن أصلها : حمرا ، كسكرى ، فزيدت ألف قبل الآخر للمد ، كألف كتاب ، و غلام ، فأبدلت الثانية همزة .

٢ — أن تقع إحداهما عينا لاسم فاعل فعلٍ أعلت فيه ، مثل : قائل وبائع . فالفعل فيهما : قول وبَيَّع ، أعلتا فيه لتحركهما وانفتاح ما قبلهما ، فصارتا ألفاً : قال ، باع ، فلما أريدت صياغة اسم الفاعل جاء : قاول ، وبائع ، فقلبتا همزة : قائل — بائع .

٣ — أن تقع إحداهما بعد ألف مفاعل ، وقد كانت مدة زائدة فى المفرد ، مثل عجائز ، وصحائف . فإن المفرد هو : عجوز ، وصحيفة ، والواو والياء فيهما زائدتان ، أى ليستا من بنية الكلمة ، لأيهما من : عجز — صحف ، ولذلك قلبتا فى الجمع همزة .

وتشاركهما فى ذلك الألف فى : قلائد ، جمع قلادة ، ورسائل ، جمع رسالة .

٤ — أن تقع إحداهما ثانى حرفين لينين ، بينهما ألف مفاعل ، سواء أكان اللينان ياءين ، مثل : نيايف ، أو واوين ، مثل : أو أول ، جمع : أول ، أو مختلفين ، مثل : سياود ، جمع سيد ، والأصل سَيَّود ، ومثل : صوايد ، جمع صيد ، والأصل ، صَوَّيد .

والنظرة الأولى لهذه القواعد ترىنا أن الواو والياء قد جاءت كل منهما فى سياق صوتى واحد ، رغم اختلاف القواعد . فتواو والياء قد وقعتا بعد فتحة طويلة ، زائدة ، فى المواضع الأربعة ، وعلى ذلك فإن سبب وجود

لهمزة في أمثلتها واحد ، وماتعدد القواعد سوى عملية تصنيف للأمثلة فيما ترى .

فمن الممكن إذن القول بأن الواو أو الياء إذا وقعت إحداهما بعد فتحة طويلة ، زائدة ، ستمطت وحلت محلها الهمزة .

وفي أمثلة القاعدة الأولى يمكن تفسير الهمزة بخاصة الوقف العربى ، الذى لا يكون على حركة فى مثل : كساو kisaa-u . فحذفت الضمة المولدة للواو ، بازدواجها مع الفتحة الطويلة ، وأقفل المقطع بصوت صامت ، هو الهمزة ، التى تستعمل هنا قفلا مقطعياً ، تجنباً للوقف على مقطع مفتوح .

وأما فى أمثلة القواعد الثلاثة الباقية فإن المقطع الأخير فى (قا / ول - با/يع - عجا/وز - صحا/يف - نيا/يف) - يبدأ بحركة مزدوجة ، تالية لحركة طويلة ، وهذا ضعف فى البناء المقطعى ، فسقط الانزلاق ، وحلت محلها الهمزة النبرية ، كوسيلة صوتية لتصحيح المقاطع ، لا على سبيل الإبدال ، لعدم وجود العلاقة المبيحة له .

(قاعدة خاصة بالواو)

وقد قرر الصرفيون قاعدة تتعلق بقلب أولى الواوين همزة ، إذا اجتمعت في أول الكلمة ، وكانت الثانية متحركة كالأولى ، أو كانت ساكنة متأصلة في الواوية .

مثال المتحركة جمع كلمة (واصله) على وزن فواعل : (وَوَاصِل) ، بواوين ، الأولى فاء الكلمة ، والثانية واو الصيغة ، فقلبت الأولى همزة ، وقيل : (أوَاصِل) .

ومثال الساكنة : المتأصلة في الواوية أن تأتي بصيغة المؤنث من الصفة (أول) على وزن فُعْلَى ، فتصير : (وُولى) بواوين ، أولاهما فاء الكلمة ، والثانية عينها ، فهي متأصلة ، ولذلك قلبت الأولى همزة .

وإذا صح اجتماع واوين صوتيتين ، متحركتين ، في أول الكلمة ، في مثل : (وَوَاصِل) فإن في المثال الآخر ، وهو وقوع الواو الثانية ساكنة ، نظراً ، لأن هذه الواو الثانية هي ضمة الواو الأولى ، فهي ولو كتابة ، لانطقا ، ولما كانت مجرد حركة فهي ليست عين الكلمة ، بل وقعت موقعها ، حفاظاً على الإيقاع المقطعى في الصيغة ، فوزن الكلمة على حالها (وولى) : (فولى) ، وعلى الأصل : (وُولى) (فُعلى) ، وكان العدول عن الواو في أول الكلمة إلى الهمزة نظراً للصعوبة المقطعية .

والواقع أن هذه المسألة بصورتها مما تثبت به وجهة نظرنا إلى وظيفة الهمز في الكلام ، فقد تعرضت هذه الكلمات وأشباهها لصعوبة البدء بحركة مزدوجة ، وهو ما تتجنبه العربية كما سبق أن قلنا ، فجاء بالهمزة في موقعها هذا تصحيحاً لبداية المقطع ، حتى يصير عربياً سليماً ، وأمانة على أن النبر في اللغة قد يتخذ صورة الضغطة الحنجرية .

وقد احترز الصرفيون باشرطهم : أن تكون الواو الساكنة متأصلة في الواوية — من الواو العارضة للبناء للمفعول ، في مثل الفعل : (وارى) .

فإنه يصبح : (وُورِي) ، بواوين في أوله ، لاتقلب أولاهما همزة ، لعروض الثانية وعدم أصالتها .

ولسنا بحاجة إلى تكرار القول بأن هذه الكلمة أيضاً لم تبدأ بواوين ، بل بواو واحدة ، متلوة بضمة طويلة ، هي ضمة البناء للمفعول ، في مثل : (ضورب وكوتب) .

ولا فرق بين ضمة المجهول فيما سبق ، والضمة الواردة في (وُولِي) سوى أن هذه جاءت تعويضاً إيقاعياً عن العين الساقطة .

وعلى هذا لا يصح أن يقال : إن هذا النوع من الكلمات اجتمعت فيه واوان ، بل هي واو ، وحركتها ، وهو ما ينفي أصلاً القول بأن الواو ساكنة ، فهي حركة في ذاتها كما أكدناه مرارا .

وواقع الأمر أننا أمام ثلاثة نماذج في هذه المشكلة :

الأول : نموذج توالى واوين متحركتين بفتحتين ، كما في : (وَوَاصِل < أَوَاصِل) .

واللغة في هذا تصحح بداية المقطع بهمز الواو الأولى .

والثاني : نموذج تحرك الواو بحركة من جنسها . أى : بضمة طويلة ، وقعت موقع العين ، كما في (وُولِي < أُولِي) ، وأصل التابع في هذه الكلمة هو : 'uulaa < wuulaa < wuwlaa

وقد كان همز المقطع هنا تخلصاً من هذا التجانس الثقيل ، الذى تروهمه الصرفيون واولين ، بسبب خلطهم بين الرمز الكتابي . ومدلوله الصوتي ، أى بين مشكلة الإملاء ، ومشكلة النطق أو الصرف .

والثالث : نموذج تحرك الواو بحركة من جنسها ، أى : بضمة طويلة ، هي حركة البناء للمفعول ، كما في : (وُورِي) . وقد تحملت اللغة ثقل التجانس هنا . نظراً إلى عروضه ، وقلة وروده ، وللحمل على الكثير الوارد من الرباعي بوزن (فاعَل) ، مثل : ضارب وضورب ، وقاتل وقوتل ، وحاسب وحوسب .

(إبدال الهمزة واوا أو ياء)

ومسائل هذا الإبدال عكس المسائل السابقة ، وقد حدد الصرفيون له بابين :

الباب الأول : باب الجمع الذى على مثال مفاعل ، حين تقع الهمزة بعد ألفه ، وتكون تلك الهمزة عارضة فى الجمع ، وتكون لام الجمع همزة ، أوياء ، أو واوا .

وقد سبقت أمثلة وقعت فيها الهمزة بعد ألف مفاعل ، ولكن لام الجمع كانت حيرفاً صحيحاً ، مثل : صحائف وعجائز ، ولذلك بقيت الهمزة دون تغيير .

وقد توفرت شروط هذه الحالة فى جمع (خطيئة) على (خطايا) ، فلام الكلمة همزة ، وقد وقعت بينها وبين ألف الجمع ياء هكذا : خطائىء . وهنا تتعرض الكلمة لجملة من التغيرات تصل بها إلى الصيغة المستعملة على النحو التالى :

١ - أبدلت الياء همزة ، على حد الإبدال فى صحائف ، فصارت : خطائىء ، بهمزتين .

٢ - وقعت الهمزة المتطرفة بعد همزة فأبدلت ياء ، فصارت : خطائىء .

٣ - استثقلت الكسرة على الهمزة وبعدها ياء ، فأبدلت فتحة : خطاءىء .

٤ - تحركت الياء وانفتح ما قبلها ، قبلت ألفاً فصارت : خطاءا .

٥ - وقعت الهمزة بين ألفين ، وهى شبيهة بالألف ، فاجتمعت ثلاث ألفات ، قلبت ياء فصارت : خطايا .

وعلى ذلك أيضاً جمع (قضية) على (قضايا) ، مع ملاحظة أن لام الكلمة ياء ، والأصل : قضائى ، بياءين ، ومراحلها على التوالى هى : - قضائى . . . قضاءى . . . قضاءا . . . قضايا .

ومثلها كلمة (مطية) حين تجمع على (مطايا) ، والأصل : (مطايو)
ولامها واو .

وقد مرت بالمراحل التالية : —

مطايي . . . مطائي . . . مطاءى . . . مطاءا . . . مطايا .

وقد قلبت الهمزة في هذه الجموع ياء ، وقد قلب واوا إذا كانت لام
الكلمة واوا سلمت في المفرد مثل جمع : (هراوة) على : (هراوى)
والأصل : هراو ، بألفين ، بعدهما واو هى لام الكلمة ، ثم مرت بالمراحل
التالية : —

هرايو . . . هرائي . . . هراءى . . . هراءا . . . هراوى .

وقد عذب الصرفيون أنفسهم ، وعذبوا الدارسين معهم في تصور هذه
المراحل الافتراضية ، مع أن القضية في ذلك كله تخضع للملاحظتين : —

الأولى : أن هذه الكلمات لا علاقة لها بالهمزة ، بالنسبة إلى : (قضية
ومطية ، وهراوة) ، ولسنا نجد الهمزة في شيء من تصاريفها مطلقاً .
كذلك يمكن القول بالنسبة إلى (خطايا) : أنها جمع (خطيئة) ، بالياء
المشددة ، على طريقة من لا ينطقون الهمزة من الفصحاء ، فلامها حينئذ
كلام (قضية) .

والثانية : لماذا نفترض أن جمعها في الأصل على مثال (مفاعل) ؟؟
وما ذا الذي حتم هذا المثال في هذه الكلمات ؟ .

أليس من الأيسر أن يقال : إن وزنها جميعاً : (فعآلى) . كعدارى ،
وصحارى ، وممدارى ؟ . وبذلك نتفادى مواجهة احتمالات التغير المفترضة .
كما يتوحد نموذج الجمع في هذا الباب ، بحمل المعتل على الصحيح ! ! .

ذلك هو الحل الذى نراه لهذه المشكلة ، بعيداً عن اعتساف الصور
الصرفية ، (وللمزيد من فهم هذا الحل : راجع كتابنا : القراءات
القرآنية في ضوء علم اللغة الحديث — ص ٩٢) .

وباب الثاني :

باب الهمزتين المتواليتين في كلمة واحدة ، والذي يبدل منهما — عند اللزوم هو الثانية دائماً ، لأن الإبدال إجراء للهروب من صعوبة النطق ، وإنما جاءت هذه الصعوبة من الهمزة الثانية ، فكانت موضع التغيير ، وتأتى صور هاتين الهمزتين على النحو التالى :

أولاً — أن تكونا في أول الكلمة : أى : فى موضع الفاء — فالأولى متحركة دائماً ، والثانية إمساكنة ، وإما متحركة :

(١) فالحالة الأولى ، وهى تحرك الأولى وسكون الثانية ، فى مثل : الفعل : (أمن) ثلاثياً ، فإذا زيدت فيه الهمزة على مثال (أكرم) قيل : (أأمن) ، والمضارع منه : (أأمن) . والمصدر : (إيمان) .

فى هذه الأمثلة الثلاثة سكنت الهمزة الثانية ، وتحركت الأولى بالحركات الثلاث ، والإجراء الذى يراه الصرفيون هو أن تقلب الثانية حرف علة من جنس حركة ما قبلها :

فإن كانت حركة الأولى فتحة قلبت الثانية ألفا ، فقول : أأمن .
وإن كانت حركة الأولى ضمة قلبت الثانية واوا فقول : أومن .
وإن كانت حركة الأول كسرة قلبت الثانية ياء فقول : إيمان .

والواقع الذى يؤكد التحليل الصوتى هو : أن الناطق أسقط الهمزة الثانية فى هذه الأمثلة الثلاثة ، وعوض مكانها حركة قصيرة مجانسة لما قبلها ، فتحولت حركة الهمزة الأولى من قصيرة إلى طويلة ، كما يتضح من كتابة الأمثلة صوتياً :

'aa/man < 'a'/man

'uu/min < 'u'/min

'ii/maan < 'i'/maan

(١) : (أمن) بوزن أفعل ، كأكرم ، ولكن الفعل (آزر) بوزن : فاعل ، فمضارعه (يؤازر) ، وهذا النوع من الأفعال لا يدخل فى القاعدة المذكورة .

وهذا النوع من التعويض إيقاعى ، يحافظ على كمية المقطع دون نظـ
إلى نوعه ، فهو فى كلتا الحالتين طويل ، ولكنه فى الحالة الأصلية مقفل
(ص ح ص) ، و فى البديلة مفتوح (ص ح خ) ، ولكن كمية الأصوات
واحدة ، فلذلك ثبت إيقاع الكلمة ، وتحققت الصيغة المرادة .

والملاحظ على أية حال أن تعويض الهمزة لم يكن إلا بحركة قصيرة ،
فتحة ، أو كسرة ، أو ضمة ، وهو ما يزلزل قاعدة الصرفيين ، فضلاً عن
أننا لا نقول بالإبدال ، كما قالوا ، بل بمجرد التعويض الموقعى للمحافظة
على الإيقاع ، الذى هو جوهر عمليات التصريف للبنية العربية .

(ب) والحالة الثانية ، وهى تحرك الأولى والثانية معاً ، وقد ورد منها
عدة أمثلة ، هى :

١ - تكون الهمزتان مفتوحتين ، كجمع (آدم) على أءا دم < أوادم

٢ - تكون الأولى مفتوحة والثانية مكسورة ، مثل : أئمة < أئمة

٣ - تكون الأولى مضمومة والثانية مفتوحة ، مثل : تصغير آدم على :

أأأيدم < أويدم . ويرى الصرفيون فى الحالة الأولى قلب الهمزة
واوا ، وفى الثانية قلبها ياء ، وفى الثالثة قلبها واوا .

وإذا كانت إحدى الهمزتين للمضارعة جاز فى الثانية التحقيق ، فيقال

فى مضارع : (أن) : أئن ، وفى مضارع (أم) : أوئم . كما يجوز هذا
التحقيق فى حالة الاستفهام ، فى مثل : أأندرتهم .

وحين نظروا إلى قراءة عاصم وابن عامر (أئمة) بتحقيق الهمزتين ،

ذهبوا إلى أن ذلك يُحفظ ، ولا يُتجاوز .

ونلاحظ على أحكامهم فى الأمثلة السابقة أن قلب الهمزة واوا فى

(أوادم) ، ليس مسلماً ، لأن اللغة تعتبر هذا جمعاً لكلمة (آدم) بعد إسقاط

الهمزة ، فيكون على مثال : (خاتم وطابع) ، حين يجمعان على (فواعل)
فيقال : خواتم ، وطوابع ، وكذا : أوادم ، فالواو فيها جميعاً واو
الصيغة ، لا بدل عن همزة . أو ألف ، كما تراءى لهم .

وأما قلب الهمزة ياء في (أيمه) فهو مما لانسلم به أيضاً ، فما حدث هو
إسقاط للهمزة ليس إلا ، وحينئذ تتصل الفتحة بالكسرة هكذا :

'ayimmat < 'a-immat < 'a'immat

فالياء كما رأينا هي نتيجة الانزلاق بين الفتحة والكسرة . وقد حافظ
هذا الانزلاق على إيقاع الجمع بوزنه المراد .

وكذلك جرى الأمر في تصغير (آدم) على (أوَيدم) ، فقد
اتصلت ضمة التصغير بالفتحة عوض ، فكانت الواو ، هكذا :

'uwaydim < 'u-aydim < 'u'aydim

ثانياً : أن تكون الهمزتان في موضع العين . وتكون الأولى حينئذ
ساكنة ، والثانية متحركة ، . ويرد هذا في صيغة (فعَّال) من المهموز
العين مثل (سأل ، ورأس) ، فتضعف العين ويقال : سأَّال ، ورأس .

ولا تغير في نطق الهمزتين مطلقاً ، سواء وصف نطقهما بالإدغام أو لم
يوصف ، وإن كان القدماء يرون أن الصوت المدغم يدخل في تاليه ، وهو
تصور يوحى بأنه فقد شخصيته . ولكننا لانرى أن تغيراً ، ولو طفيفاً ، قد
قد حدث للصوت المدغم ، أو المدغم فيه ، في هذه الصورة وأمثالها .

ثالثاً : واحتمال ورود الهمزتين في موضع اللام يابى في عدة أمثلة
مصنوعة ، أو نادرة ، ولا سبيل إلى معرفتها إلا أن تحفظ ، ونحن إنما نضع
هنا منهجاً عاماً للتغيرات الصوتية التي تأتي على مستوى الأداء اللغوى العام .

(الإبدال بين أحرف العلة والحركات)

وهذا النوع من الإبدال هو المقبول في منهج التحليل الصوتي ، لما بين حرفي العلة من علاقة صوتية قوية ، وما بين الحركات من قرابة صوتية أيضاً ، تجيز قلب إحداها إلى الأخرى ، كما أن هذه القرابة هي التي تجيز تحول حرف العلة إلى حركة بسيطة ، عن طريق اختصار المزدوج إلى أحد عنصريه .

والمهم في قضية هذا الإبدال أن نحسن التفرقة بين ما هو من جنس الحركة ، قصيرة ، أو طويلة ، وما هو من أحرف العلة (الواو أو الياء) فهو إذن نتيجة توالي حركتين أو ثلاث حركات .

ومن الملاحظات الجديرة بالذكر أن السلوك المقطعي في اللغة العربية يكره تتابع الحركات ، ويعمد دائماً إلى اختصارها ، فإذا توالى ثلاث حركات اختصرها إلى اثنتين ، وإذا توالى حركتان مكروهتان كضمة وكسرة — حذفت إحداها وأطيلت الأخرى ، وهكذا تعالج اللغة صعوبة توالي الحركات ، ولذلك أمثلة كثيرة فيما يلي من الحديث .

(إبدال الألف ياء)

وقد عرف ذلك في موضعين : -

١ - أن يكسر ما قبل الألف ، في مثل : مصاييح ، جمع مصباح ، وكذلك تصغيره على : مُصَيِّيح .

٢ - أن تقع ياء التصغير قبل الألف في مثل : غَلِّيم ، تصغير : غلام .

ويلاحظ أن الألف في (مصباح) ، وهي فتحة طويلة لم تقلب ياء في (مصاييح) ، ولكنها قلبت كسرة طويلة ، في الجمع والتصغير ، فالتبادل واقع بين حركات فقط . ولكننا نتساءل عن السبب الذي يدعونا إلى القول بالإبدال في هذا الموضع ؟

إن الألف في (مصباح) هي ألف صيغة (مفعَّال) اسم آلة ، والكسرة الطويلة في (مصاييح) هي كسرة صيغة منتهى الجموع ، وهي تأتي حتى في جمع ما لا ألف فيه مثل : سفاريح - جمعاً لسفرجل .
وأما الألف في (غلام) فإن مشكلتها تخضع للملاحظتين :

١ - أنها غير مسبوقة بفتحة ، كما يتردد كثيراً في كتب الصرف ، ولكنها هي ذاتها حركة اللام .

٢ - وحين تطرأ حالة التصغير على الكلمة ، فإن القاعدة تفرض وضع ضمة بعد الصامت الأول ، وفتحة بعد الصامت الثاني ، وهاتان الحركتان (الضمة والفتحة) تسقطان الحركتين السابقتين قبلهما في الكلمة ، في (رجل raJul) - يقال : (رَجِيل ruJayl) .

وهكذا ينبغي أن نتصور سقوط الألف في (غلام) لتحل محلها فتحة التصغير ، ثم تجيء ياء التصغير بعد ذلك ، فيقال : (غَلِّيم) - ولكن تصغير

الكلمة على هذا النحو لا يفترق عن تصغير الثلاثي ، إلى جانب أنه يفقدها إيقاعها النبري ، الذي اتخذ شكل الطول في (غلام) ، فحولت اللغة نبر الطول إلى نبر توتر . بتضعيف ياء التصغير فليل : غليم ، أي : أن الياء الثانية ياء نبرية .

وهكذا يقال في تصغير (غزال) إلى (غَزَّال) ، على حين أن تصغير (غَزْل) هو (غَزَّال) . فالفرق بين الكلمتين في حالة التكبير هو طول الفتحة أو قصرها ، وهو الذي فرض التفرقة بينهما في حالة التصغير .



(إبدال الواو ياء)

وقد حصر الصرفيون حالات هذا الإبدال في عشر ، هي : —

- ١ — أن تقع الواو بعد كسرة ، في طرف الكلمة ، مثل : رَضَوَ ، إذ تصبح : رَضِيَ . أو قبل تاء التأنيث ، مثل : أكِسَوَة ، فتصبح : أكِسِيَة .
- ٢ — أن تقع عينا لمصدر فعل أعلت فيه ، ويكون قبلها كسرة ، وبعدها ألف ، مثل : صَوَّام ، وِقَوَّام ، وَاِنْقَوَّاد ، فتصبح : صِيَّام ، وِقِيَّام ، وَاِنْقِيَّاد .
- ٣ — أن تقع عينا لجمع صحيح اللام وقبلها كسرة ، مثل : دَوَّار ، التي تصبح : دِيَّار ، ومفردة : دَار ، ومثل : حَوَّاض ، التي تصبح : حِيَّاض ، ومفردة : حَوْض .
- ٤ — أن تلي كسرة ، وهي ساكنة مفردة ، مثل : مَوَّازِن ، وتنطق : ميزان .
- ٥ — أن تلتقي هي والياء في كلمة ، والسابق منهما ساكن متأصل ذاذا وسكونا ، وحينئذ تدغم الياء في الياء ، مثل : سَيِّد ومَيِّت ، وأصلهما : سَيُّود ومَيِّوت . ومثل : كَطَّى وكَلَّى ، وأصلهما : كَطَوَّى ، وكَلَوَّى .

٦ — أن تقع طرفاً ، رابعة فصاعداً ، ففي مثل : عَطَوْتُ وَزَكَوْتُ ،
تَضَحَّحَ الْوَاوُ ، ولكن إذا زادت الكلمة بالهمزة أو التضعيف قلنا : أعطيت
وزكَّيت .

٧ — أن تكون لاما لُفْعِي ، بالضم ، صفة ، مثل : دنيا ، والأصل :
دُنُوًّا .

٨ — أن تكون لام مفعول ، الذي ماضيه على فِعْلٍ ، بكسر العين ،
رَضِيََ فهو مَرْضِيٌّ ، والأصل : مرضوو ، ثم صارت : مرضوى ،
ثم : مَرْضِيٌّ ، ثم مَرْضِيٌّ .

٩ — أن تكون لام فُفْعُول ، جمعا ، مثل عِصَى ، جمع : عَصَا ،
ودُلِيٌّ ، جمع : دلو . فإن كان مفردا وجب التصحيح ، مثل : عتا
عُتُوًّا ، وعلا عُلوًّا .

١٠ — أن تكون عينا لُفْعَل ، جمعا صحيح اللام ، مثل : صَيِّمٌ وَنَيِّمٌ ،
والأكثر في هذا التصحيح ، تقول : صُومٌ وَقُومٌ .

هذه القواعد العشرة لقلب الواو ياء ، وردت عليها أمثلة شذت عنها ،
أو لم تستوف شروطها ، وهي متثورة في كتب الصرف ، لمن أراد مراجعتها .

ولكن الذى يهمنا أن نحاول الكشف عن السبب فى هذا الإبدال ، وعن
حقيقته . فأما السبب فإن تصنيفنا للقواعد يبرزها فى صورتين : —

١ — وقوع الواو بعد كسرة ، كما فى القواعد الأربع الأولى ،
أو وقوعها بعد ياء كما فى القاعدة الخامسة .

٢ — خضوع الواو لحكم الصيغة ، وذلك متمثل فى القواعد الخمس
الآخيرة .

والحقيقة أن الإبدال في القواعد الثلاثة الأولى هو هروب من ثلاثية الحركة إلى ثنائيتها ، أى : أنه عدول عن تتابع الكسرة والضمة والفتحة $(i+u+a)$ بإسقاط الضمة ، والاقتصاد على الكسرة والفتحة ، نظراً لصعوبة الضمة بعد الكسرة ، أولاً ، ولأن الحركة المزدوجة أيسر نطقاً — ثانياً ، وهو ما سبق أن أشرنا إليه كسلوك لغوى .

وعلى ذلك نرى أن عنصر الضمة قد أسقط في هذه الأمثلة ، فاتصلت الكسرة بالفتحة مباشرة ، فكانت الياء نتيجة الانتقال بينهما ، دون أن تكون بدلاً من الواو ، كما قيل . (هكذا : $\text{radi-u-a} < \text{radi-a}$)

وأما القاعدة الرابعة في مثل : مؤزان : فإن قلب الواو ياء ليس إلا وهما ، جسدتا الكتابة العربية في كلمة : ميزان — والواقع أن اللغة العربية لما كانت تكره تتابع الكسرة والضمة ، فقد أسقطت عنصر الضمة ، وعوضت مكانه كسرة قصيرة ، تصبح بالإضافة إلى سابقها كسرة طويلة بعد الميم ، هي التي كتبت في صورة الياء ، فالأولى أن نقول : قلبت الضمة كسرة ، تخلصاً من الصعوبة ، ونزوعاً إلى الانسجام .

ولكى تتضح الصورة ، نستطيع أن نضع ازدواج الحركة في مؤزان — إلى جانب ثلاثية الحركة في : صوام ، ثم ننظر إلى نتيجة إسقاط الضمة في كلا التركيبين : فالتركيب $i+a < i+u+a$ ، ولكن التركيب $i < i+u$ وهو تركيب (ميزان) ، وبذلك تصدق ملاحظتنا القائلة بأن سلوك اللغة يهرب من الحركة الثلاثية إلى الثنائية ، ومن الثنائية إلى الحركة الواحدة ، كلما كان ذلك أيسر .

وتأتى بعد ذلك القاعدة الخامسة ، وهي تقوم على أساس تتابع مزدوجين في كلمة سيود ، هكذا : $(sa+i+u+id)$ ، وهذا التتابع أشبه بتتابع

الكسرة والضمة ، حيث تقع فيه الواو إثر الياء ، ونظراً لصعوبة هذا التركيب ، وكراهة اللغة له — فإنها مالت إلى إحداث الانسجام في هذا المثال وأشباهه ، بتغليب عنصر الكسرة على عنصر الضمة ، وهنا يمكن أن يقال : إن الواو قلبت ياء فعلاً .

أما القواعد الخمسة الباقية فقد قلبت فيها الواو ياء ، نظر لأن الياء أيسر نطقاً من الواو . وبخاصة في نهاية الكلمة ، إلى جانب أن الياء من خصائص النطق الحضري ، كما أن الكسرة كذلك ، في مقابل ما تعودده البدو من إثثار الواو والضمة .

وحسبنا أن نذكر هنا قاعدة المعاقبة بين الواو والياء ، حيث يؤثر عن تميم نطق الصيغة بالواو على حين تنطقها قریش بالياء ، وهذا هو الذي جعل للكلمات التالية روايتين : صَوَام وصَيَام — قَوَام وقيَام — نَوَام ونيَام ، فرواية الواو بدوية ، ورواية الياء حضرية .

(إبدال الألف واوا)

ويقرر الصرفيون أن الألف تبدل واوا في مسألة واحدة : هي أن يضم ما قبلها مثل : بُويع ، ضُورب ، وُورى .

والواقع أن حركة الضاد في (ضارب) هي الفتحة الطويلة بعدها (ورمزها الألف) ، وأن حركتها في (ضُورب) هي الضمة الطويلة بعدها (ورمزها الواو) ، ومن ثم لا يصح أن يقال : إن الألف ضم ما قبلها فقلبت واوا ، ولكن يقال : إن بناء الفعل للمفعول من هذه الصيغة يقتضى إبدال الفتحة الطويلة في حالة البناء للفاعل — ضمة طويلة في البناء للمفعول ، وذلك من باب استعمال الحركات في وظائف نحوية .

(إبدال الياء واوا)

رجاء لهذه الحالة أربع قواعد :

١ - أن تكون الياء ساكنة مفردة في غير جمع ، مثل : مُمَيِّقِن ، وَمُمَيِّسِر ، حيث تصبحان : موقن وموسر ، فإن كانت متحركة سلمت ، مثل : هَيَّام .

٢ - أن تقع الياء بعد ضمة ، وهى لام فَعْلَ ، مثل : نَهَى الرجل ، وَقَضَى ، فإنهما ينطقان : نَهْوً وَقَضْوً .

٣ - أن تكون الياء عينا لِفُعْلَى ، اسما ، مثل : طَيِّبَى ، والمنطوق : طَوَّبَى .

٤ - أن تكون الياء لا ما لِفَعْلَى - اسما ، لا صفة ، مثل : تَقْوَى وَشَرَوْى وَفَتَوَى ، فى : تَقْيَا ، وَشَرْيَا ، وَفَتْيَا .

هذا موجز للقواعد الأربع التى وردت فى كتب الصرف ، والنظر إليها فى ضوء ما تقدم يتيح لنا تحليلها على النحو التالى :

فالقاعدة الأولى : وهى وقوع الياء ساكنة بعد ضم ، فى مثل : مُمَيِّقِن ، فهو يشبه وقوع الواو ساكنة بعد كسر فى مثل : مُوزَان ، كلاهما ناشئ عن تتابع ضمة وكسرة ، أو كسرة وضمة ، ونظرا لثقل هذا التتابع فقد تخلص الناطق العربى منه بإسقاط العنصر الثانى ، وإطالة العنصر الأول :
mu-iqin < muuqin كما أن : mi-uzaan < miizaan فالتبادل فى هذه الأمثلة بين الحركات ، لا بين أحرف العلة .

وتقرر القاعدة الثانية إبدال الياء واوا إذا وقعت بعد ضمة فى مثل : (نَهَى) التى تصبح (نَهْوً) ، وقد سبق أن لاحظنا أن وقوع الواو إثر كسرة يجعلها ياء ، وأن ذلك ناشئ عن ثلاثية الحركة ، وهو ما حدث فى (نَهَى)

(nahu+i+a) ، فأسقط الناطق عنصر الكسرة ، لتصبح الحركة مزدوجة فقط ، وتنشأ بذلك الواو نتيجة الانتقال من الضمة إلى الفتحة .

فما حدث هو اختصار الحركة الثلاثية إلى ثنائية ، وبذلك سقطت الياء ، ونشأت الواو ، دون اجتلاب أى عنصر بديل .

وتلحق القاعدة الثالثة بالقاعدة الأولى ، لأنها تتابع ضمة وكسرة فى مثل : طُيبى : tu-ibaa ويصير التتابع إلى ضمة طويلة : طوبى : (tuubaa)

وأما القاعدة الرابعة فهي التى حدث فيها إبدال للياء واوا ، تبعاً للمأثور من كلام العرب ، ف قيل فى : تَقِيَا : تقوى ، وفى شَرِيَا : شروى .

(إبدال الواو والياء ألفا)

وقد وضع الصرفيون لتحقيق هذا الإبدال عشرة شروط ، نحفظ نحن منها شرطين اثنين ، ولا نكاد نذكر شيئاً عن الثمانية الباقية .

فالقاعدة القائلة بأن (قال) هي فى الأصل : (قَوْلَ) - تحركت الواو ، وانفتح ما قبلها ، قلبت ألفا - هذه القاعدة لا تتضمن سوى شرطين هما :

١ - تحرك الواو أو الياء .

٢ - انفتاح ما قبلها .

والواقع أن الصرفيين قد واجهوا من الكلمات ما تحقق فيه هذان الشرطان ، ومع ذلك لم تبدل فيه الواو أو الياء ألفا ، فأخذوا يتبعون الأحوال ، ويستخرجون الشروط ، ويضعون القيود ، حتى أحاطوا المسألة بشروط ثمانية أخرى ، هي :

٣ - أن تكون الحركة (الفتحة) قبلهما متصلة ، أى : فى بنية الكلمة

الواحدة ، ولذلك صحتاى : ضربَ واحد ، وضربَ ياسر .

٤ — أن تكون حركتهما أصلية ، ولذلك صحتا في : جَئِل ، وَتَوَم ، مخفي : جِئَال ، وتوآم .

٥ — أن يتحرك ما بعدهما إن كانتا عينين ، وألا يليهما ألف ولا ياء مشددة إن كانتا لامين ، ولذلك صحت العين في : بيان ، وطويل ، وَخَوَرَتْق ، وصحت اللام في : رَمِيا ، وَغَزَوَا ، وَفَتِيان وعصوان ، وعلوى وفتوى .

وأعلت العين في قام وباع ، وباب وناب ، لتحرك ما بعدها ، كما أعلت اللام في : غزا ، ودعا ، ورمى ، وبكى ، إذ ليس بعدها ألف ولا ياء مشددة .

٦ — ألا تكون إحداهما عينا لفعل بزنة (فَعِل) ، الذي الوصف منه على وزن : أفعل ، مثل : هَيِّف ، فهو أهيف ، وَعَوِر ، فهو أعور .

٧ — ألا تكون إحداهما عينا لمصدر هذا الفعل ، مثل : الهَيِّف .

٨ — ألا تكون الواو عينا لفعل بزنة (افْتَعِل) ، الدال على معنى التفاعل ، أى : التشارك في الفاعلية والمفعولية ، مثل : اجْتَوَرُوا ، واشْتَوَرُوا ، فهما بمعنى : تجاوزوا وتشاوروا ، والياء لا تدخل في هذا الشرط ، لقربها من الألف ، كما في : استافوا ، والمعنى : تسايفوا .

٩ — ألا تكون إحداهما متلوة بحرف يستحق هذا الإعلال ، وإلا صحت ، وأعلت الثانية ، مثل : الحَيَا ، والهَوَى .

١٠ — ألا تكون عينا لما آخره زيادة تختص بالأسماء ، ولذلك صحتا من كُنَمَات : الجَوْلَان ، والهَيَمَان ، والصَّوَرَى ، والحَيْدَى ، وشذ الإعلال في ماهان ، وداران .

هذه هي مسألة قلب الواو والياء ألفا ، بكل ما قيل عنها ، في كتب الصرف ، وهي فيما يبدو من أعقد مسائل هذا الباب ، لأن من غير اليسير أن يحفظ المرء هذه الشروط العشرة ليتعرف على حالة إبدال واحدة .

ولكن لهذه المسألة طريقة أخرى ينبغي أن تؤخذ بها ، تعتمد على ملاحظتين : —

الأولى : — أن هذه الشروط العشرة قد مرت بكل واو أو ياء ، بعدها حركة ، وقبلها فتحة ، فأخرجت أكثر من ثمانين في المائة من أمثلة تطبيق القاعدة ، وأخضعت لها بقية الأمثلة .

فإذا كان عدد كلمات القاعدة يمثل هذه النسبة الزهيدة ، فإن معنى ذلك أن القدماء قد أخطأوا في تصور المسألة ، وأن من الممكن تحديد القاعدة بطريقة أخرى ، مباشرة . ودون حاجة إلى هذا الحشد من الشروط المانعة .

ومن الواضح أن القاعدة : (تحركت الواو أو الياء ، وانفتح ما قبلها قلبت ألفا) — لا تصدق إلا على الكلمات التي عينا أولامها حرف علة ، وأكثر ما يكون في مثل : (قام — باع — باب — ناب — غزا — دعا — رمى بكى — يخشى — يرضى) .

وأصل هذه الكلمات يوقع حرف العلة (الواو أو الياء) بين فتحة سابقة ، وحركة لاحقة ، وهذا يحتم قلبها واوا : قَوْمَ < قام .

فلو أننا قلنا ، في حدود تصور الصرفيين : إن الواو والياء في هذا النوع من الكلمات قلب ألفا لخرج كل ما نفتته هذه الشروط ، لأنه ليس من نوعها .

والملاحظة الثانية : — أننا نذكر بما سبق أن قلناه من أن اللغة تميل دائما إلى جعل الحركة الثلاثية ثنائية أو أحادية ، وإلى جعل الثنائية أحادية .

فإذا تأملنا الأمثلة التي بين أيدينا ، وجدنا أنها من قبيل الحركة المزدوجة أو الثلاثية التي تتحول إلى حركة واحدة طويلة .

فكلمة مثل : قوم (qa + u + ama) — اجتمعت فيها حركة ثلاثية ، نشأ عن اتصال أجزائها (واو) . فإذا سقطت الضمة ، انتفى الانزلاق ، واتصلت الفتحتان القصيرتان قبلها وبعدها لتصبح الكلمة :

قام : (qaama) ، فكل ما حدث هو إسقاط عنصر الضمة في واقع الأمر ، هروبا من ثلاثية الحركة ، إلى الحركة الطويلة .

وكلمة مثل : بيع (ba+i+a'a) تعرضت لنفس الإجراء ، وهو حذف الحركة الوسطى ، فتلقى الحركتان (الفتحتان) لتصبحا فتحة طويلة طويلة هي : باع : (baa'a)

وكذلك : رمى < رمى ، ودعوى < دعا .

وتلحق بهذه الأمثلة كلمات أخرى من باب (الإعلال بالنقل) ، مثل : استيقوام واستيقيان — قالوا : نقلت حركة الواو والياء إلى الساكن (الصامت) قبلهما ، فقلب كل منهما ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها ، فالتقى ساكنان ، وهما الألفان ، فحذفت إحداهما ، وعوض عنها التاء ، فقل : استقامة واستبانة .

والواقع أن كل ما حدث في هذا النوع من الكلمات هو إسقاط الحركات الأولى من المزدوج :

فكلمة : (استيقوام) ، هي في التحليل : 'is/tiq/u+aam

وكذلك : (استيقيان) ، هي في التحليل : 'is/tib/i+aan

وبسقوط الضمة من المثال الأول ، والكسرة من الثاني ، اختنى الانزلاق ، وبقيت الفتحة الطويلة ، ثم أضيفت التاء ، باعتبارها لاحقة لهذا النوع من المصادر ، فقل : (استقامة ، واستبانة) ، وبهذه الإضافة تحقق نوع من التعادل الإيقاعي بين الأصل والبديل ، وإليك الحديث عن هذا النوع المسمى (إعلالا بالنقل) .

(الإعلال بالنقل)

ويراد به - عند الصرفيين - الإعلال الناشئ عن نقل حركة أحد أصوات العلة (الواو أو الياء) إلى الصامت غير المتحرك قبله ، فيرتب على هذا النقل - في قواعد الصرف - أن يبقى الحرف المعتل دون حركة ، أى : يصبح ساكناً ، ولذلك سمي أيضاً : (الإعلال بالتسكين) .

وإذا كانت الحركة المنقولة من جنس الحرف المعتل بنى كما هو ، نحو : يَقُول ، والأصل : يَقُول ، ونحو : يَبِيع ، والأصل : يَبِيع ، نقلت حركة الواو والياء إلى الصامت الصحيح قبلهما .

وإذا كانت الحركة المنقولة غير مجانسة لحرف العلة قلب حرفاً من جنسها ، نحو : يَخَاف ، والأصل : يَخْوَف ، وَيُخَيِّف ، والأصل : يُخَوِّف .

ومن الواضح أن لهذا الإعلال بالنقل شرطاً هو أن يسبق بصامت صحيح غير متحرك ، فإن كان معتلاً مثل : بَايَعَ ، وَفَوَّضَ ، أو كان فعل تعجب مثل : مَا أَبَيَّنَهُ ، وَأَبَيَّنَ بِهِ ، أو كان فعلاً مضعفاً مثل : ابْيَضَّ واسودَّ ، أو معتلاً اللام مثل : أَحْوَى وَأَهْوَى - ففى كل هذه الحالات يمتنع النقل .

هذا النوع من الإعلال يجرى فى أربعة مواضع :

الأول : المضارع معتل العين مثل : يقوم ، ويبيع .

الثانى : الاسم المشبه بالمضارع فى وزنه دون زيادته ، مثل : مَقَام ومَعاش ، والأصل : مَقُوم ومَعِيش : نقلت حركة الواو والياء إلى الصامت قبلهما ، ثم قلبتا ألفين ، من جنس الحركة المنقولة ، ومن هذا النوع : مُقِيم ، ومُبِين .

وكذلك إن أشبه المضارع فى زيادته دون وزنه ، ومثاله من قبيل الكلمات المصنوعة : كما إذا صغنا من القول أو البيع اسماً على وزن تحلّى : (تَفْعِل) ، فنقول : تَقِيل ، وتَبِيع ، ثم ننطقهما بعد النقل : تَقِيل ، وتَبِيع .

فإذا أشبهه في الوزن والزيادة معا وجب التصحيح نحو : (أبيض ، وأسود) ، حتى لا يتوهم أنه فعل ، إذا ما أعل .

وإذا خالفه في الوزن والزيادة وجب التصحيح أيضاً ، نحو : مخيَـط ، ومتمول ، ومسراك ، ومتموال ، ومخيَاط .

الثالث : المصدر بوزن إفعال ، واستفعال ، مثل : (إقوام . واستقوام) . تنقل فتحة الواو إلى الصامت غير المتحرك قبلها ، ثم تقلب الواو ألفا (لتحركها بحسب الأصل ، وفتح ما قبلها بحسب الآن) ، فتجتمع ألفان ، تحذف إحداهما ، ويعوض حذفها بالتاء ، فيقال : إقامة ، واستقامة .

الرابع : صيغة مفعول ، ويجب بعد النقل في ذوات الواو حذف إحدى الواوين ، والصحيح أنها الثانية ، لزيادتها ، وقربها من الطرف ، مثل : مقُول ، والأصل : مقوُول ، .

ويجب في ذوات الياء حذف الواو ، وقلب الضمة كسرة لثلاث تنقلب الياء واوا . فتلتبس ذوات الواو بذوات الياء ، مثل : مبيع ، والأصل : مبيوع .

وقد روى عن بنى تميم تصحيح الياء فيقولون : مبيوع ، ومخيوط ، ومصبود ، وسكيول ، ومطيوب ، ومعيوب ، وهو مشابه لسلوك المصريين الآن في قولهم : مديون ومبيوع .

وروى عن بعض العرب تصحيح بعض أمثلة الواو مثل : مصوون ، ومدووف ، ومقوود .

هذه هي الأفكار الأساسية في الإعلال بالنقل ، معتمداً في ذكرها على ما جاء في كتاب (تهذيب التوضيح - ٢ ص ١٩١) .



ونلاحظ ابتداء أن مسائل هذا الباب خاصة بالفعل الأجوف ، مجرداً أو مزيداً ، واويا أو يائياً ، حين يراد أن يشتق منه مضارع ، أو اسم فاعل أو اسم مفعول ، أو اسم مكان ، أو مصدر بوزن الإفعال ، والاستفعال .

وفي هذه الحالة يجتمع في الصيغة المرادة — حركاتها إلى جانب حركات الأصل ، أعنى : اجتماع عين الكلمة بأصوات الصيغة ، وحينئذ يحدث تضارب بين الأصوات المختلفة ، نراه نحن بعين تختلف عن عين القدماء من الصرفيين . ولذلك نموذجان :

ففي النموذج الأول ، وهو حالة صوغ المضارع من الفعل الأجوف :
(يقوم ويبيع) ، جرى التصرف الصوتي على النحو التالي :

المضارع بوزن يفعل من (قام) هو : يَقُومُ : yaqwumu

— تسقط الواو نظراً لكرهية اجتماعها مع ضمة (wu) فتبقى الضمة وحدها (u) ، فتختل الزنة ، وإيقاعها ، فيعوض موقع الواو الساقطة بطول الضمة بعدها (uu) ، فيقال : يقوم yaquumu

وكذلك الأمر في : (يبيع) ، بوزن يَفْعِل ، yabyi'u ، سقطت الياء لاجتماعها مع كسرة (yi) ، وهو تركيب تكرهه اللغة ، فتبقى الكسرة وحدها ، فيختل إيقاع الكلمة ، ويعوض المحذوف بطول الحركة (ii) ، فيقال : يبيع — yabii'u — فالذى حدث ليس نقلاً للحركة ، بل إسقاطاً للواو أو الياء .

وهذا السياق الصوتي نفسه يتكرر في اسم الفاعل ، واسم المفعول ، واسم المكان من الفعل الرباعي الأجوف ، مثل : (أقام) ، فاسم الفاعل هو (مُقَوِّم) ، يتحول إل (مُقِيم) ، واسم المفعول هو (مُقَوِّم) يتحول إلى : (مُقَام) ، واسم المكان هو (مُقَوِّم) يتحول إلى : (مَقَام) .

وكذلك الأمر في اليائي ، مثل : مَعْيَش ومَعاش ، ومُبِين ومبين .

ولو أننا لخصنا هذا التحليل كله لا نتهى إلى الصور الآتية ، حيث تجتمع واو وحركة ، أو ياء وحركة — قصيرة في الحالتين ، فتسقط الواو أو الياء ، وتطول الحركة بعدها :

ii < yi uu < wu
aa < ya aa < wa
ii < wi

والسبب أن اللغة تكره أن تتابع أصوات اللين في صورة حركة ثنائية على هذا النحو الثقيل ، فتهرب منه إلى توحيد الحركة لتصبح فتحة أو كسرة ، أو ضمة ، طويلة . هذا من الناحية الصوتية .

وأما من الناحية المقطعية فإن المقطع العربي يتكون في حالة الحركة الثنائية من حركات فقط ، وهو ما لا يتفق مع خصائص النسيج المقطعي لعربي ، فكان إسقاط الواو أو الياء سبباً في إلحاق الحركة الطويلة المتخلفة عنه باعتبارها حركة فاء الكلمة ، وجزءاً من المقطع الطويل .

فهذا هو النموذج الأول .

وأما النموذج الثاني فيأتي في حالة مصدر (الإفعال والاستفعال) من نفس الفعل الأجوف ، فيقال : أقام إقواما ، واستقام استقواما . ويظهر في تحليل الصيغتين أن :

'iqaamat < 'iqaam < 'iqwaam

وكذلك 'istiqamat < 'istiqam < 'istiqwaam

أي : أن الصورة الصوتية :

aa < waa

كما يحدث في كلمة (استبيان) المخولة إلى : (استبانة) أن يصبح :

aa < yaa

وفي حالة صوغ اسم بوزن (مفعول) من هذا الفعل الأجوف يقال : (مفعول) ثم : (مفعول) ، و (مبيوع) ثم : (مبيع) ، أي : أن التحول

نتم على الصورة التالية :

uu < wuu

ii < yuu

ويدلنا النظر في صور هذا النموذج على أن الواو أو الياء سقطت دون أدنى زيادة في موضعها ، كما يدلنا على أن الصيغة المطلوبة من الفعل هي التي تتحكم في شكل التحليل الصوتي . ولذلك اتحدث الصور المكروهة ، كما اتحدث الصور التي انتهت إليها الكلمات في اللغة الفصحى .

أما اللهجات القديمة والحديثة فقد نطقت الصيغ كما هي ، ولم يحدث فيها نظير ما حدث في اللغة الفصحى ، وقد سبقت الأمثلة كثيرة ، ذات دلالة .

بقيت ملاحظة أخيرة خاصة بالصيغتين (مقول ومبيع) ، وهما اسما مفعول من : قال وباع .

ولعل القارىء يذكر أننا كررنا في مواضع كثيرة أن اعتبارات الصيغة أثبت في بنائها من أصول الكلمة . فإذا رأى الصرفيون أن الأصل : مَقُول ومبيوع ، وأن المحذوف هو الواو الثانية في الأولى ، والواو في الثانية — كان لنا أن نخالفهم في هذا التقدير ، لأن هذه الواو المحذوفة هي واو صيغة (مفعول) ، وبسقوطها لا تؤدي الصيغة وظيفتها ، ولذلك نرى أن المحذوف هو عين الكلمة ، الواو الأولى في مقول ، والياء في مبيوع ، ثم تبقى (مقول) كما هي ، دالة على المفعولين ، وتقلب الضمة الطويلة في (مبيوع) كمحورة طويلة تحقيقاً للمغايرة بين واوى الأصل ويائيه ، فيقال : مبيع .

(الإعلال بالحذف)

ويحدث هذا النوع من الإعلال في صورتين : قياسية ، وسماعية .

فالقياسية تجرى في أصول الفعل الثلاثة ، فقد تحذف فاء الفعل ، في مثل : وعد يعد عدة ، وقد تحذف عينه في مثل : لم يقم ، وقيم ، وقد تحذف لام الفعل في مثل : يدعون ويرمون ، ولا يصعب تصور ذلك في اللفيف مثل : وقى ، ونوى .

وقد سبق علاجنا لحقيقة المحذوف في هذه الأمثلة ، والسبب المقطعي الذي أدى إلى حدوث الحذف ، في دراسة خصائص المقطع العربي ، وفي تحليل صيغ الإسناد .

ومن مواضع الحذف القياسي سقوط همزة (أفعل) في صيغة المضارعة ، مثل : أكرم - يكرم ، وكذا في بقية صيغ الكلمة ، كاسم الفاعل ، واسم المفعول ، فيقال : مُكْرِم ، ومُكْرَم . مع ملاحظة أن هذا الحذف جارٍ هنا على صوت صامت هو الهمزة .

ويبدو أن الحذف في هذه الصيغة (أفعل) مقتصر على كون الزيادة في أولها في صورة الهمزة . فإذا أبدلت هاء مثل : أراق وهراق ، أو عينا ، مثل : أنهل الإبل . وعَنَهلها - بقيت الزيادة في سائر تصاريف الكلمة .

ومن الأصوات الصامته التي يجرى عليها الحذف القياسي ما يحدث للفعل الماضي الثلاثي المضعف المكسور العين ، (عينه ولامه من جنس واحد) ، مثل : ظل ، والأصل : ظليل .

فإذا أسند إلى الضمير المتحرك ، كالتاء مثلا ، جاز استعماله تاما ، فيقال : ظَلِلْتُ ، ومحذوف العين بحركتها فيقال : ظَلْتُ ، ومحذوف العين دون حركتها ، فتبقى الكسرة وتسقط فتحة الفاء ، فيقال : ظَلْتُ .

فإن زاد الفعل من هذا النوع على ثلاثة وجب نطقه تاما . مثل : أقررت ، وأحسست .

وكذا إذا كان مفتوح العين نحو : مددت وشدت .

وأما إذا كان مضارعاً أو أمراً فيجوز فيه الإتمام ، أو حذف العين وبقاء حركتها ، فيقال : يَقْرُرْنَ . واقْرُرْنَ . وِقْرُنْ ، وقد تحذف العين مع حركتها كما جاء في القراءة المشهورة : (وِقْرُنْ في بيوتكن) ، نظراً إلى اعتبار المضارع مفتوح العين (يَقْرُرْ) .

وأما الصورة السماعية في الحذف فقد سبقت منها أمثلة : يَدٌ ، وَدَمٌ ، وأخ ، وأب ، وحم ، وابن ، واسم ، وشفة ، وسنة ، وكذلك حذف التاء من صيغة استطاع . حين يقال : استطاع .

* * *

(همزة الوصل)

ولعل من المناسب أن نذكر هنا مسألة إثبات وحذف الهمزة التي يوتى بها لتصحيح بناء المقطع العربي . وهي التي تسمى (همزة الوصل) .

وقد عرفوها بأنها (هي التي تثبت ابتداءً ، وتسقط في اللّدرج) ، وسبق لنا أن عالجنا موضوع زيادتها في أخذ فعل الأمر من مضارع الثلاثي ، ورأينا أننا لاننطقها حينئذ إلا إذا ابتدأنا الحديث بها فقلنا مثلاً : أكتبُ ، ولكن إذا جاءت في درج الكلام سقطت ، كما إذا نطقنا : قلتُ اكتبُ — فهي تحذف نطقاً ، لا كتابةً .

وقد تعرف بسقوطها في التصغير مثل : بُنْيٌ ، وُسْمَى ، في ابن واسم ، بعكس : أُبْنَى ، وأُخَيٌّ ، في تصغير : أب وأخ .

وقد حدد القدماء هذه الهمزة ، وذكروا أنها :

١ — لاتزاد في حرف سوى (أل) أداة التعريف .

٢ — لا تزاد في مضارع مطلقاً .

٣- لاتزاد في ماضٍ ثلاثي مثل : أمر ، وأخذ ، أو رباعي مثل :
أكرم وأعطى - بل في الخماسي مثل : انطلق ، والسداسي مثل : استفهم .
٤- وفي الأمر تزداد الهمزة في الخماسي والسداسي مثل : انطلقْ ،
واستفهم .

٥- وفي مصدر هذين الفعلين ، مثل : انطلق واستفهم .

٦- وأما أمر الثلاثي فزاد فيه الهمزة إذا كانت فاء المضارع ساكنة ،
مثل : يكتب . فيقال : اكتب .

٧- وقد سمعت همزة الوصل في أحد عشر اسما ، هي : اسم - است -
ابن - ابنم - ابنة - امرؤ - امرأة - اثنان - اثنتان - ايمن وايم - أل
الموصولة .

أما حركتها : فيجب فتحها في أداة التعريف ، ويجب ضمها في المبنى
للمفعول من الخماسي والسداسي ، وفي أمر الثلاثي المضموم العين أصلا
مثل : اكتب ، لا عرضا ، مثل : امشوا .

ويجب كسرها في أكثر ما دون ذلك ، إذ توجد كلمات يرجح فيها
الضم على الكسر ، وذلك فيما عرض جعل ضمة عينه كسرة ، مثل :
اغزى .

ويرجح الفتح على الكسر في (ايمن وايم) . ويرجح الكسر على الضم
في كلمة (اسم) .

وأما حذفها : فإنها تحذف في الدرج ، أو في وسط الكلام عموما .

ولكن يرد على هذا التعميم استثناء ، فإذا وقعت همزة الوصل بعد
همزة استفهام . فإنها تحذف إن كانت مكسورة أو مضمومة ، كما في قوله
تعالى : « أتخذناهم سخرى » ، والأصل : (أتخذناهم) ، ومثل : (أضطر) ،
والأصل : أَّ اضْطُرَّ . ففي هاتين الحالتين يستغنى عنها بهمزة الاستفهام ،
لعدم التباسها بها .

وإن كانت مفتوحة لاتحذف ، لأن الهمزتين حينئذ مفتوحتان ، فسقوط
إحدهما لن يشير إليه ثبوت الأخرى ، كما في قوله تعالى : « أ أنذرتهم »
في القراءة المشهورة . ولكن تتابع الهمزتين — كما مر — ثقيل ، فتسهل
الثانية لذلك (بين بين) ، كما قيل ، وتسهيلها :

أن تنطق حركتها غير متصلة بحركة سابقتها : (أ أنذرتهم) .

ولأريب أن الممارسة العملية في قراءة مستمرة موجهة — هي خير ما
يؤكد هذه القواعد في نطق الدارسين .

المماثلة والادغام

تحدث الصرفيون عن ظاهرة الإدغام ، وعرفوه بأنه « إدخال أول أول المثلثين المتحركين في الثاني » ، أى : أنهم يجعلون الإدغام الذى يجرى فى الجانب الصرفى من الكلمة خاصا بحالة تجاور صوتين متماثلين ، فإن كان تجاورهما مباشرا ، بمعنى أنه لا توجد حركة فاصلة بينهما — حدث الإدغام ، وإن كان تجاورهما غير مباشر ، لوجود حركة فاصلة — جرى حذف الحركة ، وأدغم أولهما فى ثانيهما .

ويرى الصرفيون أن حالة التجاور المباشر توجب الإدغام فى مثل : (مدّ ، شدّ) ، وأصاها : مدّد وشدّد . فأدغمت الأولى فى الثانية .

وأما حالة التجاور غير المباشر فيجوز فيها الإدغام والفك ، فيقال : جعلَ كَكَ ، وجعلَ كَكَ .

وقد وضع الصرفيون لهذه الظاهرة أحد عشر شرطا هى :

١ — أن يكون الصوتان فى كلمة واحدة ، مثل : شدّ ، وحب ، ومل ، أصل الأول : شدّد ، والثانى : حبّ ، والثالث : ملّ .

٢ — أن لا يتصدر أولهما كما فى : دَدَن .

٣ — أن لا يتصل أولهما بمدغم ، مثل : جُسّس ، جمع : (جاس) .

٤ — أن لا يكون فى وزن ملحق ، مثل : قرّد وّمهدّد ، ملحقين بجعفر ، وهيلّل ، ملحقه بدحرج ، واقعّسس ، ملحقه باحرنجم .

٥ و٦ و٧ و٨ — أن لا يكونا فى اسم على (فعل) ، مثل : طَلَل ، ومَدّد ، أو (فعل) ، مثل : ذُلّل ، وُجدّد (جمع جديد) ، أو (فعل) مثل : دَرَر ، وُجدّد (جمع جدّة) ، أو (فعل) ، مثل : لَمِم .

٩ و ١٠ و ١١ — أن لا تكون حركة ثانيهما عارضة ، نحو : (أخصّص واكفّف) ، وأن لا يكون المثلان ياءين ، لازما تحريك ثانيهما نحو : (حييّ وعيّيّ) ، ولا تاءين فى (افتعل) ، مثل : استر ، واقتل .

وهذه الشروط الثلاثة الأخيرة يجوز في أمثلتها الإدغام والفك ، فيقال :
نُحْص ، وَكُفَّ ، ويقال : حَيَّ وَعَيَّ ، ويقال : سَتَرَّ يَسْتَرُّ ،
وَقَتَّلَ يَقْتُلُ ، والمصدر : سِتَّاراً ، وَقِتَالاً .

كذلك يجوز الإدغام والفك في أولى التاءين الزائدتين في أول المضارع
مثل : تَتَجَلَّى ، وَتَتَذَكَّرُ ، وشرط الإدغام أن يحدث في التوصل ، لاني
الابتداء ، نحو قراءة من قرأ : « وَلَا تَيْمَمُوا » « وَلَا تَبْرَأْ جَنًّا » ، وقد
تحذف إحدى التاءين كقوله تعالى :

« نَارًا تَلْتَظِي » ، « وَلَقَدْ كُنْتُمْ تَمَنَّوْنَ » .

ويجوز أيضاً الفك والإدغام إذا كانت الكلمة التي التقي فيها المثالان
فعلاً مضارعاً مجزوماً ، أو فعل أمر ، فيقال : لم يشددْ ، ولم يشدْ ، وَشَدَّ ،
وَأَشَدُّدْ ، وقد جاء بالفك قوله تعالى : « وَاغْضُضْ مِنْ صَوْتِكَ » ،
وبالإدغام قول الشاعر :

« فَغُضَّ الطَّرْفَ إِنَّكَ مِنْ نَمِيرٍ »

ويجب الفك في (أفعل) في التعجب نحو : أَشَدِّدْ بعزمك ،
وَأَعَزِّزْ علينا أن يستبيح العدو مقدساتنا .

كما يجب الفك إذا سكن الحرف الثاني ، المدغم فيه ، مثل : شَدَدْتُ ،
ومددْتُ .

هذا موزع لحديث الصرفيين عن الإدغام ، وهو من الناحية الصوتية
يعتبر من قبيل ما يسمى بالتضعيف ، حين يبقى الصوتان المثالان ، دون
حذف ، فقولنا : (شدَّ) ، هو نطق لعين الفعل ولا مه ، دون فاصل من
حركة ، ولما كان الصوتان متماثلين ، فإن نطقهما يأتي من نقطة مخرجية واحدة ،
وعملية نطقية واحدة أيضاً ، تماماً كما تنطق الدال في عبارة (قَدْ دَامَ) ،
وفي الفعل : (قَدَّمَ) مضعف العين .

وهنا يثور أمامنا سؤال عن طبيعة الصوت المضعف ، حين يكون من جنس الصوامت ، أيكون حينئذ صامتا طويلا ، أم صامتا مكرراً ؟

إن العملية النطقية لصوت صامت ، كالدال ، تتمثل في الواقع في : وضع طرف اللسان ملامساً للثة وأصول التنايا ، بحيث يحبس الهواء الخارج من الرئتين ، ماراً بالفم ، حبساً تاماً ، ثم يسمح له بالخروج مرة واحدة في صورة انفجار يتحرك معه الوتران الصوتيان ، فيكون الصوت المسموع هو (د) ، ويوصف بأنه صوت انفجاري ، لثَوَى ، مجهور .

فإذا أريد نطق (دال أخرى) بعد هذه الدال الأولى مباشرة ، فإن الناطق يزيد من فترة حبس الهواء في المخرج ، ويزيد ذلك من توتر ارتكاز طرف اللسان على اللثة ، ثم يحدث انفجار الهواء ليسمع صوت (د) أيضاً .

ولا فرق في الحائتين ، بين نطق (قديم) و (قديم) ، سوى قصر مدة حبس الهواء في الكلمة الأولى ، وطولها وتوتر اللسان في المخرج ، في الكلمة الثانية .

فإذا نظرنا في نطق الصامت المضعف إلى طبيعة العملية النطقية ووحدها— قلنا : إنه صامت طويل ، يشبه الحركة الطويلة ، التي تساوى ضعف الحركة القصيرة . هذا من الناحية الصوتية .

وأما إذا نظرنا إلى أصله ، من الناحية الصرفية ، أي : من حيث جواز تقسيمه إلى صامتين قصيرين ، قلنا : إنه صامت مكرر ، كما يحدث عندما تنقسم الحركة الطويلة إلى حركتين قصيرتين ، وقد مضت لذلك أمثلة كثيرة .

فالإدغام ، كما أشار إليه الصرفيون ، هو نطق صوت مضعف ، لا أكثر ، إما بسبب اتصال جزءيه مباشرة ، وإما عن طريق إسقاط الحركة الفاصلة بين الجزءين ، ليتم التضعيف ،

وتأسيداً على ما سبق ننتقل نقلة أخرى لنلاحظ أن الصوتين المتتاليين لا يلزم أن يكونا متماثلين ، كدال ودال ، ولام ولام ، بل قد يكونان متباعدين ، كباء وحاء ، في مثل : أبحر ، وكاف وتاء ، في مثل : يكتب . وقد يكونان متجانسين ، لا يفرق بينهما سوى اعتبار الجهر والهمس ، كدال وتاء ، في مثل : وتد ، وقد يكونان متقاربين في المخرج ، كدال وذال ، في مثل : بعد ذلك .

ففي حالة التباعد بين الصوتين ، ينطق كل منهما كما هو ، بكل خصائصه ، دون أدنى تغير ، ناشئ عن التجاور .

وأما في حالة التجانس أو التقارب فإن أحد الصوتين يؤثر في الآخر ، ويمنحه شيئاً من خصائصه ، أو كل خصائصه ، وذلك هو ما يعرف - في صورتيه - بظاهرة المائلة .

ولكن السؤال هو : أى الصوتين يؤثر في الآخر ؟ .

والجواب : أنه الصوت الذى يكون في الموقع الأقوى . فالموقع القوى هو الشرط الأساسى للتأثير . ونعنى بقوة الموقع : أن يكون الصوت متلوّاً بحركة غير قابلة للسقوط ، إما لكونها طويلة ، وإما لأن حركة سابقة عليها سقطت ، فامتنع إسقاط الأخرى ، لأنها تزداد تشبثاً بموقعها ، وتمنع الصوت قبلها قوة موقعية ، يفرض بها تأثيره على الصوت السابق عليه ، غير ذى الحركة .

ومثالنا على هذا عبارة : من بعد ذلك ، فالدال والذال صوتان متواليان ، وكل منهما مجهور ، ولكن الدال صوت انفجارى ، والذال صوت احتكاكى رخو .

فإذا نظرنا إلى حركتهما وجدنا حركة الدال قصيرة هي الكسرة ، وحركة الذال طويلة ، هي : (الألف) ، وقد سلك النطق الفصيح مسلكاً أسقط به الكسرة بعد الدال ، فاتصلت مباشرة بالذال هكذا :

(من بُعَدَ ذلك)

mim ba'd daalik

ومن ثم أصبحت الذال في الموقع القوي ، وضعف موقع الدال بسقوط الحركة ، فتأثرت الدال ، وهي الصوت الأول ، بالذال وهي الصوت الثاني ، فصارت ذالا مثلها ، أي : أن الذال منحها كل خصائصها ، ونطقت العبارة : (بَعَدَ ذلك - ba'ddaalik .

وهذه الصورة تعرف بالمائلة الرجعية ، أي : التي يؤثر فيها الصوت الثاني في الأول . فاتجاه حركة التأثير على النحو التالي : (١) → (٢) مع أن اتجاه النطق بعكس اتجاه التأثير هكذا : (١) ← (٢) ← (٣) الخ

ومن أمثلتها أيضاً كلمة (وِئِد) حين تنطق (وِدّ) . فيكتسب الصوت الأول كل خصائص الصوت الثاني ، وفي هذه الحالة تصبح المائلة كلية . ولكن الصوت المتأثر قد يكتسب بعض خصائص الصوت المؤثر ، على صورة المائلة الجزئية ، كما في كلمة (آصَدَق) حيث تجاوزت الصاد مع الدال مباشرة ، والدال موقعها أقوى ، فأثرت في الصاد بأن منحها صفة الجهر ، فنطقت الكلمة (أزدق) بالزاي المفخمة . وكذلك كلمة (عَمِر) ، وتنطق (عَمِر) . أي : أن هذه مائلة رجعية ، جزئية .

وإذا قلنا : (مائلة رجعية) فإن ذلك يعنى وجود مائلة تقدمية ، يؤثر الأول في الثاني . فيتحد اتجاه التأثير مع اتجاه النطق هكذا : (١) ← (٢) ← (٣) . الخ .

ومن الأمثلة على ذلك قولهم في : (اجتمع) : اجتمع ، حيث أثرت الجيم في التاء بالجهر ، فصيرتها دالا ، على سبيل المائلة التقدمية الجزئية .

وكذلك ما سبق في صيغة الافتعال من الفعل (ذكر) حين تنطق (اذكر)
فقد أثرت الذال في التاء ، فصيرتها ذالا مثلها ، على سبيل المماثلة التقديمية
الكلية .

فإذا نطقنا : (اجتمع) : اشتمع ، فهي مماثلة رجعية جزئية ، وإذا
نطقنا : (اذكر) : اذكر ، فهي مماثلة على مرحلتين :

تقدمية جزئية : تصيرُ الذالُ فيها التاءَ دالاً ، في المرحلة الأولى ،
ورجعية كلية : تصيرُ الدالُ فيها الذالَ دالاً مثلها ، في المرحلة الثانية
وقد لوحظ أن المماثلة الرجعية هي الصورة الأكثر وقوعاً في اللغة العربية ،
حيث تسير في أمثلتها على قياس مطرد ، على حين لا تكون المماثلة التقديمية
إلا في أمثلة قليلة مسموعة ، وتنقاس في بعض أمثلة صيغة الافتعال السابقة
كما تنقاس في صيغة الافتعال مما فاؤه صوت مطبق مفخم ، أي :
مما فاؤه (صاد أو ضاد ، أو طاء ، أو ظاء) ، وفي هذه الحالة تقلب التاء
طاء :

فيقال في : صبر : اضطبر ، والأصل : اصتبر

وفي : ضرب : اضطرب ، والأصل : اضرب .

وفي : طلب : اطلب ، والأصل : اطلب .

وفي : ظلم : اظلم ، ثم اظلم ، والأصل : اظلم .

ولن يعسر عليك تصور الطريقة التي حدثت بها المماثلة في كل مثال ،
على ما سبق إجراؤه من تحليل .

غير أن الذي نود أن نوكدّه هنا ، ولا نمل من تأكيده أبداً ، حتى يصبح
من المفاهيم البديهية لدى الدارسين — هو ضرورة وجود علاقة صوتية بين
الصوتين المتحاورين ليتم التأثير ، إبدالاً أو مماثلة .

هذه العلاقة نرجع إلى اعتبارين أساسيين :

الأول : تقارب المخرج أو اتحاده .

والثاني : كون الصوتين من مجموعة واحدة ، من الصوامت ، أو الحركات . فلا يمكن أن يؤثر صوت في آخر بعيد عنه مخرجا ، كما لا يصح القول بأن صوتا من جنس الصوامت يبدل من صوت من جنس الحركات ، فشتان بين المجموعتين من كل جانب ، وهذه الفكرة قد سبق شرحها وتطبيقها فيما يتعلق بالهمزة ، وعلاقتها بأصوات العلة .

وفي هذا الصدد يرد علينا ما ذكره الصرفيون من أن الواو أو الياء تقلب تاء ، إذا كانت إحداهما فاء للافتعال ، وما تصرف منها ، نحو : (اتصل ، واتعد) ، من : الوصل ، والوعد ، وكذلك (اتسر) من : اليسر . وقد فسروا هذه الأمثلة بقلب الواو أو الياء تاء ، تأثرا بتاء الافتعال ، والواقع أنه تفسير بعيد عن الصحة مطلقاً ، لبعد ما بين التاء من جانب ، والواء والياء من جانب آخر :

فالتاء : صوت لثوى انفجاري مهموس (من الصوامت) .

والياء : صوت غاري انطلاقي مجهور ، انتقالي (نصف حركة) .

والواو : صوت طبقي انطلاقي مجهور ، انتقالي (نصف حركة) .

وكل ما حدث هو أن استثقال الواو والياء في هذا الموقع دفع الناطق العربي إلى إسقاطهما ، وتعويض موقعهما بتكرار التاء ، فالتاء هنا مجرد وسيلة لتحقيق الإيقاع اللازم لصيغة الافتعال ، لا غير .

وقد وردت أفعال توهم أنها من هذا النوع ذى التعويض الموقعي ، مثل : (اتخذ) ، والواقع أن وزنها (افتعل) ، على الأصل ، ولا إبدال فيها ، لأن أصل الفعل : اتخذ ، وكذلك : (اتبع) ، من : تبع .

ولقد نتساءل عن وزن الفعل الذى جرى فيه هذا التعويض الموقعي ، من مثل : اتصل ، واتعد ، واتسر ، وأنا إلى وزنه على البذل أميل ، فقد سقطت فاؤه ، وعوض موقعها بالتاء ، فوزنه (اتعل) ، ما دامت تاء التعويض من مثل تاء الافتعال ، أى : من أحرف الزيادة .

(لام التعريف)

بقى أن نعرض في ضوء ما سبق ظاهرة من ظواهر المماثلة ، هي أعمها شيوعاً في الاستعمال ، أعني : لام التعريف .

وقد جرى الاستعمال باختلافها مع ثلاثة عشر صوتاً ، هي أصوات مقدم الفم : (ت - ث - د - ذ - ر - ز - س - ش - ص - ض - ط - ظ - ن) ، وتظهر مع بقية أصوات اللغة الخمسة عشر ، وهي : (ء - ب - ج - ح - خ - ع - غ - ف - ق - ك - ل - م - ه - و - ي) .

والأمثلة على ذلك كله معروفة لكل دارس ، منذ درس وهو طفل : اللام الشمسية ، واللام القمرية . بيد أن لنا هنا ملاحظتين حول علة الخفاء والظهور :

الأولى : أن اللام اختفت مع أصوات مقدم الفم ، بسبب التقارب الصوتي والمخرجي ، وبسبب ضعف موقع اللام ، وقوة موقع الصوت بعدها ، بالمقياس السابق ، وقد جرى تأثر اللام في صورة المماثلة الرجعية الكلية .

الثانية : أن اللام ظهرت مع بقية الأصوات نظراً إلى التباعد المخرجي ، الذي يسر نطق الصوتين بكل خصائصها ، ونستطيع أن نتذوق هذا التباعد بنطق كل صوت من الخمسة عشر صوتاً ، تالياً للام التعريف ، ولسوف يظهر حينئذ مدى التباعد بينهما .

وهذا الذي نقوله مما قرره القدماء ، وأيدته الدراسات الصوتية الحديثة ، فلا خلاف بيننا وبينهم ، إلا فيما يتعلق بصوت اللام في بداية كلمة نريد تعريفها ، مثل : لوم - لعاب - ليمان .

فالقدمات يرون أن نطق : اللوم ، واللعب ، واللبيان - هو من قبيل اللام الشمسية ، ونحن نرى أن اللام الشمسية تختفى في الصوت التالى بعدها اختفاء تاما . وهى فى الأمثلة المذكورة موجودة بكل خصائصها ، دون أدنى تأثر ، فهى قمرية واضحة ، لافرق بينها وبين اللام فى مثل :

الباب - الجور - الحيوان - الكلب ، اللعب الخ .

وقد سبق أن شرحنا هذه المسألة فى تفسيرنا لمفهوم الإدغام عند القدمات بأنه مجرد نطق صوت مضعف ، فلا حاجة لتكراره هنا .



وأخيراً ، فهذه هى رحلتنا فى عالم منهجنا الصرفى الجديد ، الذى أرجو أن يتقبله الدارسون قبولا حسنا ، وأن يمدونى - من استطاع منهم - بما قد يلحظونه من خلل أو هنة ، هنا وهناك ، فليس الكمال من صفاتنا ، نحن البشر .

ولربما لوحظ أن المنهج لم يتعرض لبابين هما (الإمالة والوقف) ، ولم نجد فى الواقع ضرورة للتعرض لهما ، نظرا إلى أن الإمالة لم تعد تمارس على مستوى الفصحى الحديثة ، إلا فى كلمات مسموعة مثل : (بسم الله مجريها ومرساها) ، وإن كانت فاشية فى اللهجات العربية على اختلافها ، فهى من أهميات أصوات اللهجات أساساً .

وأما الوقف فهو فى الحق ظاهرة نحوية خصصنا لها باباً كاملاً فى دراستنا عن (أبى عمرو بن العلاء) ، ولعل المستقبل يعين على نشر هذه الدراسة و « الحمد لله الذى هدانا لهذا وما كنا لنهتدى لولا أن هدانا الله » .

الفهرست

الموضوع	الصفحة
الإهداء	٣
مقدمة - في المشكلة النحوية من وجهة نظر المنهج الصوتي	٥
تحديد المصطلحات	٢٣
الأصوات والمقاطع	٢٦
مشكلة الكتابة العربية	٣٤
الرموز الصوتية المستخدمة في الكتاب	٣٧
المقطع العربي	٣٨
خصائص النظام المقطعي ومحاذيره	٤١
بناء الكلمة العربية	٤٣
أشكال المادة ووزنها	٤٦
الوزن الصوتي - الوزن الإيقاعي	٤٩
إمكانات المقطع وبنية الكلمة	٥١
التكوين المقطعي لأبنية الاسم المجرد	٥٣
ملاحظات على هذه الأبنية	٥٥
الأفعال	٥٩
الفعل باعتبار الزمن	٦١
الفعل باعتبار التعدى واللزوم	٦٢
الفعل باعتبار الإسناد	٦٤
الفعل باعتبار علاقة الصوامت بالحركات	٦٥
الزيادة على البنية الأصلية (الزيادة لمعنى)	٦٧
أبواب الثلاثي الصحيح المزيد بحرف	٧٠
أبواب الثلاثي الصحيح المزيد بحرفين	٧١
أبواب الثلاثي الصحيح المزيد بثلاثة أحرف	٧٣
أبواب الرباعي - (الزيادة للإلحاق بالرباعي)	٧٤
الأوزان الملحقه بالرباعي ومزيده	٧٥
الفعل باعتبار الصحة والاعتلال - أقسام الصحيح	٧٨
كيف يوزن المهموز	٨١
أقسام المعتل وأوزانه	٨٢
إسناد ماضى هذه الأفعال	٨٨
إسناد المضارع والأمر من هذه الأفعال	٩١
ملاحظات على إسناد بعض الأفعال	٩٣

الموضوع	الصفحة
بناء الفعل للمفعول	٩٤
توكيد الفعل بالنون	٩٦
رأينا في نون التوكيد	٩٨
نون التوكيد الخفيفة	١٠٣
الأسماء	١٠٥
الاسم باعتبار الجمود والاشتقاق - أنواع المشتقات	١٠٧
أولاً : المصدر	١٠٩
ثانياً : المصدر الدال على المرة والهيئة	١١١
ثالثاً : المصدر الصناعي - رأينا في لاحقه	١١١
رابعاً : إسم الفاعل	١١٤
خامساً : صيغ المبالغة	١١٥
سادساً : إسم المفعول	١١٦
سابعاً : الصفة المشبهة	١١٧
ثامناً : إسم التفصيل - صيغتا التعجب	١١٨
تاسعاً : إسم الزمان والمكان	١٢٠
عاشراً : المصدر الميمي	١٢١
حادي عشر : إسم الآلة	١٢١
الاسم باعتبار التذكير والتأنيث - (التأنيث النحوي والمؤنث النوعي)	١٢٢
الاسم باعتبار الصحة والاعتلال	١٢٥
الاسم باعتبار العدد - تثنية الاسم	١٢٦
جمع المذكر السالم	١٢٩
جمع المؤنث السالم	١٣١
جمع التكسير - تقسيم منهجي للصيغ	١٣٣
التصغير	١٤٣
تتابع أصوات اللين في المنصرف	١٤٩
ملاحظات على ما سبق	١٥٤
مسائل باقية من مشكلة التصغير	١٥٧
النسب	١٦٠
وجود أصوات اللين قبل الحرف الأخير	١٦٣
الإعلال والإبدال	١٦٧

الصفحة	الموضوع
١٧٠	الحروف الأربعة
١٧٢	حقيقة العلاقة بين الهمزة وأحرف العلة
١٧٦	إبدال الواو والياء همزة
١٧٨	قاعدة خاصة بالواو
١٨٠	إبدال الهمزة واوا أو ياء
١٨٥	الإبدال بين أحرف العلة والحركات
١٨٦	إبدال الألف ياء
١٨٧	إبدال الواو ياء
١٩٠	إبدال الألف واو أو
١٩١	إبدال الياء واو أو
١٩٢	إبدال الواو والياء ألفاً
١٩٦	الإعلال بالنقل
٢٠١	الإعلال بالحذف
٢٠٢	همزة الوصل
٢٠٥	المماثلة والإدغام
٢١٢	لام التعريف

نطلب جميع منشوراتنا من
الشركة المتحدة للتوزيع
بيروت - شارع سوريا - بناية صمدي وصالحه
هاتف: ٢٩٥٥٠١ - صرب: ٧٤٦٠ - برقيا: بيوشران